

مدى الاعلام

مجلة دورية تصدر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحرية الاعلامية «مدى» توزع مجاناً / العدد الخامس / كانون الثاني ٢٠١٢



تعاليم الصحافة في فلسطين

- "ثمن" استضافة المسؤولين على الفضائيات
- قانون العقوبات وحرية الإعلام
- مدى الإعلام .. وقفه تقييم

المركز الفلسطيني للتنمية والحرفيات الإعلامية (مدى) مؤسسة فلسطينية مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام ٢٠٠٦، مسجلة تحت رقم (A-250-IRA)، مقرها الرئيسي رام الله، ويعمل المركز في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية.

يسعى مركز «مدى» إلى تنمية الإعلام الفلسطيني وصون الحرفيات الإعلامية والدفاع عنها، من خلال الرصد والتوثيق وحماية الصحفيين والدفاع عنهم وإعداد الدراسات وبرامج التوعية والدعم والمناصرة. والعمل على تعديل التشريعات التي تحكم الإعلام في فلسطين، بما ينسجم ومعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير. للوصول إلى إعلام مهني وحر في فلسطين.

انضم مركز «مدى» إلى العديد من الشبكات المحلية والإقليمية والدولية بهدف الترويج لحرية الرأي والتعبير في فلسطين وتبادل الخبرات مع المؤسسات الشبيهة حيث أنه عضو في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (IFEX)، شعار الحملة الصحفية الدولية (PEC)، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لحرية المعلومات، والبوابة الفلسطينية للمنظمات الأهلية.

العنوان:

رام الله- شارع الارسال - عمارة بيت آسيا

تلفاكس: 00970 - 02 - 2976519

Info@madacenter.org

www.madacenter.org



«مدى الإعلام» مجلة دورية متخصصة بالقضايا والشؤون الإعلامية تصدر في رام الله- فلسطين عن المركز الفلسطيني للتنمية والحرفيات الإعلامية «مدى» بدعم من الاتحاد العالمي للصحف وناشرى الانباء.

الافتتاحية

قد يكون من المبكر تقييم مجلة "مدى الإعلام" بعد صدور أربعة أعداد منها، وهذه فترة قصيرة جداً في عمر أية مطبوعة جادة، لكننا ارتأينا إجراء هذا التقييم، لاستقراء ما إذا كانت نسيرة في الاتجاه الصحيح أم لا؟ تظهر آراء مجموعة من المختصين والمتابعين التي نوردها في هذا العدد أن "مدى الإعلام" ظلت حريصة ومتمسكة وأمنية على ما اعلنته من أهداف. وهو أمر لا شك يبعث على الارتياح، فملاحظاتهم الإيجابية عزّزت ثقتنا بسلامة الطريق الذي تسلكه المجلة، دون أن يعني ذلك أن المسيرة خالية من التفاتات والأخطاء؛ لكن الحرص على معالجة السلبيات دون إبطاء والعمل على تعزيز الجاد وال حقيقي في العمل، جعلا الغلبة للإيجابي في هذا المشروع الهاذف لتعزيز فكرة النقد كبوابة للإسهام في تطوير أداء الإعلام.

لقد طرقت "مدى الإعلام" في أعدادها السابقة مجموعة من الملفات والقضايا الإعلامية الهامة. لا ندعي أنها عالجت أو ستحلّ تلك الإشكاليات بمقال أو أكثر، لكننا نؤمن أنه "في البدء كانت الكلمة" وأن "مدى الإعلام" تجحت بدرجة أو بأخرى في إثارة العديد من الأسئلة حول جملة من القضايا التي عالجتها وجعلتها موضوع نقاش، كما سلطت الضوء على مسائل ربما تطرح للمرة الأولى، وسعت لطرق أبواب موضوع قد تبدو للبعض محظورة. إن صفحات "مدى الإعلام" ستبقى مفتوحة لجميع الأقلام، وستحترم وتأخذ بكل نقد يوجه لأدائها، وترحب بأي مقالات أو آراء نقدية للمجلة أو لأداء هيئة تحريرها، ولن تقبل أيًّا من المقترنات التي يمكن تطبيقها لإغفاء التجربة وتطوير الأداء وتعيم الفائدة، وهو أمر بات أحد ثوابت هيئة التحرير. والعديد من الزملاء والمهتمين أصبحوا يدركون أنهم يساهمون عبر ملاحظاتهم وانتقاداتهم، في تحرير المجلة وإثراء التجربة. وبعد الشكر لكافة الزملاء والأصدقاء على ملاحظاتهم وكتابتهم ومساهماتهم العميقه والجاده، يهمنا في هيئة تحرير "مدى الإعلام" أن ننظمنهم أن المجلة ستبقى حريصة على مهنيتها وموضوعيتها، وجرأة المعالجة، وتعزيز ثقافة حرية الرأي والتعبير، والدفع بقضية حرية الصحافة قدماً، ومحاربة كل أشكال الرقابة، ورفع سقف حرية النشر.

رئيس التحرير
موسى الريماوي

في هذا العدد

- | | |
|----|---|
| ٢ | "ثمن" استضافة المسؤولين على الفضائيات |
| ٥ | الصحفيون الفلسطينيون ينتخون هيئة جديدة |
| ٧ | مدى الإعلام.. وقفة تقييم |
| ١٠ | الصور مجهلة المصدر تفرق نشرات الفضائيات |
| ١٣ | نتنياهو يعاقب القناة العاشرة |
| ١٦ | دواوين تدريس الإعلام.. ضيق المناهضة ورحابة الحق |
| ١٩ | تدريب طلبة الإعلام بوابة لاستغلالهم |
| ٢٥ | سؤال الجودة في تعليم الصحافة وفرص العمل |
| ٢٨ | نظرة على مناهج تدريس الإعلام |
| ٣٣ | واقع معاجلات الإعلام الفلسطيني الاقتصادية |
| ٣٦ | حقوق الملكية الفكرية والنشر في الواقع الفلسطيني |
| ٣٨ | الإعلام المحلي السوري في مواجهة الجزيرة |
| ٤٠ | الشيخ علي بن محمود بن محمد الريماوي |
| ٤٢ | قانون العقوبات وحرية الإعلام في فلسطين |
| ٤٥ | "تنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين" |
| ٤٧ | السلوادي... إرادة قهرت الإعاقة |

هيئة التحرير

رئيس التحرير: موسى الريماوي
مدير التحرير: غازي بنى عودة

الهيئة الاستشارية

لبني الأشقر، ماجد عاروري، ناهد أبو طعيمة
نهاد أبو غوش، د. هاني الحروب، وليد بطراوي، د. احمد حماد
د. غازي حنانيا، د. طالب عوض، صالح حكواتي

"ثمن" استضافة المسؤولين على الفضائيات

هيتم الشريف*

بعض الفضائيات (العربية والأجنبية) تدفع مقابلًا ماليًا لضيوفها من السياسيين والمحللين أو المختصين، البعض يرى الأمر مشروعًا، لكنه لا يخلو من مخاوف مشروعة تتعلق بـ"إيجاد بيئة قد تغذى سلوكًا أو استغلالًا سلبيًا، من شأنه أن يؤثر على موضوعية الضيف أو وسيلة الإعلام، ويفتح بابًا لشراء الموقف أو التأثير عليها وتوجيهها. ما مدى مهنية مثل هذا الأمر؟ وما هي الحدود التي يجب مراعاتها إن كان لا بد منه؟"

المحرر

المبلغ الذي يدفع للضيف المشارك هو حق له لأنّه يستحقه، ويأتي ضمن مهنتهم، ناهيك عن أنك تأتي به من بيته أو من عمله على حساب وقته، وبالتالي فلا يجوز أن يفعل ذلك دون مقابل! لهذا فإنّ هذا الدفع مهني جداً وأمر طبيعي في وسائل الإعلام المحترمة، وذلك أمر معمول به في جميع وسائل الإعلام الأجنبية والإسرائيلية منذ أمد بعيد. رغم أن وسائل الإعلام العربية لم تتعامل به إلا في السنوات الأخيرة، وإن كان هذا الأمر من خصوصيات كل محطة وليس موحداً سياسة، وللإنصاف أقول إنّ هناك ضيوفاً يرفضون تقاضي مقابل مالي لمبدأ لديهم".

وأضاف: "أنا لست مع من يقول إنّ مبدأ الدفع يدفع الضيف لأنّ يقول / يتتحدث على هوى المحطة، وأنه يُصبح ملوناً نظراً لأنّ مواقفه تم شراؤها! يجب احترام الناس ورغباتهم وعدم التشكيك بهم".

وحسب المصدر سالف الذكر فإنّ الجزيرة تدفع مبلغاً لا يتجاوز ١٠٠ دولار للمشاركة في نشرة الأخبار، أما بالنسبة للبرامج فيتوقف ذلك على طول البرنامج (ما بين نصف ساعة إلى ساعة)، لكنه لا يتجاوز ٢٥٠ دولاراً".

وفي المقابل فإنّ قناته "النار" على سبيل المثال ترفض فكرة الدفع لضيوفها وتمنع عن ذلك حيث يؤكّد مراسلتها في رام الله خالد الفقيه



د. نبيل الخطيب رئيس تحرير العربية

لا تُسدّد أي مكافآت على الإطلاق للمشاركين السياسيين المحترفين كـ"الوزير، عضو القيادة الحزبية، أيّاً كان، نظراً لأنّ لديهم مصلحة محددة للظهور".

ووفقاً لمصدر مطلع فإنّ قناته "الجزيرة" القطرية تدفع هي الأخرى مكافآت لبعض ضيوفها مؤكداً أنها لا تدفع لـ"السياسيين، والأمر مقتصر على الخبراء والصحفيين فقط".

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته: "الشرط الأساسي للدفع أن لا يكون الضيف سياسياً أو صاحب مصلحة في الموضوع المدرج للبحث، وبالتالي فإنّ دفع المكافآت محصور بـ(الخبراء والصحفيين)، علماً أن

يتناقل الصحفيون فيما بينهم كيف أن بعض ضيوف القنوات الفضائية العربية أو العالمية، يشتّرطون دفع عائد مالي بدل استضافتهم عبر تلك القنوات، لدرجة مقاولة بعضهم القناة على مقدار ما يدفع، فيما يتداول بعض ضيوف الفضائيات أنّهم كانوا هدفاً لاستغلال بعض المراسلين الصحفيين ارتباطاً بما دفع لهم وما تسلموه.

يمكن التمييز بين فئتين في هذا المجال. هناك مجموعة من الفضائيات التي تتبع سياسة الدفع لضيوفها وتتبع أنسنةً قد تباين من محطة إلى أخرى، بينما يغيب المبدأ بكماله عن سياسات مجموعة أخرى من المحطات، وهذه بالطبع لها أسبابها في ذلك.

قناة العربية الفضائية قالت وعلى لسان رئيس تحريرها الدكتور نبيل الخطيب وفي ردّ موجز على استفساراتنا (لضيق وقوته) "إنّ سياسة قناة العربية واضحة في هذا الأمر، حيث إنّها تدفع مكافآت لخبراء أو محللين مقابل جهد ووقت ومعلومات يقدمونها للجمهور كما هو الحال في مختلف بلدان العالم، حيث يُدفع ١٠٠ دولار للخبير الذي يشارك في نشرات الأخبار، أو ٢٠٠ دولار مقابل مشاركته المطورة ضمن برنامج نقاشي (على أن تكون أي منها "العلى" لايف على الهواء مباشرة)، فيما

* هيتم الشريف: صحفي - الخليل

جديدة، (ولكن ليس على حساب المعلومة والمهنية)، وهو ما فتح الباب واسعا أمام وجوده جديدة على الساحة المحلية".



عماد الإفرينجي مدير قناة القدس

وأشار إلى أن المبالغ التي تدفع للضيوف من قبل الفضائيات التي تتبع هذه التوجه يتراوح ما بين (٢٥٠-١٠٠) دولاراً "تدفع للضيوف وفق مبررات من بينها أن ظهوره على الشاشة بحاجة لتحضير وجهد دراسات، أو أنه بحاجة لوسيلة تُقلّه إلى مقر القناة، رغم أن معظم الفضائيات لديها سيارات تُحرّك لإصطحاب الضيف من منزله أو عمله، ومن المؤسف ما سمعته عن أنه حتى شخصيات كبيرة وتشريعية تقاضي المال".

من جانبه أكد مدير قناة القدس الفضائية في فلسطين عmad al-Efrangi، تعرض قناته لـ "ضغوط من قبل عدد قليل من الشخصيات سواء السياسية أو المحليين للدفع لهم مالياً مقابل ظهورهم على القناة؛ وهو ما لم تستطع القناة تليته بعدم قناعتتها بالأمر وبخاصة من السياسيين، وثانياً بعدم قدرتها المالية على مجاراة هذه العملية" وقال: "برأيي إن ممثلي الأحزاب والحركات والشخصيات السياسية يفترض لا يطلبوا أو يعطوا مالاً مقابل ظهورهم عبر وسائل الإعلام لأنهم يمثلون توجهاً سياسياً، ويعملون على استقطاب الجمهور من خلال التوجه لوسائل الإعلام التي توفر لهم الفرصة لمخاطبة الجمهور وإعلان أو توضيح مواقفهم السياسية المختلفة والترويج لها. أما محللون الخبراء

مراراً وتكراراً مقابل استضافتهم، يؤثر على المتلقى للتساؤق مع هذه أو تلك من المحطات ويدفعه لعدم إغضابها كي لا تتوقف عن استضافتها، وبالتالي يصبح الضيف مقيداً بسياسة المحطة، ويخشى معاكستها كي يفقد حضوره مرة أخرى؛ الأمر الذي يندرج في سياق شراء المواقف ولو بصورة غير مباشرة". ويرى مراسل قناة المدار أن مبدأ الدفع للضيوف من قبل قنوات فضائية، أخذ ينعكس في الشارع بصور أخرى ويقول: "للأسف هذا الأمر أخذ يمتد لبعض المواطنين، فإن البعض عند إنجاز أي فيلم وثائقي أو طلب تصويرهم بدأ يطالب ببدل مالي مقابل تصويره أو أخذ رأيه في الموضع التي نطرحها وبالتالي فمن يتحمل المسؤلية في النهاية هو المحطة وصحفوها، وبالذات قنوات الخليج العربي التي أرسست هذه السنة السيئة، الأمر الذي أدى لخرق قواعد سلوك المهنة، لدرجة أن البعض بات متكتساً منها!!! حيث إن أحد ضيوف إحدى الفضائيات أبلغني بأنه اكتشف أن المراسل أو المسؤول أعطاه أقل مما دفعت له المحطة، وأنه (أي الضيف) عرف ذلك بالصدفة لدى زيارته لدولة المحطة وهذا بلا شك يندرج في خانة الفساد، تاهيك عن أنه يصيّب أخلاقيات المهنة في صميمها".

وأضاف: "في إحدى المرات طلبت من شخصية الحضور لبرنامج، فبادرني بالسؤال كم تدفعون؟ وكيف؟ فقلت له: لم أفهم ما تعني؟ فقال: بدل حضوري. فأجبته: نحن لا ندفع. فقال: أنا آسف. ومنذ ذلك اليوم لم تتصل به. وفي حالات أخرى فإن الضيف إذا تلقى أكثر من عرض للمشاركة في أكثر من قناة، فإن البعض يفضل تلك التي تدفع".

وينفي أن يكون امتناع بعض المختصين عن الظهور على القناة التي يعمل بها لتلك الأسباب قد أثر عليها وقال: "رغم إحتجاج بعض الضيوف عن الظهور لدينا لتلك الأسباب، فإن الأمر لم يؤثر علينا، وبخاصة لأن الساحة الفلسطينية واسعة ولا يمكن حصر المعرفة عند شخصية محددة، كما أننا دائماً لدينا توجّه لإبراز وجود

أن سياستها تختلف تماماً، وتمتنع القناة عن الدفع للضيوف على الإطلاق بغض النظر عن كونهم سياسيين أو محللين أو مختصين. وقال: "نحن لدينا إستراتيجية تقوم على أننا قناة مفتوحة لكل صاحب رأي منحاز للحقوق الوطنية والقومية لإبداء رأيه، وبالتالي فإن مبدأ الدفع المالي حتى من يشارك كمحل في البرامج السياسية، أو في التعليق خلال نشرات الأخبار مرفوض لدينا (باستثناء تلك الشخصيات التي يتم دعوتها للذهاب إلى بيروت، حيث يتم تسهيل دخولها للبنان فقط)".



خالد الفقيه مراسل قناة المدار

ويضيف الفقيه: "مبدأ رفض الدفع لدينا يعود لكون الملف الفلسطيني هو ملف حق تاريخي وواقعي، وفكرة الدفع غير مهنية في الحالة الفلسطينية لأنها تتنافى مع الحس الوطني للضيوف ومشروعية القضية المتناولة، ولأن الذهاب باتجاه دفع الأموال يعني بصورة أو أخرى الإسهام في تحويل القضية لمصدر للتكمّب، وقد يؤثر هذا المبلغ على فحوى ما يقوله الضيف، فيُسمع المحطة والجمهور ما يريدون! وللأسف فإن بعض المحللين أو الضيوف (يتلونون) حسب رأي المحطة، فمن يظهر على قناة إسرائيلية أو أمريكية يُسمعها ما تريده، وإذا ما خرج على قناة أخرى قد يُسمعها حديثاً مغايراً. وبناء على ما تقدم فإن دفع الفضائيات مكافآت لشخوص معينين

كنا نستضيف فيها ضيوفا عبر القناة، لم نكن نعطي سياسيين ولا لأي شخص يمثل منصب فصائلي، حزبي، أو حكومي أي مبلغ من المال مقابل ظهوره على شاشتنا، إنطلاقاً من كون السياسي يعطي موقف حزبه أو حكومته، بينما كنا ندفع قرابة الـ ١٥٠ دولار للضيوف سواء محللين أو كتاب أو صحفيين، نظير تحليلهم موقف ما، ولأن ذلك يأتي على حساب جهدهم وعملهم ومقابل الوقت الممنوح للمحطة، فهو يأتي بناء على طلب المحطة لتحليل موقف أو خبر لا يقول موقف ينم عن شخصه، وبالتالي فإن هذا المبلغ الذي نودعه في حسابهم مباشرة هو من حقهم، ولذا كان من الطبيعي أحياناً أن نتلقى إتصالات من بعض الضيوف الذين يعرفون سياسة المحطة بموضوع الدفع، ليقولوا لنا (المحطة تأخرت علينا بالدفع).

وحول إن كان المبلغ المدفوع يؤثر على آراء الضيف، يقول ماجد سعيد: "كنا ولا زلنا نثق بأن المبلغ المدفوع للضيوف لا يؤثر إطلاقاً على تحليلهم لقضية مثارة، فبعضهم يشاركون عبر قنوات فضائية تدفع مقابل ظهورهم، ويشاركون أيضاً من خلال قنوات فضائية لا تتهم بـ مبدأ الدفع، وفي الحالتين فإنهم يقولون آراءهم ذاتها، وبالتالي فإن الآراء لا تتأثر بما قد يدفع لهم، ولم يحدث مطلقاً من أي ضيف أن تحدث وفق سياق معين، إذ إن الضيف يقول ما يريد دون أي تدخل من القناة، لأن قناة أبوظبي ليست مسيسة، ولا تبرز أمراً معيناً وتقطنه بانحياز وتحفي الآخر بما يخدم أجندتها الخاصة، حيث لم تتبّن القناة في يوم من الأيام قصة معينة وتدافع عنها، بحيث كانت ولا تزال وعلى الدوام تنقل للمشاهد الأخبار بشفافية وكما هي".

يشار إلى أن بعض الفضائيات العالمية الأخرى، العاملة في فلسطين، يدور الحديث حول قيامها بالدفع بالذات للمحللين السياسيين، وأن غالبيتهم يتلقون مقابلة للمشاركة برأيهم، إنطلاقاً من كونهم يخصصون الكثير من أوقاتهم للقراءات والتحليل، ولبدلهم جهداً شخصياً لذلك.

إمكانية لذلك، لكنه عاد وشارك معنا، وهو ما حدث مع اثنين من المحللين، بعدما تأكلا أن سياستنا واحدة مع الجميع".
دفع ضيق الإمكانيات، وسياسة محطة القدس للبحث عن بدائل أخرى حسب الإفرنجي الذي قال "نظراً لذلك، إنھجنا مبدأ الافتتاح على الجميع، حيث عملنا على توسيع قاعدة المستضافين منمن يستطيعون تقديم رؤى وتحليلات تثير الرؤية للجمهور المستهدف، إذ قدمنا للإعلام وللمشاهدين شخصيات جديدة سواء سياسية أو محللون وباحثون وخبراء في شؤون مختلفة، بهدف كسر ما يمكن وصفه باحتكار بعض الشخصيات المعروفة قضية التحليل السياسي لأبعاد وتطورات القضية الفلسطينية على وجه الخصوص".

والمختصون سواء السياسيون أو العسكريون أو الأمنيون أو الرياضيون أو الاقتصاديون أو أي مجال آخر، فإن البديل المالي أياً كان اسمه هو من حقهم، إذا كانت سياسة القناة وقدراتها تسمح لها بذلك، وهي برأيي مشروعة وذلك ما يميز بين مؤسسة وأخرى، فالمحلل هنا يعد بجهد له يقدر رأياً يفترض أن يكون محايضاً موضوعياً لسلطنة الضوء على قضية ما، وبوضوح الصورة للمتلقى".

ويؤكد الإفرنجي أنه "لا أحد يتلقى مني أي مبلغ مالي مقابل ظهوره على القناة سواء أكان سياسياً أو مختصاً أو محلاً، فالقناة تعتبر نفسها تقدم خدمة للشعب والوطن والقضية، وهو ما يفهمه ٩٩٪ من المشاركي معها، فتحن لا يوجد لدينا لا بئر غاز ولا بحر بترول، وهذا الأمر ينطبق على السياسي كما الحال أو المختص بشأن ما. وكل ما نقوم به هو توفير المواصلات سواء للسياسي أو المحلل إذا لزم الأمر، إنطلاقاً من أن بعضهم لا يملك سيارة لتقليله، وهذا أقل الواجب أن نوفره له، أو ربما نرسل له سيارة البث الخاصة بنا لمشاركتنا، فهناك بعض الشخصيات المحترمة نشعر وكأنه محظوظ مشاركتها عبر الفضائيات بل ويتم محاربتها والعمل على إخراج صوتها بصمت".

وحول أكثر إمتناع بعض الضيوف عن المشاركة بسبب سياسة المحطة الرافضة لمبدأ الدفع، قال مدير مكتب قناة القدس الفضائية: "قال مدير مكتب قناة أبوظبي في الضفة بكل صراحة فإن عدم قدرة القناة على الدفع المالي للمحللين وأحياناً الشخصيات يعوق ويمنع مشاركة شخصيات ومحللين ذوي خبرة لا سيما من يعتبرون قضية الدفع المالي قضية أساسية، حيث وللأسف امتنع بعض المحللين (وهم قلة) عن الظهور بفضائية القدس" بسبب عدم وجود بدل مالي، مع ذلك نحن متزمنون بسياسة القناة رغم التأثير السلبي لذلك، حتى إذا ما تشدد موقف أحد هم بعدم الخروج إلا بالمال، فإننا نضطر إلى حذفه من قائمة ضيوفنا وعدم التعامل معه، وأذكر قيام أحد الساسة بالضغط علينا ليحصل على بدل مالي، لكننا رفضنا لأننا ببساطة لا يوجد لدينا



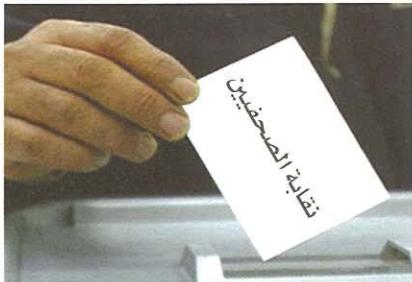
ماجد سعيد مدير قناة أبوظبي في الضفة

واعتبر الإفرنجي قيام بعض الضيوف بتحليل الموقف أو عرضها وفق رؤى وتوجهات المحطة "سقطة للضيوف" وقال: "ربما يكون من ضمن سياسة بعض القنوات التأثير على حديث أو موقف وتحليل الضيف، ولكنها إن حدثت فهي سقطة بحق الضيف، وستحدث انطباعات سلبية عنه لدى الجمهور، والمشاهدون ليسوا سذجاً بل أذكي مما يتصور البعض، حيث سيكونون فكرة عنه ربما يصعب تغييرها إذا أصبحت قناعة لديهم".

بدوره نفى مدير مكتب قناة أبوظبي في الضفة الغربية ماجد سعيد هو الآخر، أن تكون قناته قد دفعت أي مقابلة لأي سياسي أو مسؤول، وقال: "حتى الفترة الأخيرة التي

١٧ شباط...

الصحفيون الفلسطينيون ينتخبون هيئة جديدة



من المقرر ان تجري في السابع عشر من شباط من العام ٢٠١٢ انتخابات نقابة الصحفيين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لما اعلنته النقابة التي نشرت قوائم العضوية وجداول اجراء العملية الانتخابية بكل ما يتضمنه من تفاصيل ومواعيد للترشح وتشكيل القوائم والطعون وصولا الى اعلان نتائج الانتخابات.

وستشرف على انتخابات الصحفيين لجنة تضم تسعة اعضاء جميعهم ليسوا من اصحاب حق الاقتراع وهم: المحامي محمد وائل سليم من نقابة المحامين، والنقابي محمود زيادة - وهو خبير بالانتخابات والعمل النقابي، رima كتانيه نزال - عضو شرف في النقابة، الدكتور فريد ابو ظهير - عضو شرف في النقابة، ومحمد التوباني أمين عام المؤسسات وناصر نمر عضو شرف، وبيحي ابو شريف - عضو شرف في النقابة، زياد النجار ممثلا عن نقابة

حديث لـ «مدى الاعلام» ان «آية اسماء لن تضاف للقوائم التي اعلنت ولن يطرأ عليها اي تغيير باستثناء ما يمكن ان يترتب على الطعون التي يمكن ان تقدم بهذا الشأن». وقالت عساف انه لن يتم وتحت اي ظروف إضافة اي اسم جديد لقائمة أصحاب حق الاقتراع التي اعلنت ومن يقدم اوراقه الان من الصحفيين الذين تخلفوا عن ذلك سيحصل على البطاقة لكنه لن يكون ضمن قائمة واكدت رئيسة لجنة العضوية في نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلود عساف في اصحاب حق الاقتراع في المؤتمر المنظر.

ووفقا للكشوف التي نشرتها النقابة فإن عدد اعضاء الهيئة العامة (اصحاب حق الاقتراع) يبلغ ١١٥٥ صحافياً وصحفية (٥٨٠ من قطاع غزة و٥٧٥ من الضفة الغربية)، هذا بالطبع في حال لم يتم استطاعة عضوية ايا منهم خلال فترة الطعون التي خصصت لها خمسة ايام وستعلن نتائجها يوم ١-٢٦ (بعد ان تكون المجلة ذهبت للطباعة). واكدت رئيسة لجنة العضوية في نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلود عساف في اصحاب حق الاقتراع في المؤتمر المنظر.

- سيعقد المؤتمر والانتخابات المنتظرة للصحفيين على اساس النظام الداخلي الجديد علما ان المؤتمر قادر على اجراء اي تعديل على هذا النظام وان اي تعديلات ستقر ستسرى بعد انتهاء اعمال المؤتمر.
- العدد المعلن لاصحاب حق الاقتراع ١١٥٥ صحافيا وصحفية يتوزعون على ٥٧٥ من الضفة و ٥٨٠ من غزة.
- فتحت النقابة في غزة يوم ١٤-١٥ باب الالتحاق لمدة ٢٠ يوما حيث استقبلت ٢١٣ طلب انتساب.
- يوم ٢٨ حين يفتح باب الترشيح سيتضمن الاتجاه بشان التحالفات.
- تزامن الاعلان عن قائمة اعضاء النقابة مع فتح باب الطعون وفتح باب تسديد الاشتراك السنوي للعام الجاري ٢٠١٢ وبالبالغ ٤٠ دولار بعد ان قررت النقابة اعفاء جميع الاعضاء من رسوم العام الماضي ٢٠١١ باعتباره عام اعادة التأسيس وتصويب العضوية أما من سدد اشتراكاته العام الماضي فإنها سترحل للعام ٢٠١٢.
- اخر موعد لتسديد اشتراكات المرشحين ينتهي يوم ١٥ شباط (يومين قبل المؤتمر) اما موعد تسديد اشتراكات غير المرشحين فينتهي يوم ١١ شباط.
- البعض يشير الى ان هناك توجها للبقاء على المجلس الاداري للنقابة لكن المؤتمر هو الذي سيجسم الامر بالطبع.
- سيقر في المؤتمر المنظر النظام الداخلي الذي حمل بعض التغييرات مقارنة بسابقه.

في قطاع غزة حيث تقول رئيسة لجنة العضوية في النقابة خلود عساف بشأن مشاركة اعضاء غزة: «سيتم الاعلان عن مكان عقد الانتخابات في قطاع غزة ولكن ان تعذر مشاركتهم بالطريقة التقليدية فانه سيتم تمكينهم من الادلاء باصواتهم عبر الية اخرى عبر الانترنت مثلاً». وتعلن الهيئة الحالية لنقابة الصحفيين على جهود لجنة الحريات من اجل تسليم مقر النقابة في غزة واجراء الانتخابات في القطاع بالتوازي مع الضفة كما تقول عساف.

حركة حماس والجهاد الاسلامي في انتخابات الصحفيين هذا العام، ولا تزال حالة الانقسام قائمة لا بل اخذت منحى اكثر حدة قبل عدة اسابيع حيث استولى العشرات (بعضهم من المحسوبين على حركة حماس والجهاد الاسلامي) على مقر نقابة الصحفيين في غزة واعلنوا تشكيل لجنة تسيير اعمال. وكانت لجنة تسيير الاعمال سالفه الذكر اعلنت بدورها عن فتح باب التسبيب للنقابة في قطاع غزة تحضيراً لاجراء الانتخابات ويتوقع ان تعيق هذه الحالة اجراء الانتخابات والى جانب لجنة الاشراف فان هناك 15 مراقباً من اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين وبعض النقابات العربية الاخري تمت دعوتهم للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية كما تشير رئيسة لجنة العضوية في النقابة خلود عساف. ولا تبيء مختلف المؤشرات (حتى اعداد هذا الخبر) باية بوادر ايجابية فيما يتعلق بمشاركة المحامين في غزة، هاني حبيب - عضو شرف في النقابة، عبد الحليم ابوسمرة - عضو شرف في النقابة.

جدول إجراء انتخابات الصحفيين كما اعلنته النقابة على موقعها الالكتروني

العملية	المدة بالايم	التاريخ
الاعلان عن تشكيل لجنة الانتخابات	١	٢١٢٢-١-١٦
بدء تسديد رسوم الاشتراك السنوي	١	٢١٢٢-١-١٦
توزيع لجنة الانتخابات بقوائم العضوية	١	٢١٢٢-١-١٦
فتح باب الطعون بالعضوية لمدة خمسة ايام	٥	٢٠١٢-١-١٧
النظر في طعون العضوية	٣	٢٠١٢-١-٢٢
اعلان نتائج الطعون	١	٢٠١٢-١-٢٦
فتح باب الترشيح لقوائم	٧	٢٠١٢-١-٢٨
آخر موعد لترشيح القوائم وتسديد اشتراكات المرشحين		٢٠١٢-٢-٥
اعلان القوائم المترشحة وفتح باب الطعون في القوائم والمرشحين لمدة ثلاثة ايام	٣	٢٠١٢-٢-٧
النظر في الطعون	١	٢٠١٢-٢-١٠
اعلان نتائج الطعون والقوائم النهائية	١	٢٠١٢-٢-١١
آخر موعد لتسديد رسوم الاشتراك السنوي للعام ٢٠١٢		٢٠١٢-٢-١١
بدء اعمال المؤتمر العام	١	٢٠١٢-٢-١٧
مواصلة اعمال المؤتمر - يوم الانتخابات	١	٢٠١٢-٢-١٨
اعلان النتائج الاولية وفتح باب الطعون		٢٠١٢-١-١٩
النظر في الطعون		٢٠١٢-٢-٢١
اعلان النتائج النهائية		

- ◀ **المتوكل طه: وزارة الاعلام جاهزة للتعاون مع المجلة وتوفير اسباب نجاحها**
- ◀ **الخطيب: المجلة فيها جرأة وتنوع**
- ◀ **كتاب: ننتظر ان تطرح مدى الاعلام قضايا حساسة مثل ملكية وسائل الاعلام**



المتوكلا طه وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية

الدكتور المتوكلا طه

وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية

تحرص مسبقاً على استقادم الرأي والرأي الآخر وخصوصاً عند إجراء المقابلات مع أحد المعينين، وكذلك أشعر أن المجلة لا تعود إلى كل المؤسسات الإعلامية الرسمية والأهلية لتتضمن معلومات كافية حول الانتهاكات ضد الإعلاميين، وربما أطمح بأن تتناول مجلة "مدى الإعلام" رائدة في هذا المجال، وأنتم على كل المؤسسات الإعلامية والصحفية والحقوقية والنوابات تزويدها بأخبارهم وتقاريرهم ومداخلاتهم، لإثراء هذه المجلة حتى تكون وثيقة تاريخية ترصد كل الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون، وكذلك لتعكس حالة الإعلاميين الفلسطينيين في الشتات.

ولكن بالإجمال أعتقد أن مجلة "مدى الإعلام" هي استطالة مضيئة في عالم الدفاع عن حرريات الإعلامية؛ ونحن نشكر لها دورها ونشكر القائمين عليها متمنين لهم التوفيق، ووزارة الإعلام أرجو أن تتضمن المجلة أبواباً أخرى لتحقيق التكامل المطلوب، وأن تنظر أن تخرج من شكلها النمطي، وتدخل في المهمة التي وضعتها لنفسها بطرق حديثة أكثر وبتصنيف أكثر دقة ووضوحاً، ثم على المجلة أن



الدكتور وليد الشرفا

(رئيس دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت)

بالنسبة لمجلة مدى الإعلام هنالك

تقديم ملحوظ في كل عدد عن سابقيه، فالعدد الأخير (الرابع) كان مميزاً، فيه عمق وتحليل في المواضيع المطروحة، وهو يُعدُّ الأفضل حتى الآن من ناحية المحتوى والمضمون. لقد طرحت فيه مواضيع ساخنة جداً بقوه بحثية متقدمة، وقضايا حساسة على مستوى عالٍ من الوعي، حتى الطباعة والشكل والترتيب خرج بمظهر لائق جداً.

الكاتب خليل شاهين

(صحفى وباحث)

جاء صدور مجلة "مدى الإعلام" في مرحلة تطرح أعباء وتحديات جديدة على العاملين في مختلف المجالات الإعلامية، لاسيما في الأرضيات الفلسطينية، فمن جهة بُرِز دور وسائل الإعلام الاجتماعي، إلى جانب

الفضائيات، ليشير جدلاً عالمياً حول معايير العمل الإعلامي، بل وربما إعادة تعريف وظائف ومهامات الإعلام والإعلاميين في المرحلة القادمة، إضافة لإعادة إثارة التساؤلات حول مستقبل الصحافة المكتوبة وعلاقتها بالإعلام الإلكتروني. ومن جهة أخرى، ظل الإعلام الفلسطيني، الرسمي والخاص، مختلفاً عن اللحاق بركب هذه التطورات في صناعة الإعلام، فضلاً عن استمرار ضيق هامش الحرفيات في الضفة والقطاع، وبقاء الانتهاكات لحقوق العاملين في الإعلام الفلسطيني على حالها.

فهل نجحت مجلة "مدى الإعلام" في التصدي لهذه التحديات؟ يمكن القول إن هذه المجلة (رغم صغر عمرها) باتت إحدى الوسائل الأكثر أهمية لتحسين الفجوة بين الواقع الإعلامي القائم محلياً في مجال المعرفة والأداء الإعلامي من جهة، وواقع التطورات المتسارعة في مجال الإعلام وما يرافقها من حالة نقاش على المستوى العالمي. فقد كرست "مدى الإعلام" حيزاً مهماً من صفحاتها لتناول أبرز التحديات، مثل دور وسائل الإعلام الاجتماعي والمحطات الفضائية ومعايير العمل الإعلامي في عالم متغير، في ظل الرياح العربي، وسعت إلى فلسطينة هذا النقاش، أي ربطه بمتطلبات ومقومات النهوض بواقع دور الإعلام الفلسطيني، فضلاً عن تركيزها على توسيع فضاء الحرفيات الإعلامية، وضرورة بناء مقومات وأدوات الدفاع عن حقوق الصحفيين وتنمية دور الإعلام الفلسطيني، من خلال متابعة ملفات مهمة كدور نقابة الصحفيين، وشروط ومشكلات الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب،

على استعداد كامل لأن تتعاون مع مجلة "مدى الإعلام" وتتوفر لها كل أسباب النجاح والتنفيذ والتقديم، وأقدم جزيل شكري للمجلة على الحراك الذي تقوم به على ساحتنا الفلسطينية رغم كل العوائق التي تعرضها.

الدكتور غسان الخطيب

(مدير مركز الإعلام الحكومي الفلسطيني)

لقد قرأت العدد الأخير من "مدى الإعلام" (العدد الرابع)، وأعتقد أنها تسير بالاتجاه الصحيح. لقد وجدت فيها التنوع ومعالجة مواضيع حيوية وحساسة، إضافة إلى أن هناك تنوعاً

من حيث الآراء؛ وكذلك فيها المحلي، والإقليمي، وفيها التوثيق أيضاً. لاحظت أن هناك جرأة في طرح المواضيع ، مثل موضوع المنقبات في الصحافة، هناك بعض المواضيع كما تعلمون يتتجنب البعض تناولها. بشكل عام أعتقد أنها مجلة جيدة. لقد أعجبتني بال بالنسبة لفرصها وقدرتها على التأثير في المشهد الإعلامي، فهذا أمر مرتبط بمسألة من شقين أولاً: أن تنتج مادة جيدة، وأن تصل هذه المادة للناس ويستهلكوها. الأمر هنا متعلق بالتوزيع والقراءة. أعتقد أنه إن كان الناس يرونها ويقرأونها فإنها ستترك أثراً.

الكاتب هاني المصري

(مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات - المدير العام السابق للمطبوعات والنشر في وزارة الإعلام) المجلة مهمة لأنها متخصصة، في مواضيع الإعلام وهذا يسد جزءاً من النقص الموجود وهو أمر هام ويسجل لها.

هناك قدر من الجرأة والمهنية في المجلة، ولكن من المهم وما أتمناه أن يتم العمل على توسيع وزيادة هامش الحرية والجرأة والكتابة بعيداً عن التحفظ، فالناس بحاجة إلى معلومات وانتقاد أكثر. يجب أن لا يكون من نقاطه مرتاحاً في المقابلة، فالحكومة يمكن أن تسأل أكثر. والانتقاد ليس تقليلاً من الشخص أو المؤسسة بل هذا هو دور الصحافة.

المجلة تؤثر ويمكن أن تؤثر أكثر في المشهد الإعلامي الفلسطيني. أعتقد أن التوزيع المجاني يقلل الاهتمام بالإصدارات كما هو شائع في بلادنا؛ وعليه يفضل أن نطلب مقابلة بسيطاً.



الإعلام والتي سيعتبرها الصحفي أنها مرجعاً لا يمكن التشكيك فيه. ويتوقع قراء "مدى الإعلام" أن تطرق هذه المجلة المتخصصة بعض الأمور الحساسة مثل ملكية الإعلام ودور التنظيمات في التأثير عليها، كما لا بد من التطرق لمضمون الإعلام الضعيف والخالي من الأصلة، والنقد الجريء للوضع الداخلي وقضايا الناس ليس بهدف التشهير بالمؤسسات الإعلامية؛ ولكن بهدف توجيهه وتنبيه وإن كان ضروريًا تبويخ. فالإعلامي والإعلام يمثلان المواطن والمجتمع والشعب وليس صالح فردية أو جموية.

ويشعر القارئ لـ "مدى الإعلام" أحياناً أن بعض المواضيع المهمة تم تكليف أشخاص غير أكفاء لمعالجتها، وكان المحرر فشل في إقناع من هو/ي فعلاً خبير ومتخصص؛ ومن ثم تم تكليف من هم أقل خبرة لـ المنشآت أو لقرب ساعة الصفر وقطع المطبعات.

وينطبق نفس المبدأ على اختيار الصور وأحياناً العناوين وحتى عناوين الغلاف. فتجد صورة مرافقه لموضوع لا علاقة لها به أو تقرأ موضوعاً هاماً لم يتم الإشارة له ضمن عناوين الغلاف، في حين أن عناوين الغلاف تشير إلى مواضيع أقل أهمية وأقل مهنية. قد يتطلب الأمر متابعة أشد من قبل التحرير وعدم نشر كل مقال يصل لصالحة التحرير حتى ولو تم تكليفه، لأنه أحياناً يتم تكليف شخص قادر ومهني وذي خبرة وتاريخ، لكن ما يتم إنتاجه تلك المرة لا يكون بنفس الجودة.

مدى الإعلام مجلة متخصصة تهدف لتقديم حاضنة هامة لمعشر الإعلاميين ولصناعة الإعلام مهمة ليست سهلة، ولكن نتائجها قد تكون مفيدة للمجتمع الفلسطيني.

امجد الشوا

(منسق شبكة المنظمات الأهلية - غزة)
أعتقد أنها مجلة واعدة، وبخاصة فيما يتصل بطبيعة القضايا التي تتناولها و تعالجها، القضايا التي تتناول هموم الصحفيين والإعلام، لقد طرحت المجلة قضايا إشكالية وعرضت بشكل مهني وموضوعي كل الآراء؛ وهذا أمر مهم وبخاصة في ظل حالة الانقسام.

أيضاً المجلة أظهرت اهتماماً بتنمية قدرات الصحفيين، وهو أمر آخر مهم، وكذلك تناولها الأخبار.

يمكن تطوير المجلة، وأن تأخذ دوراً أكبر، وبخاصة في ظل واقع نقابة الصحفيين وحالة الانقسام الفلسطيني، ويمكن لها أن تلعب دوراً أكبر.

أتمنى أن تستمر "مدى الإعلام"، وأن توسيع من القضايا التي تعالجها، وبخاصة التقارير والتحقيقات وبناء قدرات الصحفيين ومداركهم وتعزيز الخطاب الوحدوي الذي يبرز على صفحاتها.



وتسليط الضوء على تجارب الإعلاميين من الجنسين وسبل التغلب على معوقات تنمية دورهم المهني، وغير ذلك من مجالات تتناولها المجلة وتهلها لتشكل مصدرًا رئيسيًا للمعرفة والدفاع عن الحريات الإعلامية في الواقع الفلسطيني.



داود كatab

(مدير عام مؤسسة بالميديا للإعلام المجتمعي - رام الله)

تحتاج أي مهنة في العالم إلى بيئة حاضنة ترعاها وتساعد في عملية تطويرها. ولا شك أن للدوريات المتخصصة دوراً كبيراً في رفع شأن تلك المهن. وبطبيعة الحال بل ربما بشكل أكبر تحتاج مهنة المتابع (الصحافة) إلى بيئة حاضنة، وإلى مطبوعة متخصصة تهم بمهنة الصحافة وصناعة الإعلام من جوانبها المختلفة وبعيداً عن التحزبات والأجندة السياسية والفصائلية.

يأتي رؤية النور لرابعة أعداد (لغایة الان) من مجلة "مدى الإعلام" المتخصصة موقعاً هاماً في توفير الرادف والداعم والحاضن لمهنتنا ولصناعة الإعلام.

لا شك أن صدور هذه الدورية وبوجوده ومضمونه جيدان يعتبر بحد ذاته أمراً هاماً ومباركاً. كما أنه أمر هام جداً معالجة القائمين على المجلة مشاكل وتحديات الإعلاميين في الضفة والقطاع دون تحيز فصائلي ينطوي على فائدتين يجب الثناء عليها ودعمها ومطالبة القائمين عليها عدم التراجع عن هذا الاهتمام وتلك الحيادية في التعاطي مع أمور الصحافة من المنظور المهني البحث.

يسجل لمجلة مدى الإعلام دوراً هاماً في التشبيك بين الصحفيين وتوفير حاضنة تساعد الإعلاميين التعرف على نشاط وخصصات بعضهم وبعض. وفي عصر بدأت تظهر فيه على الساحة أشكال ووسائل إعلام مختلفة لم يكن بد من وجود دورية ومن خلال إعلاميين متخصصين في تناول قدرات وأمكانيات وسائل الإعلام الجديدة.

كما ساهمت "مدى الإعلام" برفع مستوى المعرفة لدى الصحفيين بحقوقهم وبالمعايير الدولية لحق التعبير وقوانين الحصول للمعلومات والتشريعات الإقليمية والدولية الخاصة في الإعلام والحريات الإعلامية.

ولكن، رغم تلك الإيجابيات المؤكدة هناك مجموعة من الملاحظات التي تتطلب أن يتم الإشارة لها. فهناك ضعف أحياناً في اختيار المواضيع (خاصة الفرعية) ، وهناك تسامح مع بعض الكتابات التي لا يمكن اعتبارها في نفس المستوى الذي تطمح له المجلة. فالموضوعية في معالجة بعض العناوين سيشكل معرفة منقوصة أو خاطئة للإعلامي الأمر الذي قد يجلب ضرراً لأن النشر يتم في دورية متخصصة في مجال مهنة

مقاطع الفيديو مجهولة المصدر تفرق نشرات الفضائيات

عبد الكريم حسين*

لا خلاف على دور وأهمية ما اصطلح عليه الإعلام الجديد (يوتيوب، فيسبوك، تويتر..) لكن توظيف ذلك بعيداً عن ألف باء العمل الصحفي التي تفرض التدقيق في صدقية ما ينشر أمر يفرض وقفة فاحصة، وبخاصة لأن فضائيات كبيرة مثل الجزيرة والعربية "تورطت" بنشر مواد بعيداً عن أبسط أسس العمل المهني.

الزميل عبد الكريم حسين رصد على مدار أسبوعين ما ينشر من مقاطع فيديو حول الثورة السورية على موقع "يوتيوب"، بالتزامن مع متابعة نشرات أخبار بعض الفضائيات التي غدت مجرد وسائل لانتقاء وإعادة نشر مقاطع الفيديو والمعلومات مجهولة المصدر، دون أي تدخل المهني.

يتم فيها رفع شعارات بتاريخها. وإلى جانب التسجيلات الـ ٢٠ المؤيدة للثورة فقد ظهرت ١٠ مقاطع فيديو تقدم صورة مناقضة أو مضادة للثورة الشعبية في سوريا، ومؤيدة للنظام الحاكم. وتظهر مقاطع الفيديو هذه ما يقوم به المتظاهرون ضد الجيش السوري وممتلكاته. ولم يظهر بين كل هذه التسجيلات الثلاثين التي تم رصدها خلال الفترة السالف ذكرها أي مقطع فيديو يحمل أكثر من وجهة نظر أو مواقف مختلفة؛ فيما مع إما ضد؛ وقد غاب عن جميع التسجيلات عرض وجهات نظر مختلفة، أو الرأي والرأي الآخر فيحدث الواحد.

وبجانب غياب المهنية في النشر، فإننا نلاحظ الانتقائية التي تمارسها معظم الفضائيات العربية، فبعضها مثل (الجزيرة، والعربية) تبث مقاطع فيديو مؤيدة للثورات العربية فقط؛ ولم نلاحظ على مدار أسبوعين بث أي مقطع فيديو مؤيد للنظام، وفي المقابل فإن هذا الحال ينطبق كذلك على قناتي "الدنيا" وسوريا الإخبارية" حيث تuib عنها المقاطع المتعلقة بالثورات أو المؤيدة لها وتحضر تلك المتعلقة بالنظام؛ وهو ما يمكن تصنيفه كجزء من عملية تحريض موجهة تمارسها مجلماً هذه الفضائيات.

من صحة المعلومة أو المادة الإعلامية. كما أنها فتحت الباب واسعاً أمام أفراد ومجموعات وبما أحذاب وجهات رسمية لاستقلال ذلك عبر تصوير وربما دبلجة وتزوير بعض المشاهد أحياناً، لدعم هذه الجهة أو تلك؛ هذا بالطبع دون إغفال أن اتجاه هذه أو تلك من الفضائيات يحدد طبيعة واتجاه ما تنشره وتروجه من مقاطع فيديو لا تخلو من التشخيص والانقائية غالباً.

هذا ما تم ملاحظته بعد متابعتنا موقع "يوتيوب" على مدار أسبوعين خلال شهر كانون الأول الماضي، حيث تبين أن أغلبية مقاطع الفيديو المنشورة على الموقع، إما أن تكون مؤيدة للثورات العربية فقط، وإما أن تكون مع ما يردها من معلومات أو صور أو مقاطع فيديو من مصادر مجهولة؛ وكذلك ما يجري أو يتضمن وجهات نظر مختلفة.

وتم خلال الفترة المشار لها سالفًا مشاهدة ٣٠ مقطع فيديو حول مجريات الثورة السورية، حيث تبين أن ٢٠ مقطعاً منها يؤيد فكرة الحراك الشعبي.

وتظهر هذه التسجيلات (المؤيدة للثورة السورية) مسيرات جماهيرية، وقتل وجرح؛ لكن ما يعيشه عدم وجود عنصر الوضوح في الحديث، فتارة يتم تصوير شهداء ومصابين، وتارة أخرى يتم تصوير مسيرات ومظاهرات

في تقطيئها بعض ما شهده العراق من عمليات تفجير خلال السنوات الماضية، اعتادت "الجزيرة" تذليل ما تنشره من مقاطع فيديو تردها أو تحصل عليها من مصادر مجهولة بعبارة "لم يتتسن للجزيرة التأكد من صحة ذلك". هذه العبارة اختفت الآن من نشرات "الجزيرة" التي تحولت أجزاء رئيسة منها للاعتماد على مقاطع فيديو مجهولة المصدر بل إن هذه المقاطع أصبحت تقدم للمشاهدين حقائق مؤكدة لا يرقى لها الشك!!

لا يختلف اثنان على أهمية استخدام وتوظيف وسائل الإعلام الجديد المتزايدة، لكن الخلاف يدور حول الكيفية التي يتوجب على الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة التعامل فيها مع ما يردها من معلومات أو صور أو مقاطع فيديو من مصادر مجهولة؛ وكذلك مدى مهنية وسائل الإعلام حين تكتفي بالقول "نشر ناشط شبابي أو ناشط سياسي أو ناشط حقوقى فيديو حول...." حين تبيّث هذه المقاطع دون أي تمحيص في صدقية ما تحوّيه!!

هكذا فإن بعض الفضائيات (بحسن نية أو بنية مبيتة) فتحت الباب واسعاً أمام ممارسة إعلامية، تتلوّن بأسس مهنة الصحافة التي تقول أهم أبعاديتها بعدم النشر دون التحقق

* عبد الكريم حسين: صحفي - رام الله.

شهود عيان..ولكن!

ويرز إلى جانب ذلك شكل آخر من المعالجات الإعلامية على هامش منع أو عدم تمكن الصحفيين من الوصول إلى بعض الواقع، وهو شكل يقوم على الاستناد لما يقوله شاهد عيان غير معروف الهوية والتعاطي معه كحقيقة مطلقة، فمن غير المعقول مثلاً أن يسأل مذيع قناة "العربية" شاهد عيان عن عدد القتلى في المواجهات التي حدثت يوم الجمعة (قانون الأول) فيقول له: ٢٠ قتيلاً، لتسارع القناة وتحول هذا القول إلى خبر على الشريط الرئيسي للنشرة نصه: ٢٠ قتيلاً اليوم في مواجهات الجمعة!!

وتبادر آراء بعض الصحفيين بهذا الشأن ونظرتهم لفكرة نقل الفضائيات مقاطع الفيديو مجهولة المصدر، حيث يقول شادي زماورة (صحفى من رام الله) تعقيباً على ذلك: "إن هذا النوع الجديد من الإعلام، زاد من قيمة ما يسمى بـ"صحافة المواطن"، وساهم في نقل صورة ما يجري في الشارع كما هي، وأتاح ما لا يمكن أحياناً للفضائيات أن تنقله، وقدم مواد أقرب إلى الواقعية بعيدة عن عمليات المونتاج والإخراج".

ويضيف زماورة: "أنا من مؤيدى عبارة أن الصورة تتحدث عن نفسها، لهذا فإن مقاطع الفيديو التي تصور حقيقة الثورات والشارع العربى وبخاصة في سوريا تثبت صدقها بنفسها، ولا اعتقاد أن أحد THEM ذهب وأحضر عشرات الآلاف من الجماهير، وأخرهم في الشارع ليصور مقطع فيديو أو أن أحد هم يقوم بمونتاج لتظاهرات ما".

وفي المقابل فإن لطفي رشيد (صحفى حر من تونس) يرى أن: "مقاطع الفيديو ساهمت في أن تنقل الثورة من تونس إلى العالم بأكمله، فهي تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وتعكس الأحداث أفضل من المراسلين، لكن ما يعيّب ذلك، استغلال بعض الفضائيات الفضائية تلك المقاطع من أجل الإطاحة ببعض الأنظمة العربية، من أجل تحقيق أهداف سياسية لها في المنطقة، وأنا مع حرية الشعب".

على إضافة العبارة التالية: "لم يتسرّ لقناة الجزيرة التأكيد من صحة ما جاء في الفيديو". عبارة تحمى مصداقية القناة أولاً، وتبقي الباب مفتوحاً أمام تصديق أو تكذيب المادّة؛ وهو أمر ابتدعت عنه الفنوات العربية في تقطيّتها أحداث الربيع العربي؟ ما مسّ فكرة التقطيّة المهنيّة المتوازنة في الصّميم.

والخطير في أمر التعديل على أسس التقطيّة ونقل المعلومات هذه أنها أصبحت جزءاً من سياسة واضحة، وليس مجرد أخطاء عابرة نتيجة معالجات متسرّعة؛ فقد بث قنّة الجزيرة مقطع فيديو، يعود لتمرد السجناء في السجن المركزي في صنعاء في تاريخ

٦/٣/٢٠١١. إليكم نص الخبر كما أورده مذيع الجزيرة عبد الصمد ناصر: حصلت الجزيرة على صور من أحداث السجن المركزي في صنعاء والتي وقعت في ٦ من مارس الحالي، وأسفرت عن عدد من القتلى والجرحى، وتظهر الصور مجموعة من السجنانيّن وهم يضربون السجناء ضرباً مبرحاً". المفاجأة أن الفيديو يصور ما حدث في أحد السجون العراقيّة، وتم تصويره قبل عدة سنوات وبثه قناة العربية في ذلك الوقت. وبعد أيام اعتذرّت قناة الجزيرة لمشاهديها نتيجة خطأ بث مقاطع الفيديو تلك، ولكن هل يكفي الاعتذار؟

ويفسّر السياق، بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠١١، بث التلفزيون السوري نشرة الأخبار بعد صلاة الجمعة، دون أن يشير إلى خروج مظاهرات ومسيرات تطالب بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وكأنه يستغنى بطريقة ساذجة المشاهد السوري مقابلة حية مع الفتاة الحصني، مما أظهر كذب ما تناولته وسائل الإعلام سابقاً؛ الأمر الذي يكشف فرصة تزوير مشاهد أحداث قد يترتب عليها تداعيات كبيرة حين تتناقلها وسائل الإعلام دون التمييز والتأكيد من صحتها.

كان يتوجب على قناة "الجزيرة" أن تبت خبر مقتل الفتاة الحصني فقط بعد التأكيد من صحته، وإذا لم تتمكن ذلك كان يجب عليها أن تقول ذلك؛ فنشر مثل هذه الأخبار لا يحمل الخطأ نظراً لما يترتب على معظمها من تداعيات من شأنها أن تلحق الأذى بالناس.

سياسة الصمت

أثناء الحرب على العراق، كانت قناة الجزيرة تبث مقاطع فيديو عن عمليات تغيير ينفذها الجيش الإسلامي ضد القوات الأمريكية، وكانت الجزيرة تحرص في هذه الحالات

في المقابل، بثت الفنوات الفضائية مئات مقاطع الفيديو الصادقة التي تقدم جوانب مما شهدته الثورات العربية.

ويمكن هنا التمييز بين فئتين من وسائل الإعلام تستغل كل واحدة منها ما يخدم رؤيتها إزاء ما تشهده البلدان العربية من أحداث، وتستخدم ما تمعّج به شبكة الإنترن트 من صور ومعلومات ومقاطع فيديو دون أن تلتقت أو ترهق نفسها بالتدقيق في صدقيتها.

الجمهور، وبما أن الغالبية الساحقة من هذا الجمهور مؤيدة لتلك الثورات فإن هذه الفضائيات تتماشي ورغبة الجمهور، فلا وجود حسب رأيي لهنية مطلقة، أو مصداقية تامة، وشعار "الوجه والوجه الآخر" هو تكتيك علاقات عامة لا أكثر، وأنه يعتمد أساساً على سياسة القناة الفضائية نفسها، فمعظم الفضائيات الحكومية لا تبث مثل هذه الفيديوهات؛ كما أن هناك قنوات إخبارية مسيسة تتبع سياستها التحريرية سياسة الحزب القائم عليها؛ فعلى سبيل المثال لا تجد بالملحق فيديوهات مؤيدة للثورة السورية على قناة المنار الفضائية التابعة لحزب الله، بسبب رفضه الثورة السورية وعلاقته الإستراتيجية بحكومة بشار الأسد.

ويضيف كوع: "الأصل أن تكون هذه الفيديوهات مصدراً مهماً لنشرات الأخبار؛ حيث إنني أعتقد أن الإعلام الجديد بكل مقوماته يعد رافداً أساسياً للإعلام التقليدي ومكملاً له. أضف إلى ذلك أن مثل هذه الفيديوهات تعد المادة الوحيدة التي قد تأتينا أحياناً من مناطق النزاعات في ظل التعتيم الإعلامي الذي تقوم به بعض الحكومات، ومثال ذلك ما يحدث في سوريا حيث تمنع وسائل الإعلام. وقد كان لأفلام يوتوب وتويتر دور كبير في حشد الاهتمام الدولي بقضايا مختلفة في بعض دول العالم العربي".

ويشير رشيد إلى أن: "هناك أحزاب معارضة تقوم بتصوير أحداث وفبركتها وبثها من أجل التأثير على النظام الحاكم والسيطرة على الحكم، بمساعدة من الخارج" لافتاً النظر إلى ضرورة "أن تقوم القنوات الفضائية ببث المقاطع في نشرتها بعد التأكد من تلك المقاطع".

بدوره، يقول معين كوع، محاضر جامعي، وباحث إعلامي: "في الأصل أن تقوم وسائل الإعلام بالتأكد من صحة هذه المقاطع للحفاظ على مصداقيتها وثقة جمهورها بها، لأنه إن حصل أن بثت فيديوهات غير صحيحة فإنها تعرض مهنيتها ومصداقيتها للخطر؛ مما يؤدي إلى عزوف الجمهور عنها، وبالتالي يبحث عن مصادر أخرى أكثر دقة".

تويتر.. بتكلم عربي



موقع الصحفيين الدوليين- مدى الاعلام: تناقلت العديد من وسائل الاعلام انباء أكدت انه تم الانتهاء من ترجمة واجهة تويتر العربية.

واشار موقع الصحفيين الدوليين في نبأ له بهذا الشأن الى ان اللغة العربية كانت الاعلى من حيث نسبة النمو مقارنة باللغات الاخرى المستخدمة في تويتر العام الماضي لافتا الى ما منحته خدمة التدوين المصغر من زخم لثورات الربيع العربي.

ونقل عن خبيرة الاعلام ناتاشا تاينز التي سبق وعملت في المركز الدولي للصحفيين قولها: "لقد حان الوقت ان يمنح تويتر اللغة العربية الاهتمام الذي تستحقه عبر توفير واجهة تعمل من اليمين الى اليسار يجعل الجمل العربية اكثر تماسكا والطف على العيون"

وأضافت: "سوف تشجع الواجهة المزيد من المستخدمين على التدوين باللغة على تويتر لاسيما لاولئك الذين كانوا ممتعضين من الواجهة العربية السيئة ما دفعهم الى استخدام اللغة الانجليزية او حتى التعبير عن انفسهم باللغة العربية باستخدام الاحرف اللاتينية".

تجدر الاشارة الى ان تويتر يقدم الان خدماته "واجهات" عبر ٢٠ لغة بما فيها اللغات الروسية والصينية.

"جبائية الثمن" ...

نتنياهو يعاقب القناة العاشرة

خلود مصالحة*

تدور في إسرائيل مواجهة صاخبة بين الصحافة ومحاولات ضبط ايقاعها، إحدى ترجمات هذه المواجهة تشتعل في ساحة القناة العاشرة. الشارة الأولى للنار، أطلقتها كما يبدو تحقيقات المحطة التي بثتها تحت عنوان "بيبي تورز" التي تمحورت حول نتنياهو وتبذيره وتمويل حملاته وبعض رحلاته الشخصية من قبل أثرياء.

القناة العاشرة أمام استحقاق "دفع الثمن". يبدو أن دور نتنياهو جاء للانتقام من المحطة: نتنياهو يرفض محو ديون المحطة، ويلاحقها قضائياً بطلب تعويض قدره مليون شيك.

المحرر

الأكبر: ما الذي يؤثر على وسائل الإعلام الإسرائيلية، النخب السياسية أم أصحاب رأس المال؟ حالياً يدور سجال حاد بين أعضاء لجنة الاقتصاد البرلمانية في الكنيست، والتي القناة والصحافيين، ومكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حول مصير المحطة، حيث من المقرر أن تنتهي فترة الامتياز لبث القناة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢**. طلب المسؤولين في المحطة تمديد فترة الامتياز قويّاً بالرفض بذرعة الديون المستحقة عليها. الديون المتراكمة على المحطة تبلغ نحو ٦٠ مليون شيك موزعة بين: رسوم الترخيص، وتقصير في بث برامج وإنتاج محليّ وفق ما تنص عليه المناقصة، وفوائد على الديون السابقة.

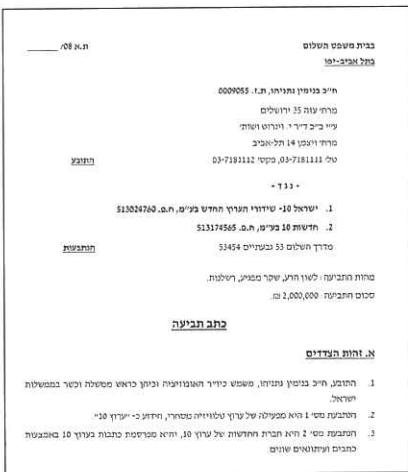
لجنة المالية البرلمانية كانت قد رفضت بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١١ النظر في تأجيل دفع الديون المستحقة على القناة العاشرة بعد ضغوط من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على أعضاء اللجنة، الأمر الذي هدد استمرار بث القناة، مما دفع المحطة المهددة للتعليق على قرار اللجنة بالإعلان التالي: "يوم ١٢ كانون أول عام ٢٠١١ الساعة ١٠:٣٠ أعلنت لجنة الاقتصاد البرلمانية في الكنيست عن



ذلك كانت الحملة الدعائية الاستباقية التي حضرت أرضية بداء بث القناة العاشرة في إسرائيل. منذ ذلك الحين حدث العديد من التطورات السياسية، والاقتصادية، والمهنية في الإعلامية جاء: الإسرائيليون ١٠، الم الدينون ١٠، المستوطنون ١٠، العلمانيون ١٠، الروس ١٠. الفلسطينيون العرب غابوا من قائمة العشرات تلك ولم يحظوا حتى بعلامة ١١٥.

* خلود مصالحة: كاتبة وباحثة - مركز مشروع الإعلام العربي في مركز إعلام - الناصرة.

** قررت سلطة البث الثانية حالياً تمديد فترة البث للقناة العاشرة لسنة إضافية - هذا الأمر تم أثناء الدفع بالمجلة للطباعة.



صورة عن الدعوى التي قدمها نتنياهو ضد القناة العاشرة

نشر المناقصة حتى ٢٠٠٩، حيث تصادق لجنة المالية البرلمانية على ذلك. وفي أواسط ٢٠٠٩ تصل ديون القناة إلى ١٥٠ مليون شيكل، ومرة أخرى تتعهد القناة بجدولة الديون ويتم تمديد المناقصة حتى كانون الثاني ٢٠١٢.

اليوم، وبعد كل هذه التطورات، تطالب إدارة الملحقة، كما في السابق، بتمديد امتياز البث لعامين رغم أن هناك ديوناً متبقية عليها دفعها، كما ذكر آنفًا (٦٠ مليون شيكل).

نتنياهو... يخير القناة بين "مهنيتها" و"إعدامها"

مبتدئاً، ووفقاً لتاريخ الملحقة، سنجد عند معainة وضعها أن القناة الإسرائيلية العاشرة تعاني من خلل إداري عضوي. فهي لم تستطع حتى اليوم تسديد ديونها والعمل وفقاً للمناقصة من حيث الواجبات المفروضة عليها، الأمر الذي حول هذا التقصير ديوناً كبيرة، وهنا يطرح التساؤل: لماذا يعتبر ضغط رئيس الحكومة نتنياهو باتجاه إغلاق القناة مستهجنًا؟ هنا لا بد من الإشارة إلى أن الهيئة العامة للكنيست، شهدت يوم ٢٧ كانون الأول ٢٠١١ نقاشاً ساخناً بعد أن تمت المصادقة على قانون يتيح للوزير المسؤول عن سلطة البث (الإعلام الرسمي الحكومي: صوت إسرائيل، القناة الأولى، قناة ٣٣، راديو ب...) أن يمحو ديون سلطة البث في حال كون التقصير متعلقاً

من عام ٢٠٠٢ تعديل البند ١٨ من قانون سلطة البث الثانية، بشكل يتيح، للمرة الأولى، محو كل الديون المستحقة على القناة (على الأغلب ديون في مجال بث البرامج وفق ما تنص عليه المناقصة) والسامح لها بالبث مجدداً.

لم يكن عام ٢٠٠٣ أفضل بالنسبة للقناة العاشرة، حيث اضطر أصحاب الامتياز لتجميد عمل القناة والاكتفاء بالأخبار وببرامج مسجلة تم بثها مسبقاً. وقد عملت القناة بموجب البند ١١ من قانون سلطة البث الثانية، الذي يتيح لها ذلك.

في أواخر عام ٢٠٠٣، وبعد تشكيل لجنة خاصة للبث في مستقبل القناة العاشرة (لجنة يتسيحاكي) تقرر أن يتم تعديل قانون إضافياً من قوانين سلطة البث الثانية ومحو ديون مستحقة على الملحقة منذ سنتين، إضافة للسامح بدخول مستثمرين جدد، وامتحان نجاح للقناة مدة ٣ أشهر مع تسهيلات كبيرة في مجال البث، حيث طلب من القناة بث أقل مما يمكن أن ينص عليه القانون من برامج، مسلسلات، نشرات إخبارية، سينما، وإنتاج محلي.

بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ دخل إلى الملحقة عدة مستثمرين، وتغير طاقتها الإدارية عدة مرات. مدير شركة الأخبار رام لندس استبدلته بداية أبي برازيلي ومن ثم جلعاد عدين. التغييرات هذه أثرت سلباً على الملحقة مما أدى إلى دخولها مجدداً في ديون. وفي عام ٢٠٠٨، نشرت لجنة أخرى، "لجنة ترجمان"، توصيتها بالنسبة للقناة. ملخصة الأمر بأن ديونها لعدم التزامها بالمناقصة مع كل التعديلات والتسهيلات بلغت ٩٥ مليون شيكل. بعد استبدال مدير الأخبار بأخر (ريئidon بنجامين) واستبدال مدير القناة بأخر (يوسي فيشبسكي) وتعهد، يوسي ميمان، صاحب الامتياز في القناة، بتسديد كافة الالتزامات وجدولة ديون القناة، تقرر تجديد المناقصة لمدة سنتين. إلا أن الأزمة الاقتصادية تعصف بإدارة القناة، وتضطرها مجدداً للإخلال بالتزامها؛ الأمر الذي دفع السلطة الثانية إلى نشر مناقصة إضافية أواخر ٢٠٠٨. ثم تضغط سلطة البث الثانية من أجل تأجيل

إغلاق القناة العاشرة للتلفزيون، بتعليمات وموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو". غير أن قرار نتنياهو- الصادر بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٢ (الذي عدل من خلاله عن موقفه، وأوعز لوزير القضاء بالعمل على إيجاد حل للقناة العاشرة بشكل يضمن استمراريتها وعدم إغلاقها) بدأ يضيق الأمل مجدداً أن شاشة القناة لن تكون مظلمة يوم ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٢. بيد أن هناك من يقيم هذه الخطوة على أنها "إعدام" لمحطة.

مسيرة تنقلها الديون

قبل التطرق إلى موقف نتنياهو، وما حصل عليه من تغيير، وأسباب هذا الموقف أصلًا، لا بد من التوقف عند محطات هامة في حياة القناة، قد تساعد في فهم أوضح للصورة.

تأسست القناة العاشرة في نيسان ٢٠٠١ بموجب قانون "السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لعام ١٩٩٠" لتنافس كلاً من القناة الثانية التجارية والقناة الأولى الحكومية، وحملت في البداية اسم "إسرائيل ١٠"، ووضمت كلاً من شركة "إسرائيل ١٠" و"عدين لخدمات البث" (صاحبات امتياز البث).

انطلاقاً هذه الملحقة كانت مؤثراً سيئاً للفلسطينيين كما ذكرنا سابقاً، ونسبة المشاهدة التي حظيت بها كانت منخفضة جداً، وسجلت خلال عامها الأول (حتى ٢٠٠٢/١/٢٨) فشلاً ذريعاً أدى في نهاية المطاف إلى إدخال تعديل على المناقصة الخاصة بها مما خفف عنها جزءاً من عبء الإنتاج المحلي والسينما، كما أتاح لشركة "إسرائيل ١٠" التخلص من الشرك الثاني (عدين لخدمات البث) وانحصر امتياز الملحقة بشركة "إسرائيل ١٠".

وعلى الرغم من انفراد شركة واحدة بامتياز البث، (أقامت إلى جانبها شركة فرعية للأخبار ترأسها رام لندس) ورغم التسهيلات التي منحتها لها سلطة البث الثانية، وإطلاق القناة على الهواء مرة أخرى على أمل أن تنافس القناة الثانية (التجارية) والقناة الأولى (الحكومية)، فقد تم في تشرين الثاني

هذه التقطية، وأصلح شيئاً من الفبن الذي أحقته بالمجتمع الفلسطيني، وذلك بالمقارنة مع وسائل الإعلام الإسرائيلية الأخرى.

معظم الصحافيين العاملين في مجال الأخبار في القناة العاشرة امتازوا بمواصفات أكثر مهنية وأخلاقية. المثال الأخير والصارخ على هذا، هو استقالة الصحافية "جاي زوهير" من تقديم نشرته الإخبارية "ال أسبوع" بعد أن طلب منه الاعتذار علنا لثري يهودي بسبب تقرير عنه. لم يرفض زوهير الاعتذار فقط، إنما قدم استقالته على الهواء مباشرة بوجود أفراد طاقم شركة الأخبار بالقرب منه، حيث حظي بتضييق حار منهم.

فيما يتعلق بالفلسطينيين، ومن خلال مشروع الرصد للعصرية الذي يعمل عليه مركز "إعلام"، يتضح أن عدد "القارئات التي تحمل طابعاً عنصرياً" في القناة العاشرة كان أقل من أي وسيلة إعلام إسرائيلية أخرى، كما كانت هناك الكثير من الحالات التي لم تقم المحطة خلالها ببث أي تقارير تحمل طابعاً عنصرياً تجاه الفلسطينيين. ليس هذا فحسب، بل إنه ومن خلال رصد ساعات البث الخاصة بالفلسطينيين العرب في القنوات الإسرائيلية وفقاً للقانون، فإنه يتضح أن القناة العاشرة، خلال فترة إجراء البحث (أجري بين كانون الأول ٢٠١١ و نيسان ٢٠١١) خصصت أكبر عدد من ساعات البث للفلسطينيين، وإن كانت هذه أيضاً قليلة جدًا ولا تستوي في ما نص عليه القانون (خصصت القناة العاشرة ما نسبته ٤٪ من برامجها للفلسطينيين العرب، في حين أن هذه النسبة لم تتعذر في القنوات الأخرى ٢٪).

هنا، لا بد لنا من الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من أن هناك تقاطعاً صغيراً بيننا كفلسطينيين وبين القناة العاشرة على مستوى فلسطينيتنا، إلا أن التقاطع الأكبر والأوسع لنا معها يبقى على المستوى المهني، وهو الذي يستوجب تسجيلاً موقعاً يتعلق بحربيات الصحافيين. فمن الواضح للعيان أن ما يقوم به نتنياهو مع القناة العاشرة ما هو إلا تخدير لها بين "موت يكيد العدا" (مناصرو الحريات الإعلامية) أو حياة تسر النخب (السياسية).

في محاولات مستمرة لمعاقبة القناة وحتى إعدامها. فقد قام بداية بالدفع إلى إجراء تعديلات على قانون "القذف والتشهير" (تعديل بند ١٠) بشكل يضمن من خلاله أن تقوم القناة بدفع التعويض له، دون حتى أن يكون مضطراً لإثبات وقوع الضرر عليه أمام هيئة المحكمة، ومن ثم عمل جاهداً على محاولات إغلاق القناة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن تراجع نتنياهو الأخير، (حيث طالب بفحص منفذ قانوني يساعد القناة على تخفي محتتها)، لا يعني بالضرورة أنه تراجع نهائياً عن قراره أو توجهه لـ "معاقبة" القناة، فهناك قسم من المحليين الإسرائيليين الذين يرون أن خطوتهم جاءت لمنع الإسرائييليين الذين يرون أن خطوتهم جاءت لمنع أي ضغط سياسي وقانوني ممكن أن يساعد القناة العاشرة حتى يوم (٢٠١٢-٢٧) مثلاً: تأجيل امتياز البث لمدة أسابيع. وبهذا يضمن لنفسه هدوءاً إلى حين إغلاق القناة بعد التاريخ النهائي للبث (سيكون بث القناة بعد التاريخ سالف الذكر مختلفاً للقانون). وقد أعلن مالك القناة أنهما لن يبتوا بصورة غير قانونية).

بالمقابل لهذا الرأي، هناك من بارك نتنياهو على هذه الخطوة معللاً أن وجود ٤٠٠ موظف في القناة يشكل عائقاً أمام نتنياهو. أولاً لأنهم سيجدون أنفسهم دون عمل (بينما يحاول نتنياهو الخروج من دائرة وarrant الاحتجاجات التي عممت البلاد عام ٢٠١١ وأضعف قوته السياسية) وثانياً لأنهم سيعملون في وسائل إعلام أخرى، وسيبحثون مرة أخرى عن "نتنياهو" لتصفيته إعلامياً.

القناة العاشرة.. والفلسطينيون

في كلتا الحالتين، ما زال من المبكر فهم خطوة نتنياهو، علينا الانتظار لنرى ما ستؤديها به الأيام مما كان له جاهلين، لكن هناك حاجة لقاء نظرة على أداء القناة مهنياً، وبخاصة فيما يتعلق بتنقيطية الموضوع الفلسطيني. فعلى الرغم من أنها بدأت مسيرتها متوجهة الشارع الفلسطيني عاماً، إلا أن وجود شركة الأخبار الفرعية في المحطة، حسن تدريجياً نتنياهو لتقديم دعوى قضائية فقط، بل دفعته

بمضامين البث. في هذه الحالة العينية، يعتبر رئيس الحكومة شخصياً المسؤول عن سلطة البث، وعليه، فإن نتنياهو سيقوم بمحو ديون تبلغ ٢٠٠ مليون شيك من سجل سلطة البث والقناة الأولى! إذاً لماذا يمنع نتنياهو محو الديون المستحقة على القناة العاشرة؟ الإجابة عن هذا السؤال موجودة في الدعوى التي قدمها رئيس الحكومة بصفته عضو كنيست لمحكمة الصلح في تل أبيب بواسطة محامييه الدكتور يعقوب فينروط وعديد غزيت (مرفق الدعوى) مطالباً من خلالها القناة العاشرة بمبلغ مليوني شيك بدعوى القذف والتشهير! تأتي الدعوى في أعقاب نشر القناة العاشرة تحقيقاً تحت عنوان "بيبي تورز" أي "بيبي (بنيامين نتنياهو) للسياحة".

"منذ ساعات الأمس وأنتم تتساءلون طوال الوقت كيف نجح بنيامين وسارة نتنياهو بصرف ١٣٠ ألف شيك في أسبوع واحد فقط في لندن، فيما يعانون من ضغط كبير بسبب المهمة الملقاة على عاتقهم في حملة الدعاية التي خاضها نتنياهو أمام العالم أثناء حرب لبنان. بعد قليل، سنكشف لكم كل التفاصيل، بما في ذلك حساب الزوجين نتنياهو في لندن، ومع توقيعات مؤثقة على السنادات" بهذه المقدمة بدأ الصحافي عوفر شيلح التحقيق الأول عن نتنياهو وزوجته بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٤. هذا التحقيق الذي لاقى أصداءً واسعة، محلياً وعالمياً، امتد على مدار يومين، حاول نتنياهو خاللهما من البث، إلا أنه لم يستطع ذلك.

فضيحة "بيبي تورز" توضح كيف مول المليونيرات رحلات نتنياهو وزوجته، إقامة في "سوبرات" فخمة وقلاء مبهراً، طائرات خاصة وكذلك تنظيف وعلاجات بشرة لسارة، بالمقابل، اعتاد نتنياهو على تدريج هؤلاء المليونيرات في دفاتره وفقاً لحجم ثروتهم. وهناك شبكات أن جزءاً من هذه الرحلات الواردة في التقرير، تمت حينما كان نتنياهو ما يزال وزيراً للمالية، خلافاً للأنظمة. هذه الفضيحة، أو بالأحرى الكشف عنها، لم تدفع نتنياهو لتقديم دعوى قضائية فقط، بل دفعته

دوائر تدريس الإعلام..

ضيق المنافسة أمام رحابة الحقل

سعيد أبو معاٰ *

ليست بحاجة إليهم)، والجمهور (الذي يتعرض لإعلام فقير شكلاً ومضموناً).

قد يبدو الأمر طبيعياً ومثاليًا من وجهة نظر كثرين، لكن في حال التمعن فيه عمقاً وتحليلًا سنكتشف أنه يحمل في طياته أفضل طريقة للتعبير عن أزمة جذرية، رغم حداثة تدريس الإعلام في الجامعات الفلسطينية.

فالدواير التي تبحث لها عن حصة من "كعكة" الطلبة الجدد سنوياً في ظل عددها الكبير تخوض منافسة كبيرة فيما بينها للاستحواذ على الطلبة (مع العلم أن الطاقة الاستيعابية لأي قسم مهما كبر تراوحت في حدود نموذجية ما بين ١٥ - ٣٠ طالباً سنوياً إذا ما روحيت طبيعة التخصص ومستلزمات تدريسيه وحاجات الطلبة فيه). أين المشكلة إذن؟

حقيقةتان صادمتان

إن ساحة بسيطة في طبيعة التخصصات التي تدرسها تلك الدواير ستجعلنا نصل إلى حقائقين: أولاهما تمثل في أنها تمنع تخصصات متشابهة في مجالات هي موجودة في أغلب الدواير، وهي هنا لا تتجاوز إلا قليلاً تخصصات ثلاثة: إذاعة وتلفزيون، صحافة مكتوبة، وعلاقات عامة. أما الحقيقة الثانية، فتأتي (رغم التشابه الذي تحدث عنه) متمثلة في أن تلك الدواير تتناقض وتتساقي على المسميات في جلها، من دون أن يتم التأسيس لها، وتوفير مستلزماتها من بنى تحتية، وميزانيات مناسبة وكافية، وكوادر علمية... إلخ.

إذن نحن إذاء أزمة مرکبة ومضاعفة، نفهمها من رد الثالث الأول (صحافة

المنافسة الشكلية والاستعراض محركان يقودان أهداف استحداث تخصصات جديدة في الإعلام ضمن عملية جوهرها الاستنساخ. سباق يتم فيه تفصيل بعض التخصصات وفق قياس الكادر المتاح لهذه أو تلك من الجامعات؛ أما احتياج السوق ومسألة الجودة فهما فعل غائب مرهون بالأمانى المؤجلة، كما مستوى التعاون القائم بين دوائر وأقسام الإعلام.

المحرر

تمنح درجة البكالوريوس في حقول إعلامية أو حقول قريبة من الإعلام، منها على سبيل المثال: الكلية العسكرية في رام الله، وكلية دار الحكمة في بيت لحم. كل تلك المدارس تُجهّل أكثر مما تُثقّف وتُعلم. وكل ذلك مفهوم ومعلوم ومحكي عنه. لكن السؤال هنا: هل يمكن أن تكون كليات الإعلام وأقسامه في الجامعات الفلسطينية، كبيرة جداً إذا ما قورنت بدول وأسواق إعلامية مماثلة، وهو ما يجعلنا أمام معضلة تمثل في التناقض على أعداد الطلبة الراغبين بدراسة الإعلام (رغم تزايد الأعداد بفعل الانتفاضتين وتنامي أحلام تغيير الواقع ورغبات الشهرة والنجموية التي تسكن جزءاً من الطلبة) وذلك بالمقارنة مع كثرة دوائر تدريسه.

وأمام هذه المعضلة لا يكون في طريق تلك الكليات والأقسام، كي تضمن مشروعية بقائهما، إلا التناقض على استقدام طلبة جدد إليها لتسير عجلة الحياة الأكademية بسلامة، ظاهرها حالة قد نحسد عليها، وباطنها مأزق، الخاسر الأكبر فيه الطلبة (الذين تتزايد أعداد الخريجين منهم والعاطلين عن العمل أيضاً)، ووسائل الإعلام الفلسطينية (التي يتم رفعها سنوياً بمئات الطلبة من تخصصات متشابهة وهي

* سعيد أبو معاٰ: صحافي ودرس الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية - جنين



دعاة مدى الاعلام - جامعة بيرزيت

تسمى نفسها كلية نجدها لا تمنح ميدانياً إلا تخصص الصحافة المكتوبة. أما كان من الأولى قبل الإعلان عن الكلية استكمال جاهزية تخصصاتها الثلاثة التي تمنحها تماماً دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت ولو بصورة مختلفة قليلاً؟

أما كان أولى مثلاً أن تركز كلية الإعلام في جامعة النجاح على الصحافة المكتوبة وتحديداً في مجال الصحافة الإلكترونية بكل تفريعاتها، وإتاحة فرصة لتكامل جامعة بيرزيت تجربة تدريس الإذاعة والتلفزيون بجميع فنونهما الأخرى بدلاً من أن تستمرة في منح الطلبة لتلك الفنون على شكل مساق أو مساقين، فيما نرى أكاديميات عربية تدرسها على شكل تخصصات رئيسية مثل التصوير والмонтаж والبث والهندسة... إلخ. الأسئلة التي يجدر أن طرح على كل برنامج جديد في حقل الإعلام كثيرة، وعلينا أن نمتلك الجرأة للإجابة عنها، ومنها: ما طبيعة القيمة المضافة التي يقدمها البرنامج الجديد؟ وهل يأتي البرنامج استجابة لحاجة السوق أم تفرضها طاقات الكادر البشري في الدائرة؟ وهل استوفى كل تطور مستحقاته من الإعداد والتجهيز؟ أم إنه جزء من متطلبات المنافسة بين الأقسام والدوائر؟

السابقة. فقد حاولت الدراسة التعرف على واقع تعليم الإعلام في الجامعات الفلسطينية، وتوصلت إلى نتائج عدة من أهمها: أن هناك عوائق عدة تواجه تدريس الإعلام، منها: عدم وجود نظام لضبط الجودة في الجامعات الفلسطينية، وعدم وجود ميزانيات لأقسام الإعلام، وعدم وجود سياسة واضحة في عملية قبول الطلبة في تلك الأقسام.

وخلصت الدراسة ذاتها إلى مقررات عدة من أهمها: زيادة ساعات تعليم اللغة الإنجليزية، واستخدام الإنترنت في تدريس الإعلام، وزيادة الإبتعاث الخارجي، وتبادل الزيارات والاهتمام بالتدريب الإعلامي. مصدر قوة هذه الدراسة في الباحث الذي قام عليها، فهو عميد كلية الإعلام في جامعة الأقصى التي تأسست عام ٢٠٠٥م وهي ذاتها تواجه ما تحدثنا عنه سابقاً، والمشاكل ذاتها التي أفرزها بحثه وأكده على أهمية بل حتمية تخطيها.

فقد تأسست الكلية وأعلنت دون أن تستكمل بنها التحتية، وهو ما جعل مخرجاتها بعيدة عن القوة والتأثير المرجوين. في حين أن كلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية التي كانت مشروعاً منذ سنوات قد أصبحت حقيقة قبل عام أو أقل، وهي إذ

وإذاعة وتلفزيون، وعلاقات عامة) إلى تنافس على المسميات والألقاب لجذب الطلبة للالتحاق بتلك المسميات.

ماذا يعني ذلك إذن في ظل تقليدية تلك التخصصات مع التطورات المتسارعة التي يشهدها حقل الإعلام؟ يمكن أن نفترس ذلك بالاستعارة بحقيقة مفادها أن مجالات الإعلام الحديث وعلومه التي يفترض أن نقدمها لطلبتنا كي يختاروا منها تفوق ٤٠ مجالاً، أما ما تقدمه تلك الكليات والأقسام فلا يتجاوز أربعة تخصصات على الأكثر.

هنا يبدو، ودون أي مجال للشك، أن مساحة المنافسة التي تدخلها أو تُقْحِم بها دوائر تدريس الإعلام في الجامعات الفلسطينية ضيقة جداً في ظل رحابة حقل الإعلام ذاته، وهي معلومة، ربما لا يدخل في التذكر بها أي مدرس لطلبه في كل فصل. يحدث ذلك من دون أن تعمل بتلك النصيحة دوائر الإعلام ذاتها، فهي لا تقوم بتغييرات إستراتيجية في برامج تدريسها كما لا تضع خططاً شاملة، وبالتالي لا تخوض منافسة حقيقة تعكس على خيارات ينتقها لاحقاً طلبة متحمسون للحياة.

السابق حصل فعلياً بفعل ما نسميه بـ "تكرار التجارب"، وهو يصل في أحيان عينها حد التجاير في الاجترار، البائس بينونة كبيرة في طرح تخصصات تقدمها دوائر زميلة لا تبعد عن دائرة أخرى مسافة ساعة بالسيارة. في حكمنا السابق على دوائر تدريس الإعلام هناك ما هو أكثر من معرفتنا الشخصية والذاتية، وتجارب عشرات الزملاء والأصدقاء، الذين يعملون في تلك الدوائر، فدراسة عميد كلية الإعلام في جامعة الأقصى أحمد أبو السعيد، تضع رؤانا في إطار علمي منهجي.

الدراسة المعروفة بـ "واقع تعليم الإعلام في الجامعات الفلسطينية في ضوء تطبيق مبادئ الجودة الشاملة بالتطبيق على أقسام الإعلام في جامعات قطاع غزة" وهي المنشورة في المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالمي ٢٠٠٩ ، تجود بتفاصيل تؤطر مقولاتنا

غياب التعاون

السابق يعني أيضاً أن ما يجري من مناسبة وتسابق على طرح تخصصات توضع لأسباب من أهمها وجود من هو مؤهل لتدريسيها دون مراعاة حاجة السوق أو توافرها في جامعات زميلة، كما تترافق مع غياب شبه كامل للتعاون بين كليات وأقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية. هكذا يكون خبر افتتاح كلية أو قسم للإعلام في هذه الجامعة أو تلك بمثابة استعراض للقوى وسحب البساط من جامعة أخرى. والإعلان قبل اكتمال الجاهزية دليل على ذلك، مع عدم إغفالنا ببدأ التدرج في التطوير والبناء.

ويكمل المشهد مع غياب البرامج التي يكمل بعضها بعضاً في تلك الأقسام الكثيرة، دون أن نعي أسباب ذلك، مع أهمية تلك الفكرة في التأسيس للتخصصات الجديدة تراعي درجة التخصص وتتوفر الإمكانيات المادية والتجهيزات المكانة.

فمن دون ذلك التعاون الملحق ستبقى الكثير من التخصصات المميزة مشاريع على ورق في أدراج الجامعات وإداراتها وأحلام مطليقيها، وهو ما يتطلب تزالاً عن نزعة التجوّس والخوف والتفرد بالإنجازات الصالحة المبادرة والشجاعة وفي التجديد، وهو ما يفترض به أن يؤسس لمرحلة ما من الاندماجات بين الأقسام والدوائر أو التخصص في الحقوق والتفرد بها؛ وذلك على غرار ما تفعله وفعلته وسائل إعلامية غربية أمام ارتفاع تكاليف الحصول على الأخبار، فتدرس بعض التخصصات مكلفة جداً ويحتاج إلى إمكانيات مالية عالية وميزانيات لا نعتقد أن كثيراً من الجامعات يمكن لها أن توفرها لطلبتها.

في أعمال المؤتمر السنوي الأول للإعلام الذي نظمه مركز السياسات والبحوث الإعلامية الذي عقد في شهر تموز من العام المنصرم ٢٠١١ تحت عنوان "آليات النهوض بالإعلام الفلسطيني المستقل"

بأنه نابع من تلبية حاجة السوق في ظل عدم وجود أي جامعة فلسطينية تمنح هذا البرنامج، لكن يبقى التحقق من مدى توافر مستلزمات هذا البرنامج على صعيد الكادر الأكاديمي والمراجع والمصادر واجباً وأمراً مستحقاً.

وهنا لا بد من التوكيد على أننا نريد مناسبة كبيرة بين أقسام الإعلام في فلسطين بقطبيها الضفة وغزة، لا بل نطلبها دائماً، فهي مناسبة مطلوبة وضرورية، ويمكن أن يكتب لها منح المشهد الأكاديمي لدراسة الإعلام تنوعاً مستحضاً في ظل حجم التغيرات التي تشهدها طبيعة المهنة وتحولاتها واحتاجات السوق أيضاً.

تلك السوق المليئة بمجموعة من الطلبة الذين درسوا وتخرجوا من دوائر الإعلام، فيما تقضى السوق النظر عنها، فالسوق طلبات أخرى يفتقر إليها الطلبة كما افتقرت إليها الدوائر.

وكي تضيق الفجوة بين أقسام الإعلام والمؤسسات الإعلامية والجمهور علينا إعادة النظر في منظومة تعليم الإعلام، وذلك وفق التطورات التكنولوجية والتقنية المتسارعة في ثورة المعلومات ووسائل الإعلام والاتصال، مع اشتراط أن يكون ذلك وفق أسس تناصبية جديدة تراعي طلبة يدرسوها ليعلموا.

وفي معركة دوائر الإعلام فإن المدرس هو المسألة هذه المرة، فلأي تخصص حديث يستلزم مدرسين جاهزين له؛ فمثلاً يوجد صحفيون لا يستطيعون إلا كتابة الخبر دون التعامل مع الصورة والصوت والفيديو والنشر أيضاً، فهناك مدرسوهم عليهم أن يمتلكوا الشجاعة للتعلم أكثر واقتان مهارات متعددة، ولا فإن عليهم التقادم باكرا بدلاً من اجتذار الحقن الإعلامي برحابته المذهبة وقدرته على التمدد والتوسيع إلى الأبد. فقد ولت عصور كثيرة منذ ولعصر الخطابة باكرا جداً.

حضر موضوع واقع كليات الإعلام وأقسامه ومخرجانها ودورها في تأهيل جيل من الإعلاميين. وبحضور إعلاميين وخبراء محليين دوليين كان هناك الكثير مما قيل عن هذه الأدوار والمهام.

ومما جاء في التوصيات نقبس: فصل تخصص الإعلام عن التخصصات الأخرى كاللغة العربية أو السياسة. وتطوير مناهج وخطط تدريس الإعلام في الكليات الفلسطينية بما يتناسب مع التطور الحاصل في الإعلام. وعدم حصر تدريس الإعلام بالأكاديميين فقط وإنما الاستفادة من ذوي الخبرات في الميدان لتدريس الطلاب وتأهيلهم في مراحل الدراسة الجامعية.

وتحديث المراجع العلمية التي يعتمد عليها أساتذة وطلبة الإعلام والبحث عن مراجع حديثة تتضمن التطورات الحاصلة في حقل الإعلام، والابتعاد عن أسلوب التقليد... الخ من التوصيات الملحّة.

وطالب المشاركون كذلك بإعادة النظر في معايير وشروط قبول الطلبة في تخصص الإعلام وعدم الاعتماد فقط على التحصيل العلمي في علامة الثانوية العامة. إذ لا بد من إجراء مقابلات واختبارات للطلبة لفحص قدراتهم، وإعادة النظر في طريقة استخدام البنية التحتية المعدة لطلبة الإعلام ووضع خطط تمكن الطالب من الاستفادة بقدر أكبر من مراافق الجامعة وبخاصة الاستوديوهات ومختبرات الصحافة، وأعتماد أستاذة الإعلام على الجانب العملي في التدريس وتقييم الطالب على أساس أدائهم وإنجازهم الإعلامي.

أي مناسبة نريد؟

قبل الختام، لا بد من رصد تطور نوعي في مشهد تدريس الإعلام في فلسطين وإن جاء من قطاع غزة هذه المرة، يتمثل في اعتماد برنامج من درجة الماجستير في الإعلام من قسم الإعلام في الجامعة الإسلامية. فمن دون شك، يمكن اعتبار هذا التطور



تدريب طبة الإعلام بوابة لاستغلال الأهم

*ميرفت أبو جامع

عملت بجهد لإنجازه وصُدمتُ بحق، كما أنتي لم آخذ الدرجة التي أستحق. لأنني شكرت مدرسي وسألته: لماذا سرق جهدي ونشره باسمه؟".

غياب الإستراتيجية بوابة للاستغلال لم تكن سرقة أحد أعمال الطالبة آلاء غير حلقة في عملية استغلال يتعرض لها الطالبة أو المتدربين، حيث تقول: "لم يتوقف الحال هنا، كنا نذهب لمؤسسات إعلامية للتدربيب فيطلبون منا أن نعمل فيها مندوبي إعلانات أو نقوم بأعمال لا تليق بنا أو بطبيعة تخصصنا ولا تقيدنا في الجانب التدريبي". وتشير إلى وجه آخر للاستغلال لافتة إلى ما حدث مع إحدى صديقاتها أثناء توجهها إلى مؤسسة إعلامية للتدربيب فيها، حيث

تدريب طبة وخريجي الإعلام في الجامعات الفلسطينية، أحد أبرز نقاط الضعف في تأهيلهم ووضعهم على سكة العمل الصحفي. غياب المنهجية والإستراتيجية في تنظيم عملية التدريب والإشراف عليهما أصبح بوابة لاستغلال المتدربين وسرقة جهودهم من قبل البعض.

الحادية قد تكون الأهم. ما الغاية من التدريب؟ كانت صدمة خريجة الإعلام آلاء أبو عودة شديدة، وقاسية في بداية طريقها الإعلامي. مدربوها سرق التحقيق الصحفي التدريبي الذي أنجزته في الجامعة ونشره في إحدى المجالات باسمه. بعيدا عن صدمة الطالبة آلاء، فإن دلالة المسرور من مدربها كما تقول.

"لقد فوجئت أن موضوعي منشور في إحدى المجالات تحت اسم مدربي. لقد

*ميرفت أبو جامع: صحافية - غزة.

فهو ذو نفس قصير، وعجل وغير ملتزم بالوقت".
ويضيف: "يمر علينا عدد كبير من المتدربين لدرجة أننا فكرنا بافتتاح مركز تدريب في العمل الإذاعي. إننا بحاجة إلى خطة وإستراتيجية للتدريب يتم السير وفقها بشكل مشترك بين الجامعات والمؤسسات ونقابة الصحفيين".

تغلب النظري على العملي

ويوجد في قطاع غزة ٧ جامعات وعدة كليات مجتمعية، خمس منها تدرس الإعلام بطرق تقليدية، وبإمكانات محدودة، توفر فيها مختبرات علمية متواضعة خصص للتدريب الميداني فيها عدة ساعات معتمدة، تكون في السنين الدراستين الأخيرتين. إلا أن التدريب الخارجي يواجه إشكالية كبيرة يلخصها الدكتور زهير عابد عميد كلية الإعلام بجامعة الأقصى في غزة، وهي الجامعة الوحيدة التي تحوى كلية إعلام يقوله: "الساعات الدراسية المخصصة للتدريب العملي لا تكفي الطالب؛ لهذا تلجم الجامعة إلى حد الطلبة للتدريب في المؤسسات الإعلامية عبر التنسيق مع بعض المؤسسات التي تقبل التدريب فيها".

ويلفت الدكتور عابد النظر إلى أن "المؤسسات في الغالب حجمها صغير ولا تستوعب عدداً كبيراً من المتدربين، فضلاً عن أن بعضها ترفض استيعاب متدربين".
ويقول الدكتور موسى طالب المحاضر في قسم اللغة العربية والإعلام في جامعة الأزهر: إن "التدريب يمر بأزمة حقيقة، فالجامعات غير مؤهلة لتدريب الطلاب وربطهم بالواقع العملي، ومختبراتها لا تكفي لعدد الطلاب، ولا توافق تطورات صناعة الإعلام المتواصلة".

ويوضح الدكتور طالب أن "المؤسسات ترفض تدريب طلبة الجامعة فيها لأسباب تتعلق بانتفاءات حزبية، وأن إغلاق عدد

يقوم الآن بعمل صحفي خاص به لدى بعض المؤسسات بعد دوامة الجامعي.

لا آليات وخطط للتدريب

ويؤكد العديد من الصحافيين والمختصين في الإعلام أنه "لا يوجد آلية واضحة وخطة إستراتيجية للتدريب الإعلامي".

وفي المقابل، وعلى الرغم من عدم فتح مؤسسته المجال لتدريب طلاب أو خريجين، لضيق مساحتها، وعدم تبنيها هذه السياسة، فإن الصحفي حسن جبر" الذي يعمل في صحيفة الأيام يأخذ على عاته وبمبادرة ذاتيه مهمة تدريب بعض الخريجين والطلبة الذين يأجرون إليه للاستفادة من خبرته وتجربته الكبيرة في العمل.

ويقول الصحفي جبر ارتباطاً بيئته التدريب إن: "الجامعات تتاجر بتدريب الإعلام. هي تعطي شهادة. ولا تخرج طلبة مهنيين، لا تقوم بدمجهم في المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن أنه لا يوجد سياسة تدريب واضحة المعالم، ولا مدربين أفاء، فكثير من الطلبة يتوجهون بمبادرة ذاتية للمؤسسات ويتم استغلالهم تحت مسمى التدريب دون أن يحققوا أدنى استفادة. إنهم يعملون أحياناً لسنوات تحت مسمى التدريب، دون تحديد سقف زمني للتدريب".

ويقول الإعلامي صالح المصري مدير إذاعة صوت القدس في غزة: "كثير من الطلبة والخريجين يتوجهون للتدريب في الإذاعة والموقع الإعلامي إما بكتاب رسمي من الجامعة أو بمبادرة ذاتية، ولكن لا يوجد متابعة من قبل الجامعات".

ويضيف: "نحن كمؤسسة ليس باستطاعتنا أن نستوعب عدداً كبيراً من المتدربين؛ ومن يلتزم معنا يستمر، وقد نجد له مستقبلاً فرصة عمل لدينا".

ويشير المصري إلى مسؤولية الطالب أو المتدرب، ويقول: "المتدرب يتحمل المسئولية، وهو

"عرض عليها أحد العاملين في المؤسسة الحضور في الساعة السادسة والنصف صباحاً رغم أن دوام المؤسسة يبدأ في التاسعة صباحاً، مما دفعها لصرف النظر عن فكرة التدريب".

وترى آلاء التي تخرجت في كلية الإعلام في جامعة الأقصى وكانت الأولى على دفعتها، أن التدريب الذيحظيت به في جامعتها ضمن المساقات الدراسية غير كاف، وأن دراستها العلمية لم تؤهلها حيث تريد أن تكون، لهذا توجهت إلى بعض المؤسسات من أجل تطوير قدراتها العلمية والانخراط في تفاصيل العمل الصحفي.

ليست تجربة آلاء غير نموذج لما يواجهه طلبة وخرجو الإعلام خلال سعيهم لسد ثغرة في عملية تأهيلهم (التدريب)، كامر يفترض بالجامعات والمؤسسات ذات الصلة أن تنظم وتشرف على تمكينهم منه. لكن غياب ذلك يجعل قصص الاستقلال تنسقاً كبيراً من طلبة وخريجي الصحافة الذين لجأوا إلى التدريب الخارجي، وقصد بعضهم بـ"رداءة الواقع واستغلال حاجتهم وخرجوا من التجربة دون استفادة مهنية" كما قال بعضهم.

ويقول محمد أبو شقة، ٢٣ عاماً، خريج دبلوم صحافة وعلاقات عامة من جامعة الأزهر: "توجهت للتدريب في عدد من المؤسسات الإعلامية، إلا أن الأبواب كانت توصد أمامي لأسباب منها انشغالها والضغط في عملها... وغير ذلك".

ويشير إلى أن دراسته للصحافة لا تكفي لمنحة القدرة على العمل الصحفي، وبخاصة لأن التدريب العملي فيها يشغل حيزاً ضئيلاً، ولا يتحقق حلمه في أن يصبح صحافياً.

ورغم فشل بعض التجارب إلا أن المصور محمد ضاهر، طالب قسم اللغة العربية والإعلام في جامعة الأزهر، يعتبر أن تجربته كانت ناجحة وابنجائية، وأنه منذ العام الأول لدراسته الجامعية توجه لمؤسسات إعلامية وتدرج في مجال التصوير والكتابة، وهو



خاص مدى الإعلام - غزة

(٢٠١٢) التعاون مع معهد الإعلام في و عن موقف النقابة من التجاوزات التي تحدث مع الطلبة والخريجين، يقول الأسطل: "الفترة التدريبية للصحفى ثلاثة شهور؛ وبعد انتضائها، على المؤسسة الصحفية أن تخطاطب النقابة بأن فترة التدريب انتهت، وما إذا كانت بحاجة للمتدرب للاستمرار في عمله بالمؤسسة أو إنتهاء التدريب". ولذلك فإننا ندعو باستمرار كل الصحفيين الشبان والمتدربين وقبل التوجه إلى أي مؤسسة لتدريب أن يتوجه إلى نقابة الصحفيين ويتوافق مع النقابة من أجل ضمان حقه التدريبي.

ويضيف: "النقابة لا تسمح باستغلال المتدرب في المؤسسة أكثر من فترة تدريبه ثلاثة أشهر، إلا أن الصحفيين الشبان يبقون في المؤسسة على أمل تعينهم أو استيعابهم فيها، وبخاصة لأن غياب الفرص الأخرى لهم تبقيهم رهينة المؤسسات".

(٢٠١٢) التعاون مع معهد الإعلام في جامعة بيرزيت لدعم الطلاب الخريجين، كما سيتم عقد تقاضهم بين النقابة وجامعة النجاح الوطنية لتدريب طلاب الإعلام. وأشار إلى أن مبدأ عمل اللجنة يقوم على إدارة تدريبات معينة يتم الاتفاق عليها من قبل أعضاء النقابة، لزيادة مهارة الصحافيين. وقال: "آخر تدريب قمنا به كان عن الاستقصاء الصحفي استمر لـ ٣ أيام؛ وقد شارك فيه ١٧ طالب وطالبة أغلبهم من خريجي الإعلام من جامعات محلية مختلفة".

وأضاف: "غالبية هذه الدورات تقدم مجانية للمشاركين، وتهتم برعاية الخريجين الجدد، ويتم التواصل معهم من خلال إرسال إعلانات عبر موقع النقابة أو من خلال التواصل بين أعضاء اللجنة والمعنيين بهذه الدورات، وغالباً ما تقوم بترشيح طلاب للمشاركة بمثل هذه الدورات".

من المؤسسات الإعلامية بسبب الانقسام أدى إلى نقص كبير في عدد المؤسسات التي يمكن اللجوء إليها، وأن بعضها يضع العراقيل أمام تدريب الطلبة؛ وهذا الرفض دفع الجامعة لإنشاء مختبرات بإمكانات بسيطة لتدريب الطلبة".

النقابة تدريب طلبة الإعلام واستغلالهم

وبجوار كل هذا فإن نقابة الصحفيين وفي المادة (١٠) من نظامها الداخلي، تقول إن أحد أهدافها يتمثل في "السعى لتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس في كليات ومعاهد الصحافة والإعلام، وتقديم الدعم والمساعدة الممكنة للطلبة الملتحقين بها".

هذا الدور يشير انتقاد العديد من الصحفيين والمختصين الذين يقولون إنه "مغيب، لأنشغال النقابة بخلافاتها الداخلية".

ويوضح عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين الدكتور تحسين الأسطل ذلك، ويقول: "نقابة الصحفيين لديها لجنة تدريبية مهمتها، تدريب الصحفيين الشبان وخربيجي المعاهد والجامعات، تعمل في محافظات الضفة الغربية، إلا أنها في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) مُنعتنا من تنفيذ أي نشاطات تدريبية أو عقد ندوات خارج المقر، باستثناء تنظيم عدة دورات والتعاون مع المؤسسات في تطبيقها، والاتفاق مع بعض المؤسسات الإعلامية لمشروع لمدة ثلاثة أشهر للتدريب".

وأكد حمدان مسؤول ملف التدريب في نقابة الصحفيين على أن النقابة أنشأت لجنة تدريب في شهر آذار ٢٠١٠، وأنها انطلقت في عملها من نقطة الصفر لرسم سياسة جديدة فعالة في مجال التدريب، بالرغم من أن وجود مؤسسات كثيرة تعمل على دعم وتدريب طلاب الإعلام. وأوضح حمدان أنه سيتم في العام الجاري

د. نشأت الأقطش أستاذ الإعلام في جامعيي القدس وبيرزيت

- ◀ الكادر العامل غير مؤهل ومعظم المساقات تعتمد على مناهج قديمة
- ◀ طرح تخصصات جديدة تم دون توفير المطلوب
- ◀ لا نظام اختيار للطلبة في معظم الجامعات رغم انه الشرط الأهم لتخريج صحفيين أكفاء

هناك انتقادات حادة تتعرض لها اقسام ودوائر الاعلام الفلسطينية فيما يتعلق بمستويات الجودة المتصلة بالخريجين. الامكانيات جزء من المشكلة لكنها ليست الامر الحاسم كما يتضح من الحوار الذي اجريناه مع استاذ الاعلام د. نشأت الأقطش الذي يرى أن نصف المشكلة يمكن حلها عبر نظام اختيار صارم للطلبة.

حاوره: خازى بنى عودة



- بشكل عام كيف ترى حال تعليم الصحافة في الجامعات الفلسطينية؟
عدد أقسام الإعلام ١٦ قسماً، معظمها لا تواكب التطورات في الإعلام الحديث، وتدرس مناهج قديمة. الكادر العامل في هذه الأقسام بعضهم غير مؤهل للتدرис في أقسام الإعلام.

- لماذا؟ ما هي أسباب هذا الحال؟
أمام الطلب المتزايد على العاملين في هذه الأقسام والتقصص وسعى هذه الأقسام لتعويضه فإن ذلك أدى إلى دخول من هم غير مؤهلين للعمل في هذه الأقسام، وقد تكون أنا أحد غير المؤهلين.

- ما هي حدود ضعف هؤلاء العاملين؟
البعض يخلط بين السينما والتلفزيون، وبين الفنون والتلفزيون، ولكن في المقابل فإن هناك فئة من العاملين المتميزين على مستوى العالم العربي، وأنا لست واحداً منهم.



د. نشأت الأقطش أثناء حديثه لمدى الإعلام

الطالب الذي يدخل قسم الإعلام يجب أن يخرج كصحفى.

- أنت عملت وما تزال تعمل في عدة جامعات،

ماذا عن تجربتك في هذا المجال؟ لقد عملت في أقسام إعلام. الأول كان تجربة رائعة (كانت في الجامعة الإسلامية) لأنني كنت أغربل الطلبة. كان هناك نظام غربلة صارم للطلبة المقبولين في الجامعة الإسلامية ورئيس الدائرة هو الذي يتحكم بهذه العملية.

- متى كنت في الجامعة الإسلامية؟ وما هي حدود عملية الغربلة التي تتحدث عنها ومارستها هناك لتخريج مختصين أكفاء؟

كان ذلك عام ١٩٩٢ . كان هناك طالب إعلام لم يتخرج منهم سوى ٢٠ طالبا، والباقي فقط تمت غربلتهم،

تدقيق، لذا فإننا سنواجه خلال السنوات المقبلة عددا كبيرا من العاطلين عن العمل.

- ماذا عن التخصصات المتاحة في أقسام الإعلام وتكرار (تشابه) البرامج في الجامعات الفلسطينية؟

الجميع يطرح تخصص الصحافة المكتوبة. الإعلام الجديد والعلاقات العامة تخصصات غير موجودة. بالنسبة لطرح بعض التخصصات الجديدة تم للأسف دون توفير المطلوب.

النتيجة تكدس الخريجين بعيداً عن المهنات دون حاجة السوق.

- ما هي الآلية أو الوسائل التي تعتقد بضرورة اتباعها لتلافي نقاط الضعف والتغيرات هذه؟ الأصل أن يجري امتحان قبول للطلبة.

- ما هي أسباب حالة الضعف هذه؟ الطلب الزائد على شهادات الإعلام هو الذي أدى لهذه الحالة.

- ما هي مؤشرات وحدود هذا الضعف عند العاملين؟ كيف يمكن ملاحظتها؟

تستطيع أن تحكم على سوق العمل من خلال عدد البحوث التي نشرت في فلسطين، وهي أقل من أصابع اليدين.

- ماذا عن طلبة الصحافة في الجامعات الفلسطينية؟

الطلاب مشكلة أخرى، فالإعلام مهنة كما الهندسة والطب وغيرهما، وإحدى أبجديات المهنة أن يتم اختيار الطلاب الذين يصلحون لذلك.

إحدى الأسس المفترضة للاختيار (الاختيار طلبة الصحافة) هي اللغة والثقافة. عندنا يتم اختيارهم دون

الإعلام المحلية محدودة . هناك مشكلة أخرى تتعلق بمن يدرّبهم في وسائل الإعلام هذه.

ماذا عن ثنائية الأكاديميا والتطبيق؟ البعض يرى أنها ثنائية بدرجة كبيرة عن أقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية رغم أهمية ذلك للتمكن من تأهيل إعلاميين جديدين؟ في أمريكا وأوروبا اكتشفوا أهمية المزاج بين الاثنين (الأكاديميا والتطبيق) وبدؤوا بالاعتماد على صحفيين ذوي خبرة، ونحوت الفكرة، لكن يوجد أحياناً من هو غير قادر على ذلك. الأفضل الأزدواجية، لكن ذلك لا يتحقق دائماً ولا يتوافر. الحد الأدنى المطلوب هو أن يكون هناك مزاج في الهيئة التدريسية بين الاثنين.

هل تعتقد أن لدينا مشكلة على هنا الصعيد؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ هذه الفجوة موجودة حتى في الدول المقدمة؛ لذا تم اختيار فكرة تدريب الطالب لستة شهور بعد الدراسة، وبخاصة في ظل انتشار الإعلام الجديد.

بعض الأقسام حاولت أن تواكب العصر وتخرج إعلاميين وتدربهم لكن توفير هذا (التدريب العملي) صعب لأنسباب أخرى، تتعلق بقدرة المؤسسات الإعلامية الموجودة وإطاحة ذلك. هذا صعب توفيره فمثلاً الأهرام التي لديها ٢٠٠٠ محرر تختلف عن صحيفة الأيام التي لديها ٦ محررين. من سبقوه بتدريب الخريجين.

أخيراً ماذا تقول فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي في فلسطين؟ بعد ٢٠ سنة عمل أكاديمي، أشعر أنه عمل عظيم ومهم جداً، لكن المردود المادي قليل وحقير، لذا فإن البعض أصبح يبحث عن بدائل.

وأوروبا، هناك أيضاً يدور الحديث عن تأخر في المناهج.

ومعظمهم خلال السنة الأولى (تم إخراجهم أو غربتهم).

- وماذا عن جامعة بيرزيت التجربة الثانية التي أشرت لها؟ في بيرزيت كنت عام ٢٠٠٤ وللأسف تم تعطيل الفكرة (غربية الطلبة) والنظام لأسباب تخص الجامعة.

- ما هي نتيجة الابتعاد عن الانتقاء أو غياب الغربلة التي أشرت لها؟ هذا يُخرج حملة كرتين.

- ماذا عن الركيزة الأساسية الثانية في عملية التأهيل، أقصد ما توفره الجامعات؟

هذا يعني أن الأهم وبالتالي التركيز يجب أن يذهب لاختيار الطالب المناسب لحل الجزء الأساس من الاشكالية القائمة والضعف الذي يدور الحديث حوله في أقسام الإعلام؟

نعم. فاللغة مثلاً أمرٌ بالغ الأهمية وإن لم تكن لغة الطالب قوية فإنه يصعب تطويرها.

- وماذا عن اللغة الأخرى في جامعتنا؟ بعض الجامعات تطرح مساقات لكنها ضعيفة، واللغة الأخرى مفقودة بنسبة كبيرة.

- البعض يرى أن الاهتمام بثقافة طلبة الصحافة ضعيف. ماذا عن دور الجامعات في ذلك؟

في هذا المجال أعتقد أن هناك اهتماماً جيداً بالجانب الثقافي.

- ماذا عن توفر التدريب العملي؟ هل يلبي المطلوب؟

بعض الجامعات توفره، هناك تدريب داخلي وخارجي، بعض الجامعات توفره بما يكفي؛ ولكن مشكلة التدريب أن عدد الخريجين كبير وأماكن وسائل

سؤال الجودة في تعليم الصحافة وفرص العمل

منى خضر*

أكثر من ٥٠٠ طالب صحافة يتلقون تعليمهم في ١٦ برنامج إعلام في جامعات وكليات قطاع غزة، الحال مما يمثل في الصفة الغربية. الإشكالية ليست محصورة بأعداد الطلبة والخريجين المتزايدة. جودة التأهيل الذي تتيحه أقسام وكليات الإعلام تمثل الوجه الآخر للمشكلة. كيف ينظر الطلبة وأساتذة الإعلام لما تقدمه الجامعات الفلسطينية على هذا الصعيد؟ هل توفر لهم ما ينتظرون منها؟ وهل تواكب برامجها التطورات المتسارعة التي يشهدها الإعلام الحديث؟

المحرر



خارج الجامعة، كان يحاضر فيها صحفي متعرس، مبينة أنها حصلت خلالها على "فائدة تتعدي ما حصلته في أربع سنوات، رغم أن مدتها كانت قصيرة، وهذا دليل على أن ثمة خلا في المناهج والطاقم التدريسي في الجامعات".

وتشير إلى أنه "تم تزويد الجامعة حديثاً بأجهزة ماكينتوش للإخراج، بحيث بدأ الطلاب بالتدريب على برامج الناشر الصحفي، وبرامج تستخدم في الصحافة، مثل الاندرويد والفوتوشوب وهي أيضاً غير كافية".

أما معاذ العموري طالب الإعلام في جامعة الأزهر (سنة ثالثة)، فيقول إنه أدرك

ضاحي الرأي وتقول: "المشكلة في الجامعات تكمن في كثرة المساقات النظرية، التي ربما تتعدي ٨٥٪ من الساعات الدراسية الإجمالية. أما بالنسبة للإطار العملي فهناك مساقان أو ثلاثة عن فن التحرير الصحفي والكتابة الصحفية".

وتشير الطالبة وادي إلى أن المشكلة لا تتحصر بمحدودية ما هو مخصص للجانب التطبيقي وتضيف قائلة: "الخلل يكمن في المعاشرين في أقسام الإعلام، حيث لا يتم متابعة الطلاب في المساقات التدريبية، والتي هي أيضاً قليلة فلا يتم توجيهه الطالب بالشكل المطلوب".

وتوضح أنها كانت التحقت بدوره صحفية

ميل ميزان التعليم لصالح الجوانب النظرية على حساب التدريب العملي، هاجس الطلبة الأبرز وأساس انتقاداتهم الحادة لما يتلقونه من تأهيل في أقسام وكليات الإعلام الفلسطينية. البعض يصف ما يحصلون عليه بأنه مجرد "القباب جامعية". أمر لا يبعد عما أظهرته دراسة أجراها عميد كلية الإعلام السابق في جامعة الأقصى الدكتور أحمد أبوالسعيد الذي عزا أحد أسباب هذا الحال إلى عدم وجود نظام واضح لضبط الجودة في الجامعات الفلسطينية، وعدم وجود ميزانيات مالية خاصة بتطوير العمل الإعلامي وعدم وجود سياسة واضحة في

قبول الطلبة في أقسام الإعلام. وترى طالبة الإعلام في جامعة الأقصى بغزة لينا أبو ضاحي، وجود "خلل في المناهج، وأن معظمها يركز على الجانب النظري على حساب العملي، فينهيكم الطالب في دراسة أكاديمية، لا تقيده كثيراً بعد التخرج".

وتؤكد أبو ضاحي أنه وعلى مدار سنتين لم يتم التطرق إلى التدريب العملي أو حتى المساقات التدريبية التي اعتبرتها هامة لتأهيل الطالب كي يكون قادرًا على الكتابة الصحفية.

وتشترك الطالبة منى وادي زميلتها أبو

* منى خضر: صحافية - منسقة نادي الإعلاميات الفلسطينيات في غزة.



وتقوم على مزج الجوانب الثلاثة المهمة في حياة طالب الإعلام، وهي الجانب المعرفي في بناء شخصيته وقدراته وثقافته العامة، والجانب النظري الإعلامي الذي يؤسس الطالب في كل فروع الإعلام ويعززه على تطوراته هذه العلوم وأقسامها، مثل مساقات الإعلام والتنمية والإعلام الفلسطيني والصحافة المتخصصة وغيرها، والجانب الأخير هو الجانب العملي والذي يسمح للطالب بتطبيق الدراسة النظرية في فروع الإعلام المختلفة وتحويلها إلى مهارات وخبرات عملية يمارس من خلالها العمل الإعلامي، مثل مساقات الكمبيوتر والتحرير الصحفي والتدريب العملي والإخراج الصحفي وغيرها".

ويشير الدكتور عيسى إلى أن الجامعات

الجامعات، وتقول: إن "ثمة مشكلة تواجه الطالبات، بسبب قلة أجهزة الحاسوب المتوفرة قياساً بعدد الطالب، ما يضطر إدارة القسم لتوزيع أيام التدريب ما بين الطالب والطالبات، وتخصيص حاسوب لكل طالبين، وهذا يقلل من الفائدة المرجوة". وشددت على أن نقص الإمكانيات والأجهزة الضرورية في الدراسة الجامعية، يزيد من المشكلة تعقيداً، ويقلل من الاستفادة التي يلاقيها الطالب.

المزج التكامل

ويوضح الدكتور طلعت عيسى عميد كلية الإعلام في الجامعة الإسلامية، أن المناهج المعتمدة "مستمدّة من المناهج العالمية والعربية

منذ العام الأول من دراسته أن الجامعة لن تمنحه الخبرة الكافية ولا العلم الكافي ليلتحق بسوق العمل، فبدأ بالبحث عن أماكن أخرى تحقق له ما يسعى له، حيث التحق بدورات في الكتابة والتحرير الصحفي، وتدرب في مؤسسات إعلامية، وتعلم على يد صحافيين ذوي خبرة.

ويرى العمور أن ما يمكن أخذه من الجامعة " مجرد شهادة، تمنح لقب خريج جامعي" مبيناً أن الخلل عميق، وعلاجه بحاجة لخطط إستراتيجية، يعتمد واضعوها على التدريب العملي أكثر من النظري. لافتاً إلى أهمية جلب صحافيين ممارسين للمهنة ليعملوا كمدرسین "بدلاً من أولئك الذين يجيدون التدريس النظري".

ويشير إلى ضرورة تزويد الجامعات بمعامل صحافية، وأجهزة حاسوب حديثة، ومدرسين مهرة، لتدريب الطلاب على مهارات المنتاج والإخراج الصحفي، وغيرها من المهارات التي سيحتاجونها بعد التخرج.

تحصصات مبتورة

طالبة الإعلام بيسان البنا (مستوى ثانٍ جامعة الأقصى) لم تجد أمامها سوى مكتب جريدة الأيام في غزة، لتلتزم على يد أحد الصحفيين المتربيين، لتحصل على التدريب والخبرة التي لم توفرها الجامعة. وتقول البنا إنها كانت تفتقر لأبسط قواعد الكتابة الصحفية، حتى كتابة الخبر والتقدير وغيرها من الفنون التي لم تكن تجيدها قبل أن توجه إلى مكتب "الأيام". موضحة أنه "لا يمكن أن يتخرج من الجامعة صحفي يشق طريقه بنفسه، فكل خريج بحاجة إلى إعادة تدريب وتأهيل ليتمكن من الكتابة، والالتحاق بسوق العمل".

ضعف الإمكانيات

ويشير الطالبة مريم عابد مستوى رابع جامعة الأقصى، إلى جانب آخر من الإشكالية يتمثل بتوفير المعدات والأجهزة والمخبرات من قبل

عنوان "واقع تعليم الإعلام في الجامعات الفلسطينية في ضوء تطبيق مبادئ الجودة الشاملة" لتوارد أن من أهم المعيقات التي تواجه التعليم وتطوير الإعلام بما يتوافق مع مبادئ الجودة الشاملة، عدم وجود نظام واضح لضبط الجودة في الجامعات الفلسطينية، وعدم وجود ميزانيات مالية خاصة بتطوير العمل الإعلامي والمعامل وتطويرها، إضافة إلى عدم وجود سياسية واضحة في قبول الطلبة في أقسام الإعلام. ويوضح الدكتور أبو السعيد في حديث لـ "مدى الإعلام" أنه وبعد ثلاث سنوات من الدراسة أصبح هناك تغير ملحوظ، هو تغير سلبي، حيث التوسع في فتح برامج إعلامية كثيرة حيث أصبح هناك ١٦ برنامج إعلامي ما بين بكالوريوس ودبلوم بينما يتزايد عدد طلبة الإعلام في قطاع غزة ٥٠٠٠ طالب وطالبة، ولا فرص لاستيعابهم في السوق".

ومن بين الجامعات والكليات التي تقدم مجموعة هذه البرامج الإعلامية الـ ١٦ في قطاع غزة، جامعة الأقصى حيث تقدم برامج دبلوم وبكالوريوس، والأزهر برنامجين، والإسلامية برنامج بكالوريوس وبرنامج ماجستير (الجامعة الوحيدة في فلسطين التي تمنح الماجستير) وجامعة الأمة برنامج بكالوريوس، وكلية عواجمة برنامج دبلوم، وفليسطين التقنية الدبلوم وجامعة فلسطين برنامج بكالوريوس، وكلية العلوم التطبيقية والمهنية وأخرى.

و حول الحلول المقترنة طالب الدكتور أبو السعيد بضرورة "أن تعيد الجامعات الفلسطينية النظر في معدلات قبول طلاب الإعلام وان ترتفعها إلى ٨٠٪ وان تجري اختبارات قبول شفوية وتحريرية للالتحاق بالقسم وأن تركز على تفعيل تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في تعليم الإعلام، والتركيز على تعليم اللغة والمصطلحات الإعلامية واستخدام الإنترنت، والاهتمام بالابتعاث الخارجي، وتبادل الزيارات مع جامعات مناظرة، والاهتمام بالمخبرات والتدريبات".

التلازم ما بين النظري والعملي

و حول مشكلة محدودية الساعات التدريبية في أقسام الإعلام يؤكّد الدكتور تربان على أهمية المطالبة بزيادة أوقات التدريب والتعاون مع المؤسسات لتنقّط طلبها وتدرّبها، حتى نتمكن من تكوين صحافي قادر على الإنتاج والعمل.

ويشير إلى أن هناك بعض المواد الدراسية النظرية وهي "تقلل من فرص التدريب لدى الطالب لذا، المفترض أن يقوم كل مدرس بوضع خطط تدريبية لكل مساق حتى لو كان تاريخياً من أجل تحفيز الطالب وتنمية مهاراته البحثية والتدريبية ومساعدته على خوض غمار التجربة".

وتتفقّد محاضرة الإعلام في جامعة الأقصى سمر شاهين الدكتور تربان بـ "المعضلة الأكبر التي تواجه الطلبة هي محدودية الساعات التدريبية الأمر الذي يزيد من الفجوة بين الواقع الدراسي والميدان العملي (احتياج السوق) فينوجه الخريج إلى المجتمع بشهادة ومعدل، إلا أنه لا يملك الأساسيات السليمة للبدء العملي وممارسة المطلوب منه".

و حول تلبية المناهج المعتمدة احتياجات سوق العمل، تقول شاهين : "لا شك أن المواد التي يتم التعاطي معها خلال الدراسة الجامعية لا تلبّي في معظمها حاجات سوق العمل المحلي، ولاسيما لأن الواقع الإعلامي بأدواته المختلفة يتتطور في كل لحظة، وهو غير قادر على وسيلة إعلامية دون الأخرى؛ لذا فإن المطلوب هو وضع خطة للمنهاج تكون متقدمة قابلة للإضافة والحدّف في كل فصل دراسي".

وأضافت: "مطلوب أيضاً من القائمين على وضع المنهاج الأكاديمي دراسة السوق، ومعرفة احتياجاتها، وعدم ضخ أعداد كبيرة من الخريجين".

محاولات للعلاج

وجاءت نتائج دراسة أجراها الدكتور أحمد أبو السعيد العميد السابق لكلية الإعلام في جامعة الأقصى سنة ٢٠٠٩ تحت

تسعى من خلال المناهج الأكاديمية إلى تلبية احتياجات سوق العمل قدر الإمكان، إلا أن ما يعوق هذا الأمر هو الممارسات الخاطئة في سوق العمل، وعدم اهتمام الطالب بالجانب التطبيقي في مساقاته الدراسية، وربما ضعف بعض التدريب الذي يتلقاه، وهذه الأمور تخلق فجوة بين ما يتلقاه الطالب من دراسة وتدريب وبين الواقع الحقيقي في سوق العمل، وقد تزيد هذه الفجوة وقد تقل بحسب الجامعة والطالب نفسه والمؤسسة الإعلامية التي يتدرّب ويعمل فيها بعد التخرج.

من جانبه ينتقد المحاضر في جامعة الأزهر عماد محسن، مناهج الإعلام في الجامعات الفلسطينية ويرى أنها "ترتکز على إطار نظرية فارفة المضمون والهيكل، و تستند إلى نظريات ربما قد تجاوزها الزمن منذ عهد طويل، وتقول بمدارس ونماذج في الاتصال لا تعني في عالم الإعلام الحديث شيئاً".

ويضيف : "في الواقع، إن ما تحتاجه جامعاتنا اليوم هو التخصص الإعلامي النوعي، وتزويد مرفاقها بفنين ذوي خبرة عملية، ومخبرات قادرة على منافسة دوائر التحرير والتنسيق والتصوير والمنتج في المؤسسات الإعلامية القائمة".

ويشير الدكتور ماجد تربان دكتور الإعلام في جامعة الأقصى إلى أن المناهج المعتمدة في أقسام وكليات الإعلام "متقاربة جداً من حيث الكم والنوع، فكل الأقسام تعتمد على منهاج مصرى في بعض المساقات باستثناء مساقات خاصة بفلسطين، وهي قليلة إضافة إلى أن بعض الأقسام هي نسخة كربونية عن بعض".

ويضيف "نحن نفتقد للمنهاج الفلسطيني لتدريس الإعلام، ولعل هذا يعود إلى قلة المتخصصين من حملة درجة الدكتوراه في الإعلام في غزة، أو إلى اختلاف السياسات التدريسية حسب كل جامعة أو معهد أو كلية".

نظرة على مناهج تدريس الإعلام

*د. فرید أبو ضمير

عند الحديث عن تدريس الإعلام في المعاهد العليا والجامعات في فلسطين، تتدخل أمور عده في هذه العملية لتسهم في النهاية في مخرجات العملية التعليمية. فمن ناحية فإن مستوى الطلبة واستعداداتهم وتفاعلهم مع هذه العملية لها دور في تحقيق أهداف هذه العملية بتخرج إعلاميين ذوي كفاءة عالية.



جامعة بير زيت - الاعلام مدى عدسة

إن الإجراءات المتبعة في تقييم البرامج التعليمية، لا يمكن التقليل من مستواها؛ ذلك أنها تستغرق وقتاً يمتد لسنوات أو أكثر، وأهم من ذلك أنها تخضع لتقدير

كثرة تحديداً أن كل مساق من المساقات التي
تضمنها هذه البرامج، ومحتوياته، تخضع
لدراسة وتحخيص وتقدير على أكثر من
مستوى، قبل اعتماده. ولذلك فإن تساؤلات
البعض حول قيمة المساق وأهميته، وأسلوب
تدريسيه، هي تساؤلات رغم أهميتها، إلا أنها
في الغالب لا تأخذ في الاعتبار أن البرامج
التعليمية بتفاصيلها تمر عبر سلسلة طويلة
من الإجراءات التي تقضي لاعتمادها.

نابليون. التعليم العالي في فلسطين، ويناطح بها المصادقة على الجامعات ودكتوراه في الجامعات. كما تعمّل على ضمان جودة التعليم

إن مستوى التدريس، وقدرات المدرسين وخبراتهم، وإنماهم بأساليب العملية التعليمية وتطوراتها، وحصيلتهم العلمية والعملية، تصب أيضاً في نوعية الخريجين ومستواهم ومدى ملاءمتهم لحاجة السوق. ومن ناحية ثالثة فإن المناهج والبرامج المتوافرة من كتب دراسات ونماذج، وجودتها ومواكبتها للتطور، لها أثر جوهري في هذه العملية.

الخطيب لبرامج تدريس الإعلام

من المعلوم لدى كل متابع وذي صلة بالعملية التعليمية في مجال الإعلام، أن هناك فلسفة محددة لبرامج الإعلام في الجامعات والمعاهد العليا، وأهدافها واضحة، ومبررات يتم وضعها قبل صياغة البرنامج، ضمن عملية تخطيط مستفيضة تسبق افتتاح برامج الإعلام في تلك الجامعات والمعاهد. ويتم الحصول على اعتماد الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في وزارة التربية والتعليم العالي** بناء على ذلك، بعد دراسة وتقدير من قبل متخصصين في مجالات هذه البرامج من داخل وخارج فلسطين. وهذا يعني بشكل

* د. فريد ابو ضمير: أستاذ الصحافة في جامعة النجاح الوطنية- نابلس.

* هي هيئة فلسطينية مستقلة تعمل تحت مظلة وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين، ويناط بها المصادقة على الجامعات والكليات والبرامج المختلفة من دبلوم وبكالوريوس وماجستير ودكتوراة في الجامعات. كما تعمل على ضمان جودة التعليم العالي في فلسطين واستخدام الإمكانيات المتاحة لتطويره.

نماذج حية للتوضيح ما يقوم بشرحه وتدرисه، وتقريب الفكرة للطالب من خلال هذه النماذج. وهذا الأسلوب لا يكسر فقط جمود المادة النظرية، ولكنه ينقل الفكرة في ذهن الطالب من المثالية إلى الواقعية.

وبرأيي، فإن هذا الأمر يمكن أن يضيق ليحصر الطالب في نطاق المادة المطبوعة، أو يتسع ليفتح آفاقاً للطالب تطلق بها طاقاته وابداعاته إلى أقصى الحدود ليندمج من خلالها في معتزك العمل الإعلامي بالبالغ التعقيد، تبعاً لدرجة التعقيد في قضايا المجتمع والدول والأنظمة السياسية والاقتصادية في العالم.

وتتيح تكنولوجيا التعلم الحديث المجال واسعاً للوصول إلى نماذج يمكن توظيفها في العملية التعليمية. ولكن هذه العملية تتطلب أمرين: الأول مستوى معرفة المدرس بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تعليم الاتصال والإعلام، والثانية مستوى مشاركة الطالبة في هذه الوسائل وتفاعلهم معها والاستجابة لما هو مطلوب من خلال هذه الوسائل المتقدمة في التعلم والتواصل. ولا يوجد هنا أدنى شك بالقدرات الهائلة التي يتمتع بها الطالبة في مجال التكنولوجيا الحديثة، ومعرفتهم بخياليها مقارنة بأساتذتهم الذين لم يعايشوا هذه التكنولوجيا إلا بعد انقضاء رباع عمرهم في الكتب المطبوعة والوسائل التقليدية.

وأعتقد جازماً أن المستقبل القريب سيشهد تحولاً نوعياً في كيفية التدريس في مؤسسات التعليم، وربما في مجال تعليم الإعلام بشكل خاص؛ ذلك أن برامج التعليم الإلكتروني أتاحت المجال للكثير من جوانب العملية التعليمية، مثل تقديم خطة المساق، وتقديم أجزاء من المادة، فضلاً عن توجيه الطالب إلى مصادر أخرى، وإشراكه في البحث عن المعلومة، والقيام بالواجبات، وتوزيع كل ذلك على أنماط العرض المختلفة من مسموع ومقروء ومرئي.

أما محتوى هذه الكتب فيتراوح بين الفقر والثراء المعلوماتي. وينبغي أن نقر أن هناك مجموعة من المؤلفات ذات القيمة العالمية التي يمكن الاستفادة منها بشكل كبير في العملية التعليمية في مجال الإعلام. وهناك مؤلفات أخرى مترجمة عن اللغات الأخرى، أيضاً ذات قيمة، ويمكن الاستفادة منها. وهنا أؤكد على حقيقة مهمة، وهي أنها في التعليم الجامعي تحتاج إلى إمام المدرس بالمفاهيم المتعلقة بالمساق الذي يقوم بتدريسه من جهة، وأن يعمل على تطوير عملية تقديم المادة العلمية، ومحاولة ربطها بالواقع العملي من جهة أخرى. فالمفاهيم الأساسية يمكن أن توجد في أكثر من مرجع، ويمكن استقاها من المجالات العلمية المتخصصة في الإعلام. أما عملية تقديم هذه المفاهيم للطلبة، فهذه قصة أخرى، يمكن الحديث عنها في سياق آخر.

كما أود الإشارة إلى أن هناك تبايناً واضحاً بين المدرسين في استخدامهم لمناهج، ودرجة اعتمادهم على المراجع والكتب، وكيفية توظيفها في العملية التعليمية. وقد ينظر البعض إلى ذلك على أنه جانب سلبي في تدريس الإعلام. ولكن في الجانب الإيجابي يمكننا أن نرى تنوعاً في أساليب تدريس الإعلام، ناتجاً عن التنوع في فهم المدرس لضمون الكتاب، وكيفية الاستفادة منه وطريقة تقديمه للطالب. ويمكن أن يتم توجيه هذا الأمر في الاتجاه السليم من خلال ورشات عمل وندوات لمدرسي الإعلام في الجامعات الفلسطينية، يتم من خلالها تقديم التجارب المختلفة ومناقشتها، ووضع التوصيات في آليات تطويرها.

النظريّة والنّموذج في تدريس الإعلام

هنا يمكن الحديث فقط عن جانب مهم، وهو استخدام النماذج في تدريس الإعلام. فمن المعلوم أن المادة التدريسية في الإعلام تتعلق بالواقع الذي يعيشه الصحفي بمختلف أشكاله. وعليه، فيمكن للمدرس استخدام متخصصين في مجالات تلك البرامج. ولذلك، فإن مساقات الإعلام ومناهجها ليست من اتجاه شخص أو مجموعة، وإنما قائمة على استقراء تجارب أساتذة وجماعات أخرى تسبق عملية إخضاعها للتقييم. ولكن هذه البرامج، رغم ما تحتاج من جهد ووقت وخبرات، فإنها ليست منزهة عن الخطأ والقصور، ولا يمكن أن تكون خارج نطاق النقد والجدل. بل إنها تخضع باستمرار للتطوير نتيجة التطور السريع في علوم وتكنولوجيا الاتصال.

المناهج والكتب

من نافلة القول أن المدرس يعتمد في كل الأحوال على كتب ودراسات، فضلاً عن خبراته، في تدريس هذه المساقات. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكننا إغفال حقيقة مهمة، وهي ندرة كتب ومراجع الإعلام باللغة العربية. فبالرغم من أن المتابع يمكن أن يلاحظ توافر مئات الكتب في مجال الاتصال الجماهيري والصحافة والإذاعة والتلفزيون والعلاقات العامة، وفي مجالات الإعلام المختلفة، فإن المكتبة العربية ما زالت تعاني من نقص شديد في الكتب والمراجع والأبحاث والدراسات. وأذكر أنني دخلت في الثمانينيات من القرن الماضي إلى مكتبة لندن للبحث عن بعض الكتب في الإعلام، ففوجئت بألاف الكتب والمراجع في هذا التخصص، رغم أنني كنت أسمع أن هناك نقصاً في كتب الإعلام حتى باللغة الإنجليزية. ولم أتمكن من الانتهاء من قراءة عناوين الكتب الخاصة بالإعلام الإذاعي فقط في مدة تزيد على الساعتين.

ولكن من المنصف القول إن المكتبة العربية في مجال الإعلام قد تم إثراوها خلال العقددين الأخيرين، حيث تم نشر عشرات الكتب القيمة في عدد من الدول العربية، وب خاصة في مصر ودول الخليج وسوريا والأردن. وذلك، ما زالت المكتبة العربية تحتاج إلى المزيد من الإنتاج العلمي في مجال الإعلام.

مشاركة الطلبة

وهذا الأمر ينالنا إلى جانب غاية في الأهمية في تعليم الإعلام والاتصال، وهو مشاركة الطالب. وفي الواقع فإن العملية التعليمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح من دون دور فاعل من الطالب. فغياب دور المتدرب يعني أن العملية الاتصالية لم تتم. وهذا يتطلب تحولاً كبيراً في دور الطالب من السلب إلى الإيجاب، ومن التلقى إلى المشاركة الفاعلة. وبالطبع، يقع على عاتق المدرس المسؤلية المباشرة والأساسية في هذه العملية. فالمدرس هو الذي يدير العملية التعليمية في قاعة المحاضرة، وهو الذي يفسح المجال للطالب للمشاركة، وهو الذي يحفز الطالب على التخلص عن السلبية. بل إنه هو الذي يضع الخطط التي من شأنها إدماج الطالب في العملية التعليمية كعنصر فاعل ومؤثر.

وهناك بطبيعة الحال أساليب عدة في مجال تدريس الإعلام لتحقيق هذا الهدف، ومن ذلك طرح القضايا المختلفة للنقاش، وتکلیف الطالبة لتحضير وتقديم محاضرات أو مدخلات (presentation)، ومن ذلك أيضاً تکلیف الطالب بواجبات خارج قاعة المحاضرة، ثم تقييمها من قبل المدرس والطلبة.. وغيرها من الأساليب.

إن مشاركة الطالب يمكن أن تفتح آفاقاً واسعة حتى للمدرس نفسه، وتسهم في تطوير مداركه ومعارفه، وتصله بالأبحاث والدراسات والكتب المعاصرة.

وتشمل مشاركة الطالب في العملية التعليمية في مجال الإعلام الجوانب النظرية والعملية، وليس فقط التطبيقات والتدريبات، كما قد يظن البعض. فاطلاع الطالب على المفاهيم والنظريات والأفكار والدراسات، ومناقشتها وعرضها في قاعة المحاضرة أمام الطلاب يعد أمراً حيوياً يضفي فوائد وثماراً متعددة للعملية التعليمية. وبالطبع، فهي عملية ترفع من مستوى ثقة الطالب بنفسه وبقدراته على الأخذ والعطاء في العملية التعليمية. هذا بالطبع إطار عام يمكن أن ينطبق على

أقسام الإعلام في الجامعات. وبالرغم من أن هذه المسألة ليست بجديدة، حيث تمت مناقشتها مراراً وتكراراً في محافل عدّة، إلا أنها تستحق أن تطرح وتناقش باستمرار. أولاً، لا بد من التأكيد على أن أي علم لا يمكن جمعه في العقول، ونقله إلى الطلبة مشافهة، ولكن يتم جمعه مكتوباً (على الورق أو بالوسائل الالكترونية)، ويتم نقله بالكتابة والشرح والنقاش. والعلم يمثل حصيلة تجارب البشرية، وما توصلت إليه العقول من حقائق ونظريات واستنتاجات. وبالتالي، لا يمكن على الاطلاق الاستغناء عن الكتابة والوسائل التعليمية المختلفة، وحصر العملية التعليمية بالتدريب العملي فقط. وثانياً، فإن الإعلام ليس عملية تقنية تمثل في حمل كاميراً أو جهاز تسجيل أو إيقان لعمليات الإخراج والتصميم والتسجيل والمنتج، أو حتى قدرة الشخص على الكتابة الإنسانية الإبداعية. ولكنها عملية أكثر تقييداً من ذلك؛ حيث إنها تتعلق بإعمال العقل في آليات معالجة القضايا ذات الصلة بحياة المجتمعات. وهذه العملية تسبق الممارسة العملية للإعلام، وتواكبها وتمتد إلى ما يترتب عليها من تأثيرات. وثالثاً، وبناء على ما سبق، فإن طلبة الإعلام يمكن أن يتعلموا الجوانب التقنية، سواءً أكانت إتقان استخدام الأدوات، أو حتى كتابة الخبر وتحريره من الناحية اللغوية، من خلال دورات مكثفة لأسابيع أو أشهر، يتمكنون خلالها من ممارسة العمل الصحفي، ولكن بشكل قاصر وعجز عن إدراك فلسفة الإعلام؛ وبالتالي غير قادر على القيام بما يترتب على الصحفي من معالجة مشاكل المجتمع ومساعدته في تجاوزها والنهوض بواقعه وتحقيق أهدافه ومصالحه. بل إنه في هذه الحالة، وكما هو الحال في كثير من دول العالم، يكون عبئاً على المجتمع، ويسهم في مقاومة مشاكله، ويكون سبباً في إحداث الفتن، وتضليل المجتمع، وأداة لتحقيق مصالح قئات وشرائح على حساب المجموع.

كل المحاور التي يشملها تدريس الإعلام، مع أهمية التفارق بين متطلبات مساق ومساق آخر. وكما أسلفنا، فهناك مساقات تتخلص فيها مساحات الجانب النظري، كمساقات الكتابة والتحرير الصحفي، والتصوير الصحفي، والإخراج الصحفي، ومبادئ التصوير التلفزيوني. وبالتالي تتطلب قدرًا أكبر من التدريب العملي وتقديم النماذج ومشاركة الطالبة، ومناقشة محاور المساق. وهناك مساقات تطغى عليها الجوانب النظرية، ولكنها تسمح بمشاركة الطالب في المناقشة والحووار بهدف توضيح المفاهيم، كمساقات النظريات الإعلامية، والإعلام الدولي، ومبادئ العلاقات العامة. وأرى أن كلًا الجنين مهم، وأن على المدرس أن يكون مبدعاً وخلافاً في التعاطي مع مادة المساق، سواءً أكان نظرياً أم عملياً.

ويجازن نقول إن جودة المناهج التعليمية في مجال الإعلام هي مسألة نسبية، لأنها تخضع لاجتهدات أقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية، وتخضع لتقدير الجامعات لدى حاجة المجتمع لجوانب معينة، كما تخضع لتوافر الكتب والمراجع، وقدرة المدرس على تحويل هذه المراجع إلى مادة يستفيد منها الطالب ويتفاعل معها ويتمكن من ترجمة أفكارها في واقعه المهني الصحفي. كما أن جودة المناهج تتطلب تواصل المدرس مع ما يستجد من أبحاث ودراسات ومؤلفات في مجال تخصصه وفي الحقل الذي يمارس فيه عمله التعليمي، وبخاصة لأن تحديد مضمون المساق، وطريقة تدريسه، هي من مسؤولية مدرس المساق، مع وجود هامش لتدارس الأمر في مجلس القسم، ومن قبل المسؤولين في كلية الإعلام وأقسام الصحافة والإعلام.

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى مسألة يطرحها كثيرون، من طلبة وصحفيين، وهي أن الإعلام ليس في الكتاب، وإنما يمكن في الممارسة العملية. ويقول هؤلاء إن الواقع العملي يختلف تماماً مما يتم تدريسه في

ملاحظات على تدريس الصحافة في الجامعات الفلسطينية

بقلم خالد العمairy*



الطائفات الغربية الأردنية بإسقاط طائرة ميراج إسرائيلية فوق البحر الميت في أوائل ستينيات من القرن الماضي.

إن جزءاً كبيراً من ضحالة المعلومات لدى خريجي الصحافة (وكذلك خريجي العلوم السياسية وال العلاقات الدولية) يعود إلى المناهج والمساقات غير الملائمة التي تدرس في الجامعات فهذه المناهج تركز على الشكل وليس على المضمون دون الانتباه إلى المنظومة المعرفية الواقفية المتكاملة التي تمكن الإعلامي من الغوص العميق في العصيّن السياسي حيث المناهضة على أشدّها والمتسلاج بالمعرفة يفوز بينما يغرق الآخرون.

إنني بهذه المناسبة أوصي كليات الصحافة والإعلام الفلسطيني بمضاعفة تدريس مساقات التاريخ السياسي الحديث لمنطقة الشرق الأوسط على الأقل وكذلك الحرب الباردة بين الغرب والمنظومة الاشتراكية سابقاً إضافة للتركيز على بلدان الجوار العربي مثل تركيا وإيران وباكستان وبعض البلدان الإفريقية.

ثالثاً: من أكثر الأمور التي تميز الضعف الكبير الذي يعتري خريجي كليات الصحافة والإعلام الفلسطينية هو الجهل الكبير وشبه التام بالديانة اليهودية علماً أن هذا

كنت في الواقع أتحين إثارة هذا الموضوع منذ وقت طویل لما لمسته من تدنٍ واضح للمستوى التعليمي والثقافي والمهني للقسم الأكبر من خريجي كليات الصحافة والإعلام الفلسطينية في الضفة الغربية.

الصحفي المهني المطلوب بل يخلق الكاتب والأديب. لكن الصحفي فقير الثقافة هو صحفي لا يمكن أن يكون ناجحاً بحق حتى ولو أصبح مشهوراً. فالثقافة العامة الواسعة تمكن الإعلاميين والإعلاميات من ربط الأمور بعضها بعضها والخروج للجمهور ببوقة كاملة متکاملة تسهم في تشكيل الرأي العام بطريقة موضوعية بناء على معلومات صحيحة غير مغلوطة.

ثانياً: أكثر ما لفت انتباхи بما يتصل بالضعف العام الذي يميز خريجي الصحافة الفلسطينيين هو جهلهم بالتاريخ السياسي الحديث للعالم بما في ذلك العالم العربي والإسلامي والقضية الفلسطينية. وفي الحقيقة هذا شيء معيب إلى أبعد الحدود فالجهل في هذا المجال بالذات يحكم على الإعلامي بالفشل الأكيد.

فعلى سبيل المثال لا الحصر لاحظت أن غالبية خريجي الصحافة لم يسمعوا بشخصيات ساهمت بصنع وصياغة الواقع السياسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط على مدى القرن الماضي، مثل المهدى بن بركة، سعد الدين الشاذلي، عدنان مندريس، مشهور حديثة، حابس الماجلي، صلاح البيطار، آية الله غلباني، الإمام البدر وغيرهم كثير، كما لم يسمعوا أولاً يعرفون شيئاً عن أحداث مهمة مثل محاكمات المهداوي في العراق، موضوع الشيخ خزعلي والإيرانيين، قيام

وما من شك أن بعض هذا الضعف هو جزء من الضعف العام الذي طرأ على التعليم الجامعي في السنوات الأخيرة لا أقول في فلسطين حصراً بل في العالم العربي بشكل عام. ومع ذلك فإن هناك الكثير مما يمكن تداركه في هذا المجال فيما لا يدرك كله لا يترك جله خاصة في مجال الصحافة التي أصبحت السلطة الأولى بامتياز كما شاهدنا الدور الحاسم الذي أدّاه الإعلام بكافة إشكالياته في بزوغ شمس الربيع العربي.

وأود أن أشير هنا إلى خمسة مواطن لاحظت أن خريجي كليات الصحافة والإعلام يعانون فيها من شح المعرفة بشكل خاص، وهي على النحو التالي:

أولاً: هناك ضحالة ثقافية واضحة لدى الخريجين الذين يفترض فيهم أن يكونوا المحرك الثقافي في الأساس للمجتمع فتصيب الثقافة العربية الإسلامية من معارف خريج الصحافة تبدو أقل بكثير من المتوقع.

ولعل السبب الرئيس لهذه الظاهرة المقلقة هو ما أسميه طفيان روح العصر التجارية، بما في ذلك النزعة للسرعة وفعل وإنجاز الأشياء بصورة آلية ميكانيكية خالية من الروح.

قد يجادل البعض أن التركيز على البعد الثقافي أمر وإن كان مرغوباً لا يخلق

* خالد عمairy، صحفي فلسطيني يكتب باللغة الإنجليزية يقيم في دولاً - محافظة الخليل.

أصررنا على البقاء في ذيل القافلة فعندها كل شيء يصبح جائزاً ومقبولاً بحيث ينطبق علينا ما قاله الشاعر العربي: كالعيش في البداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول.

خامساً: ضعف اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية. قد يغفر للمثقف العادي عدم إمامه باللغة الإنجليزية التي هي لغة العصر سواء قبلنا بهذا الواقع أم لم نقبل. أما الإعلامي فإن عدم إمامه بهذه اللغة المهمة هو موضع قصور واضح يرتقي إلى نوع من الأمية. فكيف نخاطب العالم ونحن لا نتحدث لغاته الرئيسية؟ وكيف نشرح قضيتنا للعالم من حولنا وعدد الصحفيين الفلسطينيين الذين يكتبون بالإنجليزية ويتحدثونها بطلاقته يعد على الأصابع؟

صحيح أن هناك بعض الأساليب الموضوعية للضعف في اللغة الإنجليزية والذي لا يقتصر على خريجي الصحافة بل يشمل حتى خريجي اللغة الإنجليزية ومنها ضعف التأسيس المدرسي واعتماد أساليب غير فعالة في تدريس اللغة الإنجليزية في الجامعات.

لكن مثل هذه المشاكل يمكن حلها والتغلب عليها باعتماد الأساليب الحديثة في تدريس اللغة والدمج قدر الإمكان بين التعليم والتدريب الميداني العملي.

ولا يفوتي في هذا المجال أن اقترح فتح فروع للصحافة الإنجليزية في كليات الصحافة والإعلام في فلسطين المحتلة. إن من شأن هذه الخطوة أن توجد صحفيين أكفاء يكتبون بالإنجليزية والفرنسية وغيرها ويخاطبون العالم بلغاته الحية.

ختاماً أقول إن كليات الصحافة والإعلام في فلسطين المحتلة بحاجة إلى إحداث تعديلات جوهرية على برامجها التدريسية حتى تستطيع المناقضة وتخرج إعلاميين قادرين على الارتقاء بالرأي العام لما هو أفضل.

تدعوا جهاراً نهاراً لقتل وإبادة الأغيار مثلاً فعل الإسرائييليون الأوائل بالكتعبين وفقاً للروايات التوراتية.

رابعاً: هناك ضعف واضح بل فاضح باللغة العربية الفصيحة بين غالبية خريجي الصحافة حتى أن اللهجة العامية المحلية أو الفلسطينية تكاد أن تسود في وسائل الإعلام. وإذا ما علمنا أن اللغة هي وسيلة الإعلام لإيصال المعلومة للجمهور فينبغي أن تم عملية الاتصال بلغة عربية سليمة لا تشوبها العامية والأخطاء الفاحشة كنصب الفاعل ورفع المفعول به وهلم جرا.

لقد طلبت من أحد خريجي الصحافة كتابة تقرير إخباري موجز قبل فترة وصدمت من الكل الهائل من الأخطاء الإملائية والنحوية التي احتواها التقرير. فكيف تنافس

الإعلاميين الآخرين على الساحة العربية ونحن على هذا الحال؟

إن علاج هذا القصور يكون بالتركيز على اللغة العربية والنهل من مصادرها العذبة وهي كثيرة، فحفظ وإعراب سورة قرآنية كبيرة مثل البقرة أو آل عمران وكذلك حفظ وأعراب بعض معلقات الشعر الجاهلي كفيل بإصلاح هذا الخلل الخطير الذي يعصف بمكانة اللغة العربية خاصة بين المعينين بالحافظ عليها.

ولا يأس في استعادة بعض الأساليب القديمة في تقويم اللسان مثل الإلقاء والتسبيع والاعتناء بفن الجدل والمناظرة سواء كان ذلك من خلال الأنشطة الصحفية المنهجية أو غير المنهجية.

لقد كانت وسائل الإعلام على اختلافها في الماضي لا تقبل أحداً يقدم للعمل فيها ولا يتقن العربية وأدابها إتقاناً تاماً وكاملاً فما الذي حدث؟

وكيف للسان العربي أن يكون عربياً بحق إذا لم يتذوق شعر المتبنّي ويتأمل في حكم زهير وبراعة إمرئ القيس؟ هذا إذا أردنا الريادة والحفاظ على أمجادنا، أما إذا

الأمر مهم وخطير للغاية في ضوء استمرار المجتمع اليهودي الإسرائيلي بالجنوح نحو العنصرية الدينية التلمودية. فقد أصبحت الأحزاب التلمودية تحكم بصورة فعلية بسدة الحكم في إسرائيل مما ينفي وبشكل صارخ المقوله التي يرددتها قادة إسرائيل من أنها دولة ديمقراطية ويهودية، فالحقيقة الواقع يقولان إن إسرائيل لا يمكن أن تكون تلمودية ويهودية في آن واحد، وحتى لو نجحوا في فبركة تلك البوقة الغريبة العجيبة فإن الطابع التلمودي للدولة سيطغى على الطابع الديمقراطي بأسرع ما يتصوره المرء.

إن الإسرائييلين يعرفون عنا كل شيء تقريباً ونحن لا نعرف إلا القليل عن أهم المقومات الأيديولوجية لديهم المتمثلة في التلمودية اليهودية.

ولذلك اقترح افتتاح كلية للدراسات اليهودية تكون بعض موادها إجبارية لكافة طلاب الدراسات الإنسانية مثل الشريعة والتاريخ والعلوم السياسية والحقوق واللغات وعلم الاجتماع وعلم النفس.

كما اقترح أيضاً أن يصار إلى ترجمة كتاب: التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية: تركة عمرها ثلاثة آلاف عام من تأليف إسرائيل شاحاك إلى اللغة العربية واعتماده بشكل أساسي وخاصة في كليات الإعلام والعلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية وكذلك كليات الشريعة.

أقول ذلك لأنه من المستحيل علينا أن نتفاهم في المعرفة - وهي سلاح هذا العصر بكل تأكيد - بينما لم يسمع خريجو كليات الصحافة عندنا بعناصر جوهيرية في الديانة التلمودية اليهودية مثل شلحان أروخ، ربام، حسرتونت شاس أو حكماء مثل راشي وهليل وشماعي وغيرهم أو المراجع الفكرية العنصرية لبعض الحركات شبه - النازية اليهودية التلمودية الموجلة في التطرف مثل كتاب تانيا الذي يعتبر من أهم المراجع الإيديولوجية لحركة حباد التي

الواقع والمؤثرات في معالجات الإعلام الاقتصادي الاقتصادية

محمد خضر قرش*

أخذت وسائل الإعلام المحلية تولي المعالجات والأخبار والتحاليل الاقتصادية اهتماماً ملماً خلال العقد الأخير تحديداً. ولم يكن ذلك بسبب أهميتها بالدرجة الأولى وإنما بحكم تأثير التطورات الاقتصادية على وسائل الإعلام ذاتها. ونعني بالاهتمام هنا المعالجة والتناول المستقل للمواضيع الاقتصادية وتخصيص ملاحق وصفحات منفصلة عن الأخبار والمواضيع السياسية والاجتماعية.



الأحيان العديد من المشاريع الاقتصادية. هكذا شقت المعالجات الاقتصادية طريقها بصعوبة نحو تبوء المكانة التي تستحقها في وسائل الإعلام. ولم يكن هذا ليتحقق إلا بعد أن اقتنعت وسائل الإعلام المحلية بجدوى تخصيص صفحات وبرامج مستقلة للتحليل الاقتصادي والمالي. وقد ساعدت في ذلك

الإلكترونية الحديثة لتخصيص صفحات وساعات وزوايا وبرامج، تعالج وتحلل وتفسر وتشرح الأخذ والمواضيع الاقتصادية أسوة بالأخبار الرياضية التي كانت أول من شقت طريقها بكافة وسائل الإعلام نحو المعالجة الكبيرة والمستقلة، منذ عقود وب خاصة حينما تحولت إلى تجارة رابحة تتفوق في الكثير من

بعض النظر عن أسلوب معالجة وتناول الأخبار والمواضيع الاقتصادية إلا أن تطور الظروف الاقتصادية وتأثيرها، دفع بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمسموعة وحتى الواقع

* محمد قرش: مستشار ومحلل مصرفي. كاتب في الاقتصاد - القدس.

أصررنا على البقاء في ذيل القافلة فعندها كل شيء يصبح جائزاً ومقبولاً بحيث ينطبق علينا ما قاله الشاعر العربي: كالعيش في البيداء يقتاتها الظما والماء فوق ظهورها محمول.

خامساً: ضعف اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية. قد يغفر للمثقف العادي عدم إمامه باللغة الإنجليزية التي هي لغة العصر سواء قبلنا بهذا الواقع أم لم نقبل. أما الإعلامي فإن عدم إمامه بهذه اللغة المهمة هو موضع قصور واضح يرتقي إلى نوع من الأمية. فكيف نخاطب العالم ونحن لا نتحدث لغاته الرئيسية؟ وكيف نشرح قضيتنا للعالم من حولنا وعدد الصحفيين الفلسطينيين الذين يكتبون بالإنجليزية ويتحدثونها بطلاقته يعد على الأصابع؟

صحيح أن هناك بعض الأسباب الموضوعية للضعف في اللغة الإنجليزية والذي لا يقتصر على خريجي الصحافة بل يشمل حتى خريجي اللغة الإنجليزية ومنها ضعف التأسيس المدرسي واعتماد أساليب غير فعالة في تدريس اللغة الإنجليزية في الجامعات.

لكن مثل هذه المشاكل يمكن حلها والتغلب عليها باعتماد الأساليب الحديثة في تدريس اللغة والدمج قدر الإمكان بين التعليم والتدريب الميداني العملي.

ولا يفوتي في هذا المجال أن اقترح فروع للصحافة الإنجليزية في كليات الصحافة والإعلام في فلسطين المحتلة. إن من شأن هذه الخطوة أن توجد صحفيين أكفاء يكتبون بالإنجليزية والفرنسية وغيرها ويخاطبون العالم بلغاته الحية.

ختاماً أقول إن كليات الصحافة والإعلام في فلسطين المحتلة بحاجة إلى إحداث تعديلات جوهرية على برامجها التدريسية حتى تستطيع المنافسة وتخرج إعلاميين قادرين على الارتقاء بالرأي العام لما هو هو أفضل.

تدعوا جهاراً نهاراً لقتل وإبادة الأغيار مثلاً فعل الإسرائييليون الأوائل بالكتعنين وفقاً للروايات التوراتية.

رابعاً: هناك ضعف واضح بل فاضح باللغة العربية الفصيحة بين غالبية خريجي الصحافة حتى أن اللهجة العامية المحلية أو الفلسطينية تكاد أن تسود في وسائل الإعلام. وإذا ما علمنا أن اللغة هي وسيلة الإعلامي لإيصال المعلومة للجمهور فينبغي أن تم عملية الاتصال بلغة عربية سليمة لا تشوبها العامية والأخطاء الفاحشة كنصب الفاعل ورفع المفعول به وهلم جرا.

لقد طلبت من أحد خريجي الصحافة كتابة تقرير إخباري موجز قبل فترة وصادمت من الكل الهائل من الأخطاء الإملائية والنحوية التي احتواها التقرير. فكيف تنافس الإعلاميين الآخرين على الساحة العربية ونحن على هذا الحال؟

إن علاج هذا القصور يكون بالتركيز على اللغة العربية والنهل من مصادرها العذبة وهي كثيرة، فحفظ واعراب سورة قرآنية كبيرة مثل البقرة أو آل عمران وكذلك حفظ واعراب بعض معلقات الشعر الجاهلي كفيل بإصلاح هذا الخلل الخطير الذي يعصف بمكانة اللغة العربية خاصة بين المعينين بالحافظ عليها.

ولا بأس في استعادة بعض الأساليب القديمة في تقويم اللسان مثل الإلقاء والتسميع والاعتناء بفن الجدل والمناظرة سواء كان ذلك من خلال الأنشطة الصحفية المنهجية أو غير المنهجية.

لقد كانت وسائل الإعلام على اختلافها في الماضي لا تقبل أحداً يتقدم للعمل فيها ولا يتقن العربية وأدابها إتقاناً تاماً وكاملاً فما الذي حدث؟

وكيف للسان العربي أن يكون عربياً يحقق إذا لم يتذوق شعر المتبنّي ويتأمل في حكم زهير وبراعة إمرئ القيس؟ هذا إذا أردنا الريادة والحفاظ على أمجادنا، أما إذا

الأمر مهم وخطير للغاية في ضوء استمرار المجتمع اليهودي الإسرائيلي بالجنوح نحو العنصرية الدينية التلمودية. فقد أصبحت الأحزاب التلمودية تحكم بصورة فعلية بسدة الحكم في إسرائيل مما ينفي وبشكل صارخ المقوله التي يرددتها قادة إسرائيل من أنها دولة ديمقراطية ويهودية، فالحقيقة الواقع يقولان إن إسرائيل لا يمكن أن تكون تلمودية ويهودية في آن واحد، وحتى لو نجحوا في فبركة تلك البوقة الغربية العجيبة فإن الطابع التلمودي للدولة سيطغى على الطابع الديمقراطي بأسرع ما يتصوره المرء.

إن الإسرائييليين يعرفون عنا كل شيء تقريباً ونحن لا نعرف إلا القليل عن أهم المقومات الأيديولوجية لديهم المتمثلة في التلمودية اليهودية.

ولذلك اقترح افتتاح كلية للدراسات اليهودية تكون بعض موادها إجبارية لكافة طلاب الدراسات الإنسانية مثل الشريعة والتاريخ والعلوم السياسية والحقوق واللغات وعلم الاجتماع وعلم النفس.

كما اقترح أيضاً أن يصار إلى ترجمة كتاب: التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية: تركة عمرها ثلاثة آلاف عام من تأليف إسرائيل شاحاك إلى اللغة العربية واعتماده بشكل أساسي وخاصة في كليات الإعلام والعلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية وكذلك كليات الشريعة.

أقول ذلك لأنه من المستحيل علينا أن نتفاسهم في المعرفة - وهي سلاح هذا العصر بكل تأكيد - بينما لم يسمع خريجو كليات الصحافة عندنا بعناصر جوهريه في الديانة التلمودية اليهودية مثل شلحان أروخ، ربام، حسرتونت شاس أو حكماء مثل راشي وهليل وشمای وغيرهم أو المراجع الفكرية العنصرية لبعض الحركات شبه - النازية اليهودية التلمودية الموجلة في التطرف مثل كتاب تانيا الذي يعتبر من أهم المراجع الإيديولوجية لحركة حباد التي

الواقع والمؤثرات في معالجات الإعلام الاقتصادي الاقتصادية

محمد خضر قرش*

أخذت وسائل الإعلام المحلية تولي المعالجات والأخبار والتحاليل الاقتصادية اهتماما ملماًوساً خلال العقد الأخير تحديداً. ولم يكن ذلك بسبب أهميتها بالدرجة الأولى وإنما بحكم تأثير التطورات الاقتصادية على وسائل الإعلام ذاتها. ونعني بالاهتمام هنا المعالجة والتناول المستقل للمواضيع الاقتصادية وتخصيص ملاحق وصفحات منفصلة عن الأخبار والمواضيع السياسية والاجتماعية.



الأحيان العديد من المشاريع الاقتصادية. هكذا شقت المعالجات الاقتصادية طريقها بصعوبة نحو تبوء المكانة التي تستحقها في وسائل الإعلام. ولم يكن هذا ليتحقق إلا بعد أن اقتنعت وسائل الإعلام المحلية بجدوى تخصيص صفحات وبرامج مستقلة للتحليل الاقتصادي والمالي. وقد ساعدت في ذلك

الإلكترونية الحديثة لتخصيص صفحات ساعات وزوايا وبرامج، تعالج وتحلل وتقسر وتشرح الأحداث والمواضيع الاقتصادية أسوة بالأخبار الرياضية التي كانت أول من شقت طريقها بكافة وسائل الإعلام نحو المعالجة الكبيرة والمستقلة، منذ عقود وبخاصة حينما تحولت إلى تجارة رابحة تفوق في الكثير من

بغض النظر عن أسلوب معالجة وتناول الأخبار والمواضيع الاقتصادية إلا أن تطور الظروف الاقتصادية وتأثيرها، دفع بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة وحتى الواقع

* محمد قرش: مستشار ومحلل مصرفي - كاتب في الاقتصاد - القدس.

صفحة في نفس العدد الواحد من الجريدة. من هنا علينا أن نسأل أنفسنا لماذا تقوم الشركات بمثل هذه الحملات الإعلانية المكلفة جداً؟ وبخاصة لأنها لا تقتصر على الصحف اليومية فحسب بل تمتد إلى وسائل الإعلام الأخرى الإلكترونية منها والمرئية. من المؤكد أنها تفعل ذلك أولاً للإعلان عن أنشطتها بعقلية القرن الحادي والعشرين مستفيدة من التطور التقني الهائل الذي تم على أسلوب الدعاية والإعلان والتسويق والترويج وتعزيز المنافسة، لأجل تحقيق الربح كتتويج لكل الجهود التي تقوم بها بدءاً من فترة تأسيس الشركة وحتى مباشرتها العمل في ظل منافسة تجارية ومهنية قوية وكاملة. وثانياً أن الشركات تقوم بذلك لتدافع عن مصالحها بالدرجة الأولى من خلال توسيع شبكة علاقاتها المتعددة مع المجتمع المحلي وفي القطاعين العام والخاص. وثالثاً أن قيامها بنشر الإعلانات بهذه الكثافة اليومية يشكل إيراداً لا يستهان به للصحف والمجلات والوسائل الإعلامية الأخرى (تكلفة الصفحة الواحدة الكاملة (أبيض وأسود) تبلغ ١٤ ألف شيك، ترتفع إلى ٢٤ ألفاً إذا كانت ملونة). وعلى القارئ أن يقدر حجم الإيرادات التي تحصل عليها الصحف جراء إعلانات الشركات والمصارف. ففي عملها هذا باتت مؤثرة على إيرادات الوسيلة الإعلامية بحيث لم يعد بإمكان الصحف والمجلات أو الواقع الإلكتروني أن تنشر أخباراً ومقالات أو تحليلات تتقدّم فيها أنشطة هذه الشركات وممارساتها، وبخاصة تقصيرها في موضوع المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. فالإعلانات في الصحف المحلية، والحالة هذه تتشكل بالنسبة لها خط الدفاع الأول عن مصالحها، ومن غير الممكن أو المتوقع أن تخلى عنه بل ستعمد على تعزيزه، عبر المزيد من الإعلانات وربط استمرار بقاء وتطور الوسيلة الإعلامية بها وخاصة الإلكترونية منها.

رابعاً إن استمرار نشر الإعلانات بهذا الكم غير المعقول وغير البرر والمفهوم أحياناً يؤدي عملياً للتاثير على السياسة العامة للوسيلة الإعلامية ويفقدتها استقلاليتها تدريجياً

فالصحفيون العاديون في الصحف المحلية هم في الغالب من يتولى تحرير الصفحات الاقتصادية في وسائل الإعلام؛ لذا فالمعالجات الاقتصادية ما زالت ضحلة وغير مهنية. إن عقد مقارنة بسيطة وسريعة لحتوى الصحف الاقتصادية في الصحافة العربية والمحليّة تظهر الفوارق الكبيرة والملموسة بينهما، سواء من حيث المضمون وأسلوب المعالجة والتناول أو طريقة التحليل والاستنتاج وبناء التوقعات المستقبلية والهامش المتاح للمحللين والمعلقين الاقتصاديين.

العوامل المؤثرة على نزاهة المعالجات الاقتصادية

مع تطور وسائل الإعلام وزيادة تأثيرها في الصحافة اليومية المقروءة، بدأت العديد من الشركات الكبيرة في جميع القطاعات الاقتصادية تقوم بنشر نشاطاتها ونتائج أعمالها والتسويق لخدماتها المتعددة في الصحف المحلية. ولم يقتصر الإعلان على التعريف بالخدمات والسلع وتبيان فوائدها ومزاياها فحسب، بل ذهب بعيداً إلى النشر والإعلان اليومي حتى دون ذكر المنتجات والخدمات، من أجل أن يبقى اسم الشركة في أذهان القراء فحسب. كما لم ينحصر الإعلان بنصف صفحة أو صفحة، بل أخذ يتسع ليشمل ٢٠ صفحات عديدة لا يتجاوز عدد الكلمات فيها كلمة وفي أحياناً كثيرة دون ذلك. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تتسابق الشركات على نشر إعلاناتها على عدة صفحات في الجريدة الواحدة، مع أنه بإمكانها نشر نفس أنشطتها بعدد صفحات وتكلفة أقل مما تستلزمها عملية التسويق بالخدمة أو السلعة؟

يمكن للمتابع والمختص أن يعقد مقارنات بين إعلانات الشركات في الوقت الحالي وبين ما كانت تقوم به قبل نحو عقد من الزمان مثلاً !!. علماً بأن الشركات نفسها لم تغير أنشطتها أو تضفت سلعاً وخدمات نوعية جديدة ذات دلالة تستحق أن تأخذ هذا الحيز أو التحول الكبير في توسيع مساحة النشر والإعلانات وعلى أكثر من

مجموعة عوامل وعنصر أهمها:

١. حصول الأزمات الاقتصادية المتكررة ورغبة قطاعات واسعة من الجمهور معرفة ما يجري وتأثيره عليهم.

٢. إنشاء البورصة (السوق المالي) مما أوجد مبررات لوسائل الإعلام لنشر أخبارها وتقلبات الأسعار اليومية ورأي المحللين والمتخصصين والتوقعات المستقبلية. وهذه هي مما لا يمكن نشره ضمن الأخبار العادية؛ فلن يكن بد من تخصيص زوايا أو صفحات مستقلة ليتمكن القارئ والمختص والمستثمر والمضارب من البحث عن ضالته في مكان معين في الجريدة لمتابعة التقلبات السعرية في البورصات.

٣. إنشاء الكتل الاقتصادية على نطاق واسع، أسس منافسة تجارية ومالية وصناعية مما استلزم متابعتها ونشر أخبارها، وبخاصة فيما يتعلق بالجمارك والأسواق الحرة والقوانين والتشريعات للمقارنة فيما بينها، وكذلك حالات الإفلاس العديدة التي حدثت.

٤. رغبة قطاعات واسعة من الجمهور والمهنيين في متابعة وقراءة كل ما يتعلق بالأمور الاقتصادية في صفحة /صفحات معينة، دون البحث عنها في الصحف السياسية والاجتماعية والأخبار المحلية. بالإضافة إلى عامل المنافسة بين وسائل الإعلام نفسها لجذب القراء وزيادة التوزيع... الخ.

٥. اضطرار وسائل الإعلام المحلية (المقروءة تحديداً) لمحاكاة الصحف العربية التي سبقتنا في تخصيص الصحف والأبواب الاقتصادية، والمعالجات والتحاليل المالية الدورية، وتوظيف صحفيين مهنيين في المجال الاقتصادي.

لكل هذا بدأت وسائل الإعلام المحلية تخصيص صفحات اقتصادية مستقلة عن بقية الأخبار، لكنها ما زالت دون مستوىها في الصحافة العربية التي توظف طواقم ومحررين متخصصين في الصحافة الاقتصادية .

خشية من قيام وسائل الإعلام بنشر أخباره. والدليل على ذلك أن جميع حالات الفساد والاختلالات التي أعلن عنها النائب العام في وقت سابق وهيئة مكافحة الفساد، كانت موجودة ومعروفة على نطاق واسع، لكن لم تقم أية وسيلة إعلامية بالإشارة إليها ونشرها بسبب تضارب المصالح الواسع والمتشارك بين أصحاب الشركات ورجال الأعمال وناشرى ومالكي الوسائل الإعلامية. فالقارئ الفلسطيني كان يتبع مواضيع الفساد من خلال الصحف العربية والأجنبية والإسرائيلية، ولم تكتحل عيناه ولا مرة واحدة بقراءة أخبار الفساد وإظهار تضارب المصالح في الاقتصاد الفلسطيني في وسائل إعلامه المحلية؛ وهذا ما يجب الوقوف أمامه ومناقشته بحرية ومهنية. فهناك مؤسسات اقتصادية وشركات وصناديق استثمارية (بعضها مملوک للسلطة) لا تجرؤ أية وسيلة إعلامية الاقتراب منها ونشر أخطائها وأخبار الفساد المستثري فيها. والمأمول من الصحافة المحلية أن تلعب دوراً مسؤولاً ومهنياً في معالجة المواضيع الاقتصادية بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة، فمن حق المواطن الفلسطيني الإطلاع على ما يجري في وطنه وبخاصة مستقبل اقتصاده لكونه مرتبطاً بمستقبله.

أبرزها آنفاً) حالت دون تحقيق الأهداف المبتغاة من وراء معالجة الأوضاع الاقتصادية في وسائل الإعلام المحلية . ولأجل مستقبل أكثر حيوية ومهنية وحيادية في المعالجات الاقتصادية في وسائل الإعلام فإنه من المفيد تقديم المقترنات التالية: عقد لقاءات سنوية تناقش الجوانب المرتبطة بالإعلام الاقتصادي وإعداد صحفيين متخصصين في هذا المجال ومطالبة مالكي وناشرى وسائل الإعلام بإعطاء المحللين والصحفيين الاقتصاديين حرية كاملة في معالجة المواضيع ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، لضمان حق الجمهور في الإطلاع على حقيقة الأوضاع الاقتصادية وإرساء المزيد من الشفافية والنزاهة بتعطية الأخبار الاقتصادية والدفع باتجاه تشكيل لوبي ضاغط للدفاع عن حق الصحفيين بنشر أخبار الفساد والكشف عن تضارب المصالح بين مالكي وسائل الإعلام ورجال المال والأعمال وأصحاب ومديري الشركات التي بدأت تؤثر على السياسة العامة للوسيلة الإعلامية بشكل بات معه من الصعوبة بمكان إرساء قواعد الشفافية ومحاربة الفساد وكشف العمليات الواسعة لتضارب المصالح .

وقاد هذا الحال إلى نمو الفساد دون خوف أو

بالإضافة إلى تخليها عن حياديتها ومهنيتها؛ مما يجعلها تتسلق وراء رغبات وسياسات الشركات على حساب موضوعية المعالجة وحيادية التحليل وتحرير الأخبار الاقتصادية؛ مما يترتب عليه عدم وضع القارئ أو المستثمر في حقيقة ما تقوم به هذه الشركات من أعمال قد تضر بالاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد .

خامساً إن غياب النزاهة والشفافية لدى المؤسسات الصحفية المقرؤة والإلكترونية تحديداً يؤثر إلى حد كبير على هامش وأسلوب المعالجة . وهذا يعني أن هناك سقوفاً لا يمكن للصحفى المتخصص تجاوزها لتعارضها مع مصالح أصحاب الوسيلة الإعلامية؛ مما يحرم القراء من التحاليل الدقيقة والمهنية، وبالتالي نشر أخبار غير صحيحة أو عدم التطرق إليها كلياً مما يتعارض مع حيادية و الموضوعية الصحافة دورها في نشر الوعي ومكافحة الفساد وتضارب المصالح .

"المقترحات والتوصيات"

سجل الإعلام الاقتصادي المحلي خلال العقد الماضي خطوات ذات دلالة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. لكن عوامل عديدة (أشرنا إلى

I bad كتب المدرسة على



مدى لاعلام - عن موقع كيونتك: اعلنت شركة ابل عن تطبيق "ibooks 2" للايباد بما يجعل التعلم امراً مسليناً واكثر سهولة.

التطبيق الجديد يهدف جعل الايباد كتاباً مدرسياً الكترونياً تفاعلياً ومفيدة للطلبة والمدرسين حيث ستصبح الكتب وعلى النقيض من النسخ الورقية تفاعلية متقللة وقابلة للبحث عوضاً عن أنها ستحتوي مقاطع فيديو توضيحية هذا إلى جانب امكانية تكبير الرسومات والصور العلمية المدرجة فيها وبالتالي جعل التعلم على الايباد تجربة مسلية ومفيدة.

ومن المميزات الأخرى التي سيتيحها التطبيق الجديد تدوين الطالب بعض الملاحظات على بعض صفحات الكتاب أثناء القراءة كما سيمكن الناشرين من اجراء اختبارات قصيرة للقاريء لتمكينه من تثبيت ما تعلمته في عقله. وقد وقعت ابل شراكة مع اكبر ناشرى الكتب في امريكا وستتابع الكتب المدرسية ب نحو 15 دولاراً او ما دون ذلك وقد بات هذا التطبيق متاحاً حالياً.

حقوق الملكية الفكرية والنشر في الواقع الفلسطيني

هاني حبيب*

عام ١٩٢٤ صدر في فلسطين أول قانون لحماية الملكية الفكرية (حقوق المؤلف) في المنطقة العربية. القانون ظل ساري المفعول حتى عام ١٩٤٨.

اليوم ونحن نقف على مسافة تقارب قرنا من الزمان، لا قانون يحمي حقوق الملكية الفكرية، حقوق الملكية الفكرية أصبحت مستباحة بصورة غير مسبوقة خاصة بعد ثورة التكنولوجيا وشروع الصحافة الالكترونية.

تقريباً، هناك بعض الواقع تبدأ بالخبر بهذه الإشارة: اسم الموقع - غزة، ويختل للقارئ أن مكان الخبر أو مصدره، هو غزة، لتفاجأ أن الخبر مثلاً من لاهي والمفاجئة الأهم، أن الأخبار كلها تم تحريرها على هذا النسق، حيث تجد اسم غزة مرتفقاً باسم الموقع. ولتكشف، أن في الأمر تزييفاً واضحاً، وسرقة موصوفة عند قراءة الخبر، لكن الموقع نفسه، وكأنه مصدر الخبر.

وفي الغالب، يتم نسخ الأخبار كما هي حتى عندما تكون من مصادرها. وأكثر من ذلك، يمكن أن تجد نصاً في الخبر ذاته يكشف المصدر الحقيقي للخبر، عندما يتضمن على سبيل المثال: "أجاب فلان على سؤال مراسل الشرق الأوسط" ، مما يفضح ببساطة أن مصدر الخبر هو صحيفة الشرق الأوسط، وليس الموقع الذي انتهك حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالحقوق الصحفية. ذلك أن جريدة الشرق الأوسط تحترم أخبارها نقلًا عن وكالات الأنباء التي تشتهر لديها وتدفع مقابلًا مالية نظير هذه الخدمة، إلا أن الحديث عن هذا الأمر يتطلب مقالاً منفصلاً.

بعض الزملاء الصحفيين، يعتقد أن في الأمر جهلاً بالقوانين التي ترعى حقوق الملكية، لكنني أضيف أن ذلك يعود إلى الجهل بالتحرير الصحفي ومعرفة الناسخ الناقل، وعدم وجود قوانين أو تفعيل هذه

واختلفت قوانين حماية الملكية الفكرية المتعلقة بحقوق التأليف، حول مدة هذه الحماية. بعضها ينص على أن هذه الحماية تمتد إلى ما بعد وفاة المؤلف بثلاثين عاماً (من خلال الورثة) إلا أن اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الفكرية عام ٢٠٠٣، أجرت تعديلات بحيث تمتد حماية التأليف لسبعين عاماً بعد التأليف.

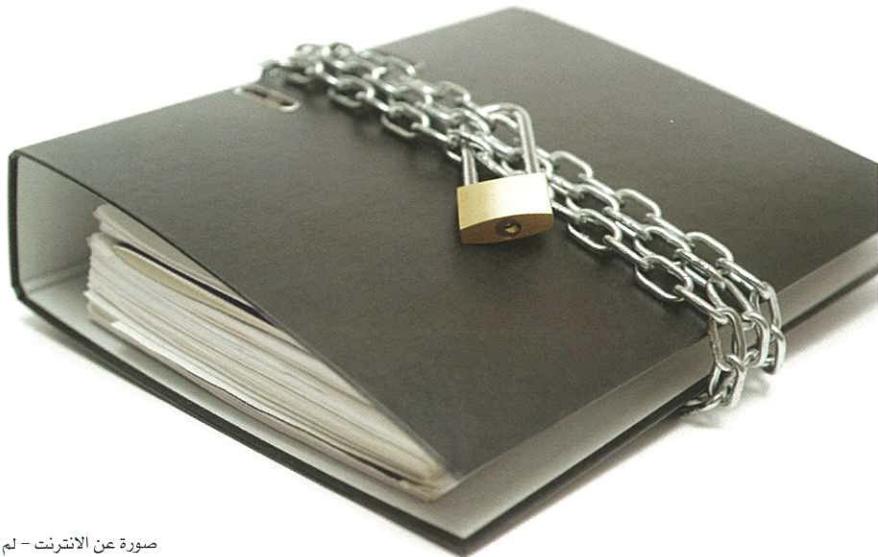
طرح مسألة ملكية وتصرف الأفراد والمجتمعات بالوثائق والمنتجات المتعلقة بالمعلومات إشكالية قانونية بالغة الحساسية، فهناك ضرورة توافر الفرص لحصول الأفراد على المعلومات (وفقاً للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية) تجاوز ضرورة المحافظة على سرية المعلومات وحقوق التأليف والنشر وعدم استقلالها.

وحقوق التأليف هي حقوق ذهنية اصطلاح على تسميتها بملكية الأدبية والفنية التي تعكس أفكار وابداعات أصحابها، وهذه الحقوق تدرج تحت نوعين من الحقوق: الحق الأدبي والمعنوي، حق الاستغلال المادي والتصرف بالمنتج الأدبي أو الفني. وتنطلق من حقوق المؤلف في النشر، منح مالك العمل الإبداعي الصلاحية في التصرف بالمنتج ومنع الآخرين من استقلاله دون إذنه، إلا أن الحماية القانونية التي تتعلق بحقوق التأليف والنشر، تشرط في المنتج الأدبي أو الفني أن يكون العمل أصيلاً ومبتكراً وجديداً في إطار ما، رقمي أو ورقي أو مفهومي أو أي شكل من أشكال الحفظ أو التداول. وأهم من ذلك أن يجسد هذا العمل فكرًا إنسانياً وليس مجرد جمجمة إحصاء رقمي يخلو من التحليل.

الموقع الإلكتروني الفلسطيني
في مدارس الصحافة وكلياتها، تعلمونا كيفية تحرير الأخبار نقلًا عن وكالات الأنباء. طرق تحرير الأخبار، تطورت مع جملة المستجدات التي حدثت في العقود الأخيرة، لكن الشكل التقليدي لتحرير الأخبار، كان يعتمد على ذكر المصدر (وكالة الأنباء) المكان والتاريخ، في مقدمة الخبر، وكانت على الشكل التالي كمثال: رووتر- القدس - ١٦ وبهذه الكيفية كانت بداية الخبر تجيب عن ثلاثة من الأسئلة الستة التي يتوجب أن يغطيها أي خبر، وبحيث لا يتضمن متن الخبر الأسماء أو التاريخ، فيقال (هنا) بدلاً من القدس، على سبيل المثال، هذا هو على الغالب ما كان متداولًا في تحرير الأخبار.

اليوم ونحن نراجع الأخبار التي تنشرها الصحف، لا نجد إلا القليل منها يعتمد هذه الطريقة، إلا أن بعض مواقع الإنترنت تعتمد لها

* هاني حبيب: كاتب واعلامي فلسطيني - غزة



صورة عن الانترنت - لم يتمكن من معرفة المصدر

القانون الفلسطيني

في فلسطين كان صدور أول قانون في المنطقة العربية لحماية حقوق المؤلف (صدر في عهد الانتداب البريطاني عام ١٩٢٤) ويكون القانون من ٣٧ مادة، وقد ظل ساري المفعول حتى ١٩٤٨ أي عند قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية باستثناء غزة والضفة الغربية، حيث تم تطبيق القوانين المصرية في قطاع غزة، والأردنية في الضفة الغربية، بينما عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى سن قوانين لحماية منتجاته وفقاً لقوانين الملكية الصناعية من دون أن تولي إسرائيل أي اهتمام للملكية الفكرية المتعلقة بحقوق التأليف والنشر بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وفي هذه الأثناء وتحديداً عام ١٩٨١ وقفت منظمة التحرير الفلسطينية على ميثاق الاتقانية العربية لحماية حقوق المؤلف، ومع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ قامت وزارة الثقافة بصياغة مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بهذا الشأن وأجرت عليها التعديلات بعد مناقشتها عام ٢٠٠٠؛ وتم بالفعل عرضها على المجلس التشريعي بالقراءة الأولى، إلا أن انذار الانقضاضة الثانية وتعطل المجلس التشريعي نتيجة الانقسام حال دون المصادقة على هذه القوانين.

أن الأكثر خطورة في ذلك أن استسهال نقل الأخبار يحد التشجيع على الإبداع والتدريب والحصول على مهنية صحافية حقيقة، كما أنه يصادر حقوق الغير بلا رقيب أو حسيب؛ لذلك يجب أن لا نفاخر بكثرة تعداد مواقعنا الإلكترونية التي لا تلتزم بالمعايير القانونية والأخلاقية الواجب توافرها بالضرورة، وهذا بطبيعة الحال ولحسن الحظ لا ينطبق على العديد من الواقع الجدية ذات المهنية العالمية والالتزام القانوني والأخلاقي؛ وهذه هي دون شك محل فخر واعتزاز، وهي على صعيد آخر مظلومة بالنظر إلى أن الشائع في الواقع الإلكتروني الفلسطيني يجعل من هذه الواقع التي ذكرتها مؤخراً، محدودة العدد قياساً بتلك التي استسهلت عملية اللصق والنسخ والسطو.

ما ذكر من أمثلة على نسخ الأخبار ينطبق في معظم الأحيان على كافة أشكال التحرير الصحفي الأخرى، وفي هذا السياق هناك جهل في تسخير مبدأ حرية الحصول على المعلومات وتدالوها كمبدأ يخضع للضوابط التي تسهل الانتشار والتداول من ناحية، إلا أنها تحفظ للمصدر الأساسي (المنتاج الأدبي أو الفني) حقوقه الأدبية على الأقل لناحية ضرورة ذكر المصدر.

صاحب الموقع أو المحرر على السطو على ملكية الغير بلا تردد. والمتابع لرصد وقراءة الأخبار من الواقع الفلسطيني سيتعود بعد وقت قصير على متابعة موقع محددة، ليس فقط لأنه اختار أفضلاها من وجهة نظره ولكن لأن أي خبر سيجده في نفس الصياغة والترتيب والأخطاء في معظم الواقع. فيكتفي متابعة موقع واحد لتحصل على معظم الأخبار، مما يوفر على المتابع رصد الواقع الأخرى.

تقول الزميلة هبة لاما في مقالتها المعونة: الواقع الإلكتروني أسيرة الاستساخ. مدى الإعلام العدد الثالث". في الغالب تكرر ذات الصياغة لنفس الخبر في غير موقع، وبالتالي فإن المتابع لا يجد اختلافاً في مضمون العديد من الواقع الإلكتروني، إلا في ترتيب الأخبار وموقع نشرها على الصفحة؛ وهكذا فإن التنوع في الطرح والصياغة يغيبان أيضاً عن معظم مواقعنا الإخبارية التي تحولت إلى مجرد وسائل نقل لذات الأخبار وليس صانعة لها كما يفترض بها أن تكون.

هذا ما يجعل فتح موقع إلكتروني بالغ السهولة وبقليل من التكلفة المفترضة، غير

الإعلام المحلي السوري في مواجهة الجزيرة

حنان أبو الفيلات*

الاستقلال السوري، فقد ذكرت "الجزيرة" المظاهرة الوحيدة المعارضة التي ضمت نحو ٤٠ شخصاً متوجهة مئات الآلاف المشاركون في مظاهرات مؤيدة للأسد.

وتصف قناة "الدنيا" فضائية "الجزيرة" القطرية بالكتب والتزييف وقلب الحقائق من خلال استخدامها مقاطع فيديو معينة واقتباس كلمات محددة منها تتناسب مع الفكرة التي تريد عرضها، مثل مقاطع الفيديو التي نشرها التلفزيون السوري عن المجموعات "الإرهابية"، فقد قامت "الجزيرة" بتشويه وجوههم واقتطاع كلمات محددة من كلامهم لتأكد على وحشية النظام السوري.

وبات من الواضح التحرير والتعبئة المباشرة التي تمارسها قنوات عربية مثل الجزيرة ضد نظام الأسد، ومن ذلك تكرار أخبار التعذيب ومشاهد قتل المدنيين واعتداء الشبيحة على المظاهرات السلمية، كل ذلك يعزز من كراهية المشاهد لنظام الأسد الذي كان قبل عدة أشهر وعلى نفس القناة مثلاً للنظام العربي المقاوم والممانع للسياسة الأمريكية والإسرائيلية، دون التطرق إلى القمع الداخلي وبوليسية النظام.

الصراع المحموم بين قناتي "الجزيرة" و"الدنيا" يستمر حتى في عرض الأخبار العاجلة، فالمتقل بين هاتين القناتين يلاحظ سعي قناة الدنيا مثلاً لتکذیب الأخبار العاجلة التي ترد على شاشة الجزيرة وموقعها، والأمر ذاته يحصل على قناة "الجزيرة". الجزيرة تورد خبراً عاجلاً حول انقطاع الماء والتيار الكهربائي ووسائل الاتصال لعدة أيام عن قرى الريف السوري، فترد قناة الدنيا على ما عرضته

بعد فضول من المنافسة بين فضائيي "ال العربية" و"الجزيرة" كأهم وأقوى القنوات في تعطية ما يُعرف بالريع العربي، دخلت قناة الدنيا السورية بقوة ميدان حرب إعلامية في مواجهة ما تبثه هذه القنوات عن الثورة السورية وبخاصة قناة "الجزيرة" القطرية.



تابعون بعد قليل اعترافات خلية إرهابية زودت بالسلاح و المال وبأوامر من جهات خارجية لتنفيذ المخطط التخريبي في سوريا
لارواح الشهداء الاشهار وتحيراً عن ترسيخ الحمة لو

www.Safahin.com

خصصت قناة الدنيا تقارير يومية تظهر فيها ما أسمته تزييف "الجزيرة" للحقائق والأحداث وعرضها بطريقة تتناسب مع السياسة القطرية، ففي مظاهرات جمعة التأييد التي خرجت في ١٢ محافظة سورية وبلغ عدد المشاركين فيها قرابة المليون، ذكرت الجزيرة الخبر على النحو التالي: "مظاهرات مؤيدة للرئيس في دمشق وحلب بالألاف" فيما لم تقم بتغطية مباشرة لهذه التظاهرات أسوة بتظاهرات المعارضة، كما يحصل حينما تعرض "الجزيرة" مشاهد قناة "الدنيا" على تقنيات "الجزيرة" في التضخيم أو التسطيح من شأن أحداث على حساب أحداث أخرى، ومن ذلك تغطيتها مظاهرات السورياء التي خرجت يوم عيد

* حنان أبو الفيلات: طالبة في قسم الصحافة - جامعة بيرزيت

تستخدمها الفضائيات العربية، التي تجاوزت أصول نقل الخبر لإعادة صناعة الواقع. ومما يدل على هذا ما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن تراجع شعبية الجزيرة بشكل كبير وواضح؛ وبخاصة بعد أحداث الثورة السورية، وأنها لن تعود لمكانتها السابقة مهما فعلت لأنها فقدت مصداقيتها.

ساهمت في وضع المشاهد العربي في قلب الحدث، لقد أصبح يسمع الادعاء ويستمع لنقيضه، وأحياناً الصورة بالصورة وليس فقط الكلمة بالكلمة.

ولم يعد المشاهد العربي ذلك المتلقى السلبي أو "الساذج" الذي يصدق كل ما يراه، بل بات واعياً لما يدور حوله. لقد أصبح أكثر وعياً بتقنيات العرض التي

"الجزيرة" بتکذیب الخبر وتعزز ذلك أحياناً باتصال مجھول يدعى صاحبه أنه من قرى الريف السوري نافياً ما عرضته قناة "الجزيرة" ومؤكداً أن الحياة طبيعية وكل شيء متاح!! وبالرغم من عدم تكافؤ أطراف هذه الحرب الإعلامية، نظراً لضخامة إمكانيات "الجزيرة" القطرية وجمهوريتها، فقد

مدى يشارك في اعمال المنتدى العربي للصحافة الحرة في تونس



وبين أبوغوش أن الشعب الفلسطيني وقوه الحياة والشبابية استهلمت ثورات الربيع العربي لتشديد مطالبتها بإنهاء الاحتلال وإنهاء الانقسام، موضحاً أن حرية الرأي والتعبير كانت إحدى أبرز ضحايا الانقسام، حيث عمل طرفا الانقسام على تجيير واستقطاب الأدوات الإعلامية، واتخذنا موقفاً معادياً من الصحافة الحرة والأصوات المستقلة.

وقدم عرضاً لجهود مركز "مدى" المتواصلة في الدفاع عن حرية التعبير والحرفيات الصحفية عبر رصده لانتهاكات بصورة يومية وشهرية وسنوية، ومتابعته الجهات المختصة، وسعيه لتوفير المساعدة القانونية للصحفيين، وإصدار نشرات متخصصة لتعريف الصحفيين بحقوقهم وواجباتهم بما في ذلك إصدار الدليل القانوني المساعد للصحفيين، وأصدره مجلة (مدى الإعلام) المتخصصة في شؤون الإعلام، وتشكيل ائتلاف موسع من قوى المجتمع المدني للدفاع عن حرية التعبير.

وشدد أبو غوش في ورقته على ضرورة التضامن بين الصحفيين والمدونين العرب في مواجهة الانتهاكات والتعديات المستمرة على حرية الصحافة.

تونس- مدى الاعلام: شارك المركز الفلسطيني للتنمية والحرفيات الإعلامية "مدى" في أعمال المنتدى العربي الخامس للصحافة الحرة، الذي عقد في العاصمة التونسية خلال الفترة ما بين ٢٢ و ٢٤ من شهر كانون الثاني ٢٠١٢.

وشارك في اعمال المنتدى الذي نظمه الاتحاد العالمي للصحف وناشرى الأنباء (WAN-IFRA) مندوبون عن المراكز والهيئات المدافعة عن حرية التعبير في فلسطين، ومصر، وتونس، والأردن، ولبنان، وسوريا، والعراق، وتونس، والمغرب، والبحرين، والسودان، ولبيا، واليمن، وممثلون عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحرية الصحافة والتغيير.

وجاء انعقاد المؤتمر في تونس وسط أجواء احتفالات الشعب التونسي بالذكرى الأولى لثورة الشعب التونسي التي اطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي وفتحت الآفاق الواسعة أمام الشعب التونسي وقوه الاجتماعية المختلفة للتعمق بحرياته التي حرم منها طوبلاً في ظل الدولة البوليسية التي أمعنت في قمع الصحفيين وانتهاك الحقوق والحرفيات العامة.

ومثل مركز "مدى" في اعمال المنتدى العربي للصحافة الصحفية نهاد أبوغوش عضو مجلس إدارة (مدى).

وقدم أبوغوش ورقة عمل خلال الجلسة المخصصة لبحث العلاقة بين تطورات الربيع العربي وحرية التعبير، استعرض فيها مختلف أشكال الانتهاكات والتعديات التي يتعرض لها الصحفيون والمدونون وأصحاب الرأي في فلسطين سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي وصفه أبو غوش بأنه "العدو الأول لحرية الصحافة" أو من قبل الأطراف الداخلية ممثلة بالسلطة المقسمة على نفسها في الضفة وغزة وكذلك مختلف الأجهزة ومراكز القوى في جناحي الوطن.

أعلام في الإعلام

محرر أول صحيفة فلسطينية..

الشيخ علي بن محمود بن محمد الريماوي

(١٩١٩-١٨٦٠)

آلاء مطربة

يعد الصحفي والأديب الشيخ علي بن محمود الريماوي^{*} من أهم رواد الصحافة الفلسطينية الذين عملوا في القدس في أواخر العهد العثماني وخلال الاحتلال البريطاني. وقد خلف الريماوي بصمة أدبية بارزة في تاريخ الصحافة الفلسطينية، وتعتبر جريدة "النجاح" المقدسية التي انشأها عام ١٩٠٨ من أهم الأعمال التي قام بها في المجال الصحفي حيث تعد من أوائل الصحف العربية في فلسطين.

مكانته في الصحافة

كان الشيخ علي الريماوي صاحب فكر إصلاحي اجتماعي، وقد عمل على النهوض بمستوى التعليم في البلاد، وشجع على تعليم المرأة وتحريرها من العادات الاجتماعية البالية، وقيل عنه إنه مصلح اجتماعي أكثر منه شاعراً، واتخذ مهنة الصحافة والشعر

ويفي أيلول من عام ١٩٠٨ أصدر جورجي النجاح محراً لجريدة "الغزال" الشهرية، حبيب حنانيا جريدة "القدس" التي كانت تضم أربع صفحات، وتتصدر مرتين أسبوعياً، ومحرراً للقسم العربي في جريدة "القدس الشريف" وهي أول جريدة صدرت في فلسطين سنة ١٨٧٦. كما أسهم خلال كل تلك السنوات في تحرير عدد من الصحف الأخرى وزودها بمجموعة كبيرة من قصائده ومقالاته.

الشيخ علي الريماوي

- ولد الشيخ علي الريماوي عام ١٨٦٠ في قرية "بيت رima" قضاء مدينة رام الله، وتلقى دراسته الأولية على يد والده الشيخ محمود الريماوي الذي كان أحد علماء عصره، وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة الرصاصية في مدينة القدس سافر إلى مصر لاستكمال دراسته في الأزهر، وبقي هناك مدة ١٢ عاماً حيث درس فيها أصول الفقه واللغة العربية وأدابها.
- اشتهر الريماوي في مصر بقرض الشعر، ونشر الكثير من قصائده في صحف القاهرة، ومجلة "المهل" المقدسية، التي انشأها الاستاذ موسى المغربي وهو من أحد رواد الصحافة الفلسطينية.
- بعد إكمال دراسته عاد إلى القدس وسكن فيها، وعين مدرساً للفقه وعلوم اللغة العربية في مدرسة "المعارف"، إلى جانب عمله الصحفي، وبخاصة لأن الصحافة لم تكن آنذاك تكفل لقمة العيش الكريمة.
- خلال السنوات السبعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وقعت عدة حوادث سياسية هامة، مثل حرب تركيا واليونان، وحرب تركيا وإيطاليا، وقد اشتغلت إثرها المظاهرات في مدينة القدس ضد الدول الأوروبية وسياساتها، وفي ذلك الوقت كان الشيخ علي الريماوي منتمياً إلى الشعراء والكتاب العرب الخفيين (الذين يكتبون بأسماء مستعارة، خشية على أنفسهم من الأوضاع السياسية التي كانت سائدة وتحد من حرية إبداء الرأي والتعبير) وكان أحد المشاركين في تلك الاحتجاجات والمظاهرات.
- عام ١٩١٩ وأثناء إحدى سفراته لقريته بيت رima التي ترتفع على جبل يشرف على البحر الأبيض المتوسط، وبسبب وعورة الطريق فإن الحنطور الذي كان يركبه لم يستطع أن يوصله إلى القرية، فأتم سفرته سيراً على الأقدام، وخلال ذلك جلس يستريح على جانب الطريق، وهناك أصيب بنزلة صدرية أودت بحياته ودفن في مسقط رأسه.

* أعد هذا الموضوع استناداً لرسالة دكتوراه اعدها الدكتور كمال الريماوي.



صاحب جريدة النجاح الشيخ على الريماوي

القوانين في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٥ أثّرها وخمسمائة صفحة، مما دفع الصحافة العربية الفلسطينية للتهكم على ذلك، وأطلقت على حكومة الانتداب لقب مصنع القوانين.

هذا وكانت غالبية الصحف العربية
الفلسطينية تضم أربع صفحات، وتتصدر
مرتين في الأسبوع في بداية الاحتلال.

الاحتلال وإزالة مفاهيم الحكم العثماني من أذهان الناس. لكن سلطات الانتداب البريطاني الحاكمة كانت تسرع إلى إغلاق لصحف التي حرضت ضدها وهاجمت تجزئة شرق العرب، وبخاصة في بداية الاحتلال.

يجوار هذا، فإن سلطات الانتداب تركت نسخة للانتقادات، فقد سنت على سبيل مثال قوانين هائلة، حتى تجاوز عدد صفحات

وسيلة لبيان آرائه وانتقاداته الاجتماعية.
أنشأ الشیخ علی الریماوی جریدة النجاح وهي
جريدة أسبوعية "سياسية، أدبية، علمية،
زراعية" صدرت في أربع صفحات، وباللغتين
العربية والتركية، وقد صدر العدد الأول منها
في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٠٨ وكانت تطبع
في مطبعة النجاح بمدينة القدس.

وقد نشرت جريدة "القدس الشريف" حين ذاك خبراً تزف فيه صدور جريدة جديدة في فلسطين، قالت فيه: "إن فضيلة الشيخ علي الريماوي حصل على امتياز جريدة تركية عربية دعاها بجريدة "النجاح" فترحب بهذه الرصيفة الكريمة، ونرجو لها الرواج في عالم الصحافة".

ويظهر أن جريدة "النجاح" لم تصدر بصورة منتظمة لمدة عامين، وكان هدفها على ما يبدو تحسين العلاقات المتهورة بين الحكومة التركية والعرب الذين أُغربوا عن خيبة أملهم من مبادئ الحرية التي أعلن عنها الدستور التركي، فقد كتب محرر الجريدة مقالاً تحت عنوان "العربية والتركية شقيقتان فما بالهما تختصمان"، وهو ما فند الآراء القائلة بأن الشعب التركي يعمل على خنق اللغة العربية ونشر التركية، ودعوة العرب إلى تعلم التركية كي يستطيعوا الترقى في المناصب الحكومية.

الصحافة الفلسطينية ما بين الحكم العثماني والبريطاني

لقد تأخر ظهور الصحافة الحديثة في القدس بالمقارنة مع عواصم دول عربية أخرى كالقاهرة وبيروت، إلا أن هناك عدداً بارزاً من أصحاب الأسماء الصحفية الفلسطينية الذين كان لهم دور فعال بتشييدها، حيث قاموا بإنشاء الصحف والمجلات الفلسطينية التي لم يكتب لها أن تستمر وتعمّر طويلاً حينذاك بسبب الأوضاع السياسية.

وبعد سقوط القدس، شجع الاحتلال البريطاني إصدار العشرات من الصحف بمختلف الاتجاهات، بهدف ترسیخ واقع

الصحافة والقانون

قانون العقوبات وحرية الإعلام في فلسطين

محمد أبو عرقوب*

هناك زاوية لا تزال شبه مظلمة، لا تحظى بالاهتمام الذي تستحق في السعي لضمان الحريات الإعلامية في فلسطين. جل الاهتمام ينحصر بقوانين الإعلام ويغفل قوانين أخرى. قانون العقوبات أشد سلباً وتهديداً للحقوق الإعلامية من قوانين المطبوعات والمرئي.

الزميل محمد أبو عرقوب يسلط الضوء على قانوني العقوبات الساريان في الصفة والقطاع، ويخلص إلى أن الحرية الإعلامية لن تتحقق (تشريعياً) دون تغييرهما، وأن الإصلاح القانوني للإعلام الفلسطيني لا يمكن أن يكتمل، دون إلغاء المواد التي تجرم الناس بعقوبات مغلظة في قضايا الرأي والتعبير والإعلام.

المحرر

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعهدت الدول الأعضاء باحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية.

لكن المشكلة تكمن في أن القانون الأساسي الفلسطيني، وإلى جانبه كثير من المعاهدات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وحقوق الرأي والتعبير والإعلام، صدرت بعد قانون العقوبات الانتدابي المطبق في غزة منذ عام ١٩٣٦ وقانون العقوبات الأردني المطبق في الضفة الغربية منذ ١٩٦٠؛ مما يعني أن نصوصاً عددة في قوانين العقوبات الفلسطينية، تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني وتلك المواثيق والمعاهدات، والخطير أن قوانين العقوبات تلك نصت على الجزاء الجنائي قبل الجريمة.

وتحاول هذه المقالة تسليط الضوء على أهم المواد القانونية الموجودة في قوانين العقوبات المطبقة في فلسطين، للتأكد على حقيقة أن الإصلاح التشريعي والقانوني للإعلام الفلسطيني لا يمكن أن يكتمل، ما لم يبدأ من إلغاء المواد التي تجرم الناس بعقوبات صارمة ومغلظة في قضايا الرأي والتعبير والإعلام.

حقوق المواطنين والتعامل معهم بشكل يصون كرامتهم وحرفيتهم المنوحة لهم بموجب القانون الأساسي، وبموجب مواثيق حقوق الإنسان الإقليمية والدولية أيضاً. لأنه وكما جاء في الفقرة الثانية من تلك المادة فإن السلطة الفلسطينية " تعمل دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".

ولأن السلطة الفلسطينية لا تملك العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فإنها لا تستطيع التوقيع على عدد من أهم المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أنها أذمت نفسها باحترام معايير حقوق الإنسان الدولية من خلال عضويتها في اتفاقية الشراكة (اليورو- متوسطية)، المعروفة باسم (مسار برشلونة)، وهي عبارة عن إطار من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض المتوسط.

ووفقاً لإعلان برشلونة الموقع في تشرين الثاني عام ١٩٩٥، الذي يُعد بمثابة القاعدة لمسار برشلونة، فقد تعهدت الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقية بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة

لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن إصلاحات في البيئة التشريعية والقانونية للإعلام الفلسطيني، ما لم يكن هناك تحرك حقيقي نحو إلغاء قوانين العقوبات الفلسطينية السارية (قانون العقوبات الانتدابي رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ المطبق في غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية)، ومراعاة مشروع قانون العقوبات الفلسطيني الجديد الذي لم يقر بعد الحقوق والحقوق العامة للمواطنين، وأهمها حرية الإعلام وحرية الرأي والتعبير وعدم المساس بها.

بشكل عام فإن الفلسفة التي تقوم عليها قوانين العقوبات هي حماية المجتمع وقيمه من الجريمة، لكن ذلك لا يمكن أن يكون كافياً ما لم تتبع هذه الفلسفة من أسس حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية.

وتنص المادة (١٠) من القانون الأساسي الفلسطيني في الفقرة الأولى منها على أن "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام"، أي أنه يجب احترام

* محمد أبو عرقوب: صحفي وباحث - رام الله

كل من أذاع في الخارج أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تقال من هيبة الدولة أو مكانتها. والمادة (١٥٠) تعاقب بالجليس مدة ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تزيد على ٥٠ دينارا لكل من كتب أو خطب بقصد إثارة التعرّفات المذهبية أو العنصرية بين الطوائف. إن هذه المواد تجعل من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ سالبا لحرّيات الرأي والتعبير وبالتالي سالبا حقيقية لحرّيات الإعلام في فلسطين. ويظهر مدى التشدد في عقوبات قضايا الرأي والتعبير، هذا بالإضافة إلى الاستخدام المفرط في المصطلحات الفضفاضة التي تقبل التفسيرات المختلفة. وهذا الأمر يضع الصحفي أمام حواجز تمنعه من الدخول والخوض في القضايا السياسية أو المحلية التي يمكن أن تقسر بناء على المواد سالفه الذكر.

كما لا بد من الإشارة إلى أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لسنة ١٩٩٥ نص في مواد العقوبات الواردة فيه على مراعاة العقوبات الأشد الواردة في أية قوانين أخرى، وهذا يعني ربطا قويا بين قانون المطبوعات والنشر وقوانين العقوبات الفلسطينية؛ وذات الأمر ظهر جليا في مقترن قانون الإعلام المرئي والمسموع المدرج على أجندة الحكومة الفلسطينية لإقراره بصيغة قرار بقانون بعد أن يوقع عليه الرئيس الفلسطيني.

الذم والقدح

إن المشكلة المستحقة في قوانين العقوبات المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتعلق بجريمة الذم والقدح، التي لها علاقة تشابكية مع الإعلام ورسائله بشكل يهدد حرّياته ويقوضه. وهذا الأمر مدعاه لحماية إعلامنا من هاتين الجريمتين الواردتين في قوانين العقوبات.

ودون الخوض في تفاصيل كثيرة، فإن قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية عالج الجرائم الماسة بالشرف في المادة (٣٥٨) والمادة (٣٦٧) تحت

الافتراض بأن الشخص الذي نشرها قد نشرها بنيّة الفساد، غير أنه يجوز للمتهم أن يرد هذا الافتراض إذا ثبت أنه لم يقصد من نشرها أن يكون لها مثل هذا الأثر". ويظهر جليا أنه من السهولة بمكان محاكمة الصحفي الذي يوجه النقد إلى الحكومة أو المسؤولين أو أي فعل باعتباره قام بذلك "بنيّة الفساد"، وبالتالي قد يحكم عليه بارتكاب جنحة. وبلا شك فإن هذا الأمر يؤدي بالإعلاميين وعوّم الأفراد إلى الخوف من التعبير عن آرائهم خشية اعتبارها "بنيّة فساد"؛ وبالتالي فإن هذه المادة تعيننا مرة أخرى إلى مسألة المصطلحات الفضفاضة في القوانين الناظمة للإعلام أو التي لها علاقة بالحرّيات؛ إذ إن النتيجة الحتمية مثل هذه النصوص هي تامي الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين والناس.

قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

يعمل بهذا القانون في الضفة الغربية وهو قانون أردني، غلط العقوبات في قضايا الرأي كما أنه تشدد في فرض القيود للحرّيات. وقد عاقب القانون بموجب المادة (١١٤) بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات كل من حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو غير ذلك أن يقطع جزءاً من الأرضي الأردنية ليضمها إلى دولة أجنبية. كما عاقبت المادة (١١٨) من القانون المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من أقدم على أعمال أو كتابات فرعّض المملكة لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية.

أما المادة (١٢١) فقد عاقبت بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ دينارا كل من يحرّض بالوسائل المذكورة في المادة (١١٨) لحمل جنود دولة أجنبية موالية على الفرار أو العصيان.

وعاقب المادة (١٢٠) والمادة (١٣١) بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من ينال بالدعاه من هيبة الدولة ومن الشعور القومي في المملكة زمن الحرب.

أما المادة (١٣٢) فتعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ٥٠ دينارا

نية الفساد في القانون الانتدابي

لقد وضع قانون العقوبات الانتدابي رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ (الذي يعمل به في قطاع غزة) قيداً صارمة على حرية الرأي والتعبير وحرّيات الإعلام وحق الناس في المعرفة. وقد وضعته الحكومة البريطانية أثناء حكمها الانتدابي لفلسطين، واعتمدت مواده على الاقتباس من التشريع الفرنسي المعروف بشدّه آنذاك تجاه جرائم الرأي والتعبير والإعلام وغلظ العقوبات فيها.

وبنظرة أكثر عمقا فإن المادة (٥٩) من هذا القانون تعتبر أن كل من يقوم بالأفعال التالية يرتكب جنحة يعاقب عليها وهذه الأفعال هي:

١. كل من قام أو حاول أن يقوم بفعل بنيّة الفساد، أو أعد العدة، للقيام بذلك الفعل، أو تآمر مع شخص آخر على القيام به.

٢. كل من أذاع أفالضاً، أو طبع أو نشر أو أخرج مطبوعاً، ينطوي على نية الفساد.

٣. كل من استورد أي مطبوع ينطوي على نية الفساد، إلا إذا لم يكن لديه سبب يحمله على الاعتقاد بأن ذلك المطبوع ينطوي على نية الفساد.

وقد نصت المادة (٦٠) في البند الأول منها على أنه "ولإفشاء الغاية المقصودة من المادة السابقة (٥٩) يراد بـ"بنيّة الفساد" النية المنطوية على إيجاد الكراهية، الإزدراء أو إيقاظ شعور النفور، من شخص جلالة الملك، أو من الدولة المنتدبة، أو من المندوب السامي، بصفته الرسمية أو من حكومة فلسطين القائمة بحكم القانون أو من سير العدالة، أو النية المنطوية على تحريض أو تهديد أهالي فلسطين على محاولة إيقاع أي تغيير في أي أمر قائم في فلسطين بحكم القانون، بغير الطرق المشروعة، أو على إيقاظ الاستياء أو النفور بين أهالي فلسطين، أو على إثارة البغضاء والعداوة بين مختلف فئات الشعب في فلسطين".

كما بينت ذات المادة في بندتها الثاني أن "الأفالضا التي يُحتمل أن يكون لها إما دلالة أو تلميحاً أو تهويها أو ضمناً أي أثر مما ذكر في الفقرة الأولى من هذه المادة، تدعى إلى

أمر إلى شخص". لكن غالبيتها اتفقت على وقوع الجريمة ولو تم الإسناد في معرض الشك والاستفهام.

لقد حوكم كثير من الصحفيين بجريمة الذم أو القذح، بعد أن فسرت المحاكم مضموناً مفادهم الإعلامية المنشورة على أنها ذم أو قذح، وقد أوقع القانون على الدام عبء إثبات صحة ما أسند إليه الشخص الآخر، شرط أن يكون الفعل موجباً للعقوبة في حال صحته أو أن نشره يحقق المصلحة العامة. والخطير في الأمر أن القانون اعتبر أنه حتى لو لم يذكر اسم الشخص المسند إليه الفعل، وكانت الدلائل والقرائن تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه الشخص المقصود وقعت جريمة الذم وكأنه ذكر اسم الشخص.

وأختلفت القوانين العربية في تعريف جريمة الذم وهو بالجملة استناد مادة معينة إلى شخص (ولو في معرض الشك والاستفهام) من شأنها أن تطال من شرفه وكرامته، ما يفرق بين جريمة الذم والقذح أن الذم هو إسناد مادة معينة أو فعل معين إلى شخص، في حين أن القذح هو كل لفظة ازدراء أو تحقر أو سباب، وكل تعبير أو رسم ينمُ عن التحقر شرط أن لا ينطوي على نسبة فعل معين أو أمر ما إلى شخص.

وقد اختلفت القوانين في تسمية هذه الجريمة، فبعضها ذهب إلى تسميتها قذفاً أو تشهيراً. مع الاختلاف أيضاً في الألفاظ المستخدمة في التعريف؛ فبعض القوانين عرفت الذم بأنه "إسناد مادة معينة إلى شخص" وبعض الآخرين من هذه القوانين استخدم عبارة "نسبة ذكر اسم الشخص.

عنوان الذم والقذح والتحقير، واعتبر القانون أن الذم جريمة يمكن أن تقع على الفرد العادي أو على السلطة العامة من خلال وقوعها على الموظف العام أثناء قيامه بأعمال وظيفته، أو على إحدى الهيئات الرسمية أو المحاكم. والمقوية في كلتا الحالتين، لكن فعل الذم يبقى نفس الفعل مع اختلاف المجنى عليه. وبالدخول مباشرة إلى علاقة الإعلام بهذه الجرائم فإن القانون المذكور اعتبار أن جريمة الذم أو القذح قد تقع بواسطة المطبوعات، وشرطه أن يقع بواسطة الجرائد أو الصحف اليومية أو الموقوتة، أو بأي نوع من المطبوعات ووسائل الإعلام الأخرى، لكنه استثنى في بعض الحالات واستناداً إلى المادة (١٩٨) وقوع جريمة الذم إذا كان موضوع الذم صحيحاً ويعود نشره بالفائدة على المصلحة العامة.

التوقيع على اتفاقية حول حق الوصول للمعلومات

رام الله - مدي الاعلام: وقع المركز الفلسطيني للتنمية والحرفيات الإعلامية "مدى" ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة "ديكاف" اتفاقية شراكة بين الطرفين في إطار مشروع حول حق الوصول إلى المعلومات في فلسطين. وقد وقع الاتفاقية رولاند فريديريك مدير مركز جنيف "ديكاف" في فلسطين. و الدكتور غازي حنانيا رئيس مجلس إدارة مركز مدي.

ويهدف المشروع زيادة وعي الصحفيين بالمبادئ الأساسية لحق الوصول إلى المعلومات، والضغط باتجاه إقرار قانون عصري حول هذا الحق في فلسطين. ويتضمن ذلك استشارة عدد من الصحفيين والخبراء القانونيين المحليين والدوليين، لضمان انسجام القانون مع المعايير الدولية المتعلقة بهذا المجال.

وثمّن مدير مركز "مدى" موسى الريماوي التعاون مع مركز جنيف "ديكاف"، وقال: "إن إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات في فلسطين سيؤدي إلى تعزيز حرية الرأي والتعبير، وسيتيح الفرصة للمواطنين وللصحفيين الاطلاع على المعلومات التي تهمهم وفقاً للقانون، كما سيساهم في تطور الصحافة الاستقصائية في فلسطين".

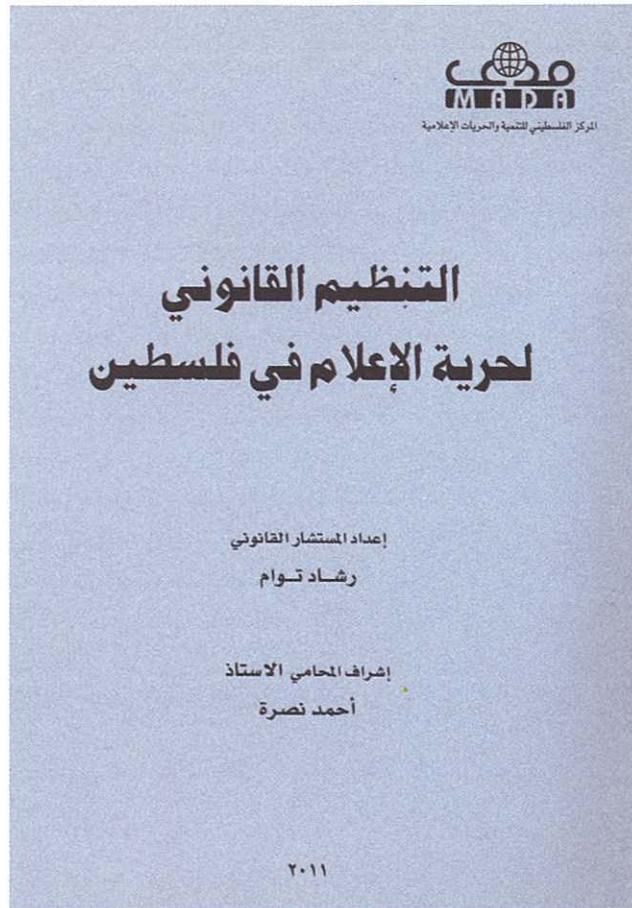
من جهته قال نيكولا ماسون نائب مدير مركز جنيف "ديكاف" في فلسطين بأن الوصول إلى المعلومات هو حق لكل مواطن، خاصة المعلومات التي تمتلكها المؤسسة الأمنية، وإقرار قانون يتماشى والمعايير الدولية الفضلى يسهم في تعزيز الشفافية والرقابة على القطاع الأمني في فلسطين.

الجدير بالذكر أن المركزين (مدى وديكاف) قد تعاونا سابقاً في إنشاء موقع إلكتروني متخصص "المرصد" الذي يسلط الضوء على مواضيع تتعلق بإصلاح وحكومة القطاع الأمني الفلسطيني من خلال رصد ومتابعة ما ينشر في وسائل الإعلام الفلسطينية والمحلية والدولية وإعادة نشرها على الموقع www.masrad.info.

قراءة في كتاب

"التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين"

* د. أحمد سويطي



الناشر: المركز الفلسطيني للتنمية والحقوق الإعلامية
(مدى)، رام الله، كانون الثاني / ديسمبر ٢٠١١.

المؤلف: رشاد تواهم، مستشار قانوني، منسق العيادة القانونية ومحاضر في القانون والعلوم السياسية بجامعة الخليل.

حجم الكتاب: ١٢٥ صفحة من القطع الكبير.

الكتاب موضوع المراجعة، كتاب متخصص في التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين، له طبيعة خاصة من خلال ربطه بالحالة الفلسطينية الإعلامية، وبالتركيز المباشر على ماهية الإعلام باشتراطاته المتعددة المستمدة من النظرية العامة لحقوق الإنسان. الكتاب مقدم للباحثين في المجال القانوني والسياسي والإعلامي، ولطلبة كليات الحقوق والإعلام والعلوم السياسية، ويقدم للدارسين والمحترفين في القانون والإعلام فريدة لترسيخ مفهوم الحريات والحقوق الأساسية من خلال ربطها المباشر بالقوانين ذات العلاقة في فلسطين وتعزيز معرفتهم في هذا المجال.

ناقشت المؤلف موضوع التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين وأهميته كضمانة لحقوق والحقوق، وأدبيات إنشائه في الوقت الراهن، لما يثيره من إشكاليات لا بالنسبة للمتخصص في القانون أو الإعلام فحسب، بل للمواطن الذي يسمع عن التنظيم القانوني لحرية الإعلام بما هو مرتبطة به من مصلحات قانونية وإعلامية، وقد لا يعي المقصد بها. ناقشت المؤلف في كتابه الإطار النظري والقانوني لحرية الإعلام والتنظيم القانوني لها مؤسلاً لذلك بمجموعة من الضوابط القانونية يتصدرها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل ومشروع دستور دولة فلسطين، بالإضافة للقوانين الخاصة ذات العلاقة.

المؤلف بين العديد من الخطوات ذات الأهمية البالغة لخلق تنظيم قانوني متقدم لحرية الإعلام في فلسطين، وقام بمناقشتها وطرحها بأسلوب متراوحة يقدم فيه من المعلومات التي تؤدي إلى تلك الملاحظات والنتائج التي طرحتها والأفكار التي ناقشها، منها على سبيل المثال لا الحصر، ما هو متصل بمشاريع القوانين الخاصة بالإعلام (ص: ٥١-٤٠)، مبيناً

النصوص القانونية المختلفة في العديد من القوانين السارية في فلسطين والمرتبطة بشكل مباشر / أو غير مباشر بالتنظيم القانوني لحرية الإعلام. الكاتب استطاع من خلال هذا المحور الباحثي تصوير الفسيفساء القانونية التي توافر ضمن القضاء القانوني الفلسطيني لحرية الإعلام وتُشكل للإعلامي إمكانية العمل ضمن هامش - ولو ضيق - من الحرية. المؤلف تناول موضوع الكتاب بشكل مباشر، محاولاً الابتعاد عن الشروحات والمبررات الفقهية قدر الإمكان للعديد من النظريات المرتبطة بالتنظيم القانوني لحرية الإعلام، دون أن يؤثر ذلك على ثراء الكتاب علمياً، في حين يؤخذ عليه عدم التعمق في بعض المواضيع، ومن ذلك ما هو متعلق بالمفهوم النظري للحماية الجزئية للتنظيم

* الدكتور احمد سويطي: استاذ القانون في جامعة الخليل

كان الكاتب في دراسته للموضوعات التي قمنا ببيانها أعلاه موضوعيا، قام بتناول كافة القضايا من زاوية واضحة دون أن يحاول التأثير على القارئ بأن يتبنى وجهة نظره، نلاحظ أنه ترك لقارئ هذا الكتاب حرية التحليل والتصور للعديد من النقاط بعد أن قام بعرضها بصورة علمية. كما وثق الكاتب مصادره وحاول أن يعرض بحيادية النقاط الرئيسية في الكتاب.

في موضوع هذا الكتاب (التنظيم القانوني لحرية الإعلام) يوجد الكثير من الكتب، وبخاصة في الدول العربية المجاورة، وهي كتب ذات قيمة علمية عالية. إلا أن ما يميز هذا الكتاب محاولة ربط موضوعه بالواقع الفلسطيني وبالنظام الدستوري. هذا الأمر يعطي الكتاب خصوصية يمتاز بها أمام الكتب الأخرى في ذات الموضوع.

استخدم المؤلف المنهج الوصفي التحليلي. أسلوبه واضح ومبادر ولغة الكتاب سلسة والأفكار متسللة، وقد قدم الحجج القانونية في كل مسألة تحتاج لإقناع دون أن يكون متعسفاً في ذلك. إلا أن الكاتب أحياناً قد غفل تناول مسائل ذات أهمية ومنها على سبيل المثال ما هو مرتبط بموقف محكمة العدل العليا من بعض المسائل المتعلقة بحرية الإعلام. الكتاب يسهم في سد بعض الثغرات التي تعتري ميدان البحث في التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين. وبعتبر الكتاب تميزاً في مضمونه فلسطينياً، وقد استطاع الكاتب أن يتحقق أهداف الكتاب: بأن يزود المشرع وصانع القرار بتوصيات تفیدية لإصلاح وتطوير النظام القانوني للإعلام الفلسطيني، وأن يكون دليلاً للإعلاميين حول حقوقهم المكفولة قانوناً، ويوضح لهم مدى الفجوة بين التنظيم القانوني الفلسطيني والمعايير الدولية ذات الصلة، كذلك نجح الكاتب على الصعيد الأكاديمي في أن يرشح هذا الكتاب كمادة مرجعية وقراءة مساعدة لتدريسيها في الجامعات الفلسطينية، وهو ما أوصي به.

القانوني لحرية الإعلام، حيث كان بالإمكان التعمق بذلك أكثر بما ينسجم ومفهوم الحرية والممانعة لتلك الحرية.

إن حياد الكاتب في إبداء رأيه في ما تم تناوله من نصوص قانونية أمر غير مستحسن، فبعض المواضيع تحتاج إلى تطوير الأفكار أكثر مما تم بيانه، وتحتاج إلى تأصيل تترسخ به الأفكار في ذهن القارئ، وبخاصة لأن في الأمر جانباً فلسفياً واجتماعياً مرتبطاً بسياسة تشريعية لم يأت الكاتب عليه أثناء تطويره للأفكار التي طرحتها. من الأمثلة على ذلك عندما تم تناول "تحليل التنظيم القانوني لحرية الإعلام في الجوانب الدستورية والحقوقية" (ص: ٥٦ وما يليها)، وذات الأمر بالنسبة لـ "حرية الإعلام والنظام الإداري" (ص: ٧٢ وما يليها).

تكمن خصوصية هذا الكتاب بأنه الكتاب الأول الذي يتناول بشكل متخصص ومحترف وشامل التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين باستخدامه الأسلوب المجرد في شرح المفاهيم وتحليلها وربطها بأصوليات الفكرة الإعلامية ذات التنظيم القانوني المؤدي إلى حرية تحقق الهدف المنشود لدور الإعلام في المجتمع وترسخ مفهوم دستوري، حيث يعتبر أن الإعلام هو سلطة دستورية رابعة تقوم عليها الدول التي تشد سيادة القانون باعتباره فلسفة وجود لا مجرد وسيلة للبقاء.

الكاتب لم يتبع ذات الأسلوب الذي اتبعه أقرانه من حاولوا الكتابة في ذات المجال، من حيث تقسيم البحث وطريقة العرض المرتبطة بهيكلية البحث: تناول في الفصل الأول من الكتاب الإطار النظري والقانوني، مبيناً في المبحث الأول التنظيم القانوني المرتبط بذلك الإطار، ومتناولاً في المبحث الثاني خصوصية فلسطين في تكوينها لإقليم قانوني لحرية الإعلام. أما في الفصل الثاني فجاء محللاً ذلك التنظيم القانوني لحرية الإعلام، متناولاً في المبحث الأول تحليلاً دستورياً وحقوقياً لذلك التنظيم القانوني، وأما في المبحث الثاني فقد تناول فيه حرية الإعلام والنظام الإداري.

أسرع كاميرا

كشف فريق من العلماء عن أسرع نظام تصوير في التاريخ حسبما نقلت وسائل إعلام عن مجلة نيتشر (Nature) العلمية.

ويمكن للكاميرا التي تضاهي سرعتها سرعة الضوء التقاط نحو ٦ ملايين صورة بالتالي في الثانية الواحدة.

وتعمل هذه الكاميرا باستعمال نبضة من الليزر تتشير في الفضاء حيث تمدد في نفس الوقت وبعدها تُعقب إلكترونياً ولا يتعدى طول هذه النبضة جزءاً من مليون مليون جزء من الثانية لكنها تحتوي على قدر كبير من الأطيف اللوني.

وقد اشرف على تطوير الكاميرا التي يطلق عليها سيم (وتعني التصوير المشفر زمنياً والمكبر) فريق من العلماء يرأسه الأستاذ بجامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس بهرام جلالی.

ويشتغل هذا الفريق حالياً على تطوير هذه التقنية لتحسين التصوير ثلاثي الأبعاد حتى يصير بنفس الدقة، وحتى تبلغ درجة الوضوح إلى ١٠٠ ألف بكسل لكل صورة.

وقال رئيس الفريق العلمي الذي اشرف على تطوير هذه الكاميرا بهرام جلالی: "إن الخطوة القادمة ستكون تحسين وضوح فضاء الصورة حتى نستطيع أن نلتقط صوراً في غاية الوضوح لبنية الخلية الداخلية".

السلوادي... إرادة قهرت الإعاقة

*أحمد ملحم

كان ذلك مساء السابع من تشرين الثاني عام ٢٠٠٦، رصاصة تسبق خطوات الصحفي أسامة السلوادي بينما كان يغلق نافذة مكتبه، سَهُمْ من نار يخترق الجسد من أسفل ويمزق المعدة والطحال والحجاب الحاجز ويستقر قرب العمود الفقري، هكذا أصبح المقعد المتحرك جزءاً من جسد السلوادي.

تلك الرصاصة أطلقت أثناء مسيرة تأبين لأحد الشهداء، الرصاصة أبكت السلوادي مقعداً بقية عمره لكنها لم تهزم إرادته.



في صدري، ما زال يقع حتى الآن في الجهة اليسرى بالقرب من القفص الصدري".

الأخطاء الطبية هذه أثرت بشكل كبير على وضع السلوادي الصحي؛ مما استدعى تدخل مكتب الرئيس محمود عباس، واتحاد الصحفيين الأجانب من أجل نقله إلى أحد مستشفيات إسرائيل لتلقي العلاج، الأمر الذي

"بعد هذه الاصابة دخلت إلى مستشفى رام الله الحكومي، وبقيت في غيبوبة تامة مدة ٤٠ يوماً، تدهورت صحتي خلال ذلك نتيجة عدة

أخطاء طبية أضيفت لاصابتي، حيث أصبت بتلوث في الدم، نتيجة تلوث غرفة العمليات، وخضعت لعدة عمليات لإصلاح الرئة، انتهت إحداثها بنسيان الطاقم الطبي "مشروطاً"

"الإصابة والإعاقة قلتا حياتي رأساً على عقب، لكن ليس بالضرورة للأسوأ" يقول السلوادي الذي كانت إصابته بوابة لسلسة امتحانات قاسية لصلابة الإرادة والقدرة على النجاح وشق طريقه من جديد.

*أحمد ملحم: اعلامي - رام الله.



المصور الصحفي أسامة السلوادي

- ولد في رام الله عام ١٩٧٣، متزوج وله ٢ بنات.
- يعمل في التصوير منذ ٢٠ عاماً.
- مسؤول التصوير لوكالات جاما الفرنسية بالضفة الغربية.
- أسس عام ٢٠٠٤ وكالة أبولو، وهي أول وكالة تصوير في فلسطين.
- بعد إصابته عام ٢٠٠٦ أصدر مجلة وميسيض المتخصصة بالتصوير.
- شارك في العديد من المعارض محلية ودولية وحصل على العديد من الجوائز المحلية والعربية والدولية.

رفضته سلطات الاحتلال في البداية "لأسباب أمنية"؛ لكنها وافقت لاحقاً، حيث تم علاجه، لكنه أفاق من كابوس العلاج ليجد نفسه أمام كابوس الشلل بقية العمر.

حكاية السلوادي لم تنته عند هذا الحد، فبعد استيقاظه من غيبوبته، وتجاوزه مرحلة الخطر، اضطر للدخول في مرحلة تأهيلية استمرت ٦ شهور، عاد بعدها إلى بيته وعائلته على كرسي متتحرك، ليبدأ حياة جديدة.

"بعد الإصابة كان أمامي خياران: إما الاستسلام وتوقف حياتي، وإما أن أتحدى نفسي والمجتمع واقهر الإصابة؛ لذا قررت العودة إلى عملي وحياتي رغم الصعوبات والضغوطات التي واجهتني. صعوبات في العمل، وأحياناً نظرة الشفقة من البعض، وهو الأمر كنت أرفضه. لم أستسلم، وقاومت هموم الحياة، وحققت إنجازات لم يتحققها أشخاص أصحاب"، يقول السلوادي.

ويضيف: "تابعت عملي في الصحافة والتصوير، وتدرب المصورين والتعليم، بالإضافة إلى الدفاع عن قضايا ومشاكل الصحفيين والمعاقين التي وجدت بينها تشابهاً كبيراً، فالصحافي منمنع من الوصول للمعلومة، والمعاق منمنع من الوصول إلى أماكن كثيرة، وممارسة الحياة كالآخرين، والبلد غير مؤهلة ولا توفر الإمكانيات لحياة المعاقين".

ويحمل السلوادي على قانوني الإعلام والمعاقين غير المطبقين، كما يلوم "قصير نقابة الصحفيين، والاتحادات الدولية والعربية التي تدعى أنها تدافع عن الصحفيين، دون أن تقوم بشيء على أرض الواقع" ويقول: "لم أر أي تضامن محلي أو دولي معى، ولم أر أي مؤسسة دافعت عن حقى، والسلطة لم تقم بمحاسبة من أطلق النار علىّ، رغم أنه معروف لهم، وهو الآن حر طليق، وأنا أسير بواسطة الكرسي المتحرك". وبعد ٥ سنوات على إصابته وإعاقةه دون أن تقوم الأطراف المعنية (القضاء والقانون) بتحصيل حقه، وتعويضه عن الضرر الذي لحق به، ومحاسبة المسؤول عن ذلك فإن السلوادي يلوح باللجوء إلى القضاء الدولي،

ويقول: "السلطة اعتقلت من أطلق النار على أمر جارح أكثر من الإصابة والإعاقة". وتبثب بأصابتي، وأطلقت سراحه، دون أن تتم محاسبيته، ولذلك لن أتردد باللجوء إلى القضاء الدولي، حتى لو كان من أجل مقاضاة قهر المستحيل". الإعاقة كانت تحدياً كبيراً، والكرسي أحد عوائق الحياة التي يمكن تحاوزها، لكنه ليس المعيق للحياة، فالمعاق يتحاوزها، بينما يُنظر إلى المعاقين أو بنظره هو من يتعامل مع الناس كمعاقين أو مشلولين".

ويشدد السلوادي على أنه سيقى مدافعاً عن قضايا الصحفيين والمعاقين، والعمل على تطوير مهنة التصوير في فلسطين، والسعى لإنشاء جسم للمصورين الصحفيين للارتفاع بهذه المهنة، وتوفير التدريب اللازم من يحتاجه.

محمود عليان .. وليلة الحج في القدس

الأاء مطربة



الصورة الفائزة

محلة فإن العباء على أكتافنا أثقل من غيرنا، لما نقوم به من نقل لواقعنا المهمش والصور غير المعروفة لتراثنا الشعائري والديني الراسخ عبر أجيال طولية. القيمة المعنوية بالنسبة لي أهم بكثير من القيمة المادية، وحصلت على الجائزة الأولى بمسابقة حملت صورة معلم تاريخي ديني مهم في مدينة القدس يعد فخرًا واعتزازًا كبيراً لي. وأنا سأستمر على هذا الطريق بنقل الصورة الواقعية للفلسطينيين وللقدس وللانتهاكات والممارسات ضدنا وإ يصلها للعالم".

تجدر الإشارة إلى أن المصور الصحافي الفلسطيني محمود عليان (٣٧ عاماً) من سكان صور باهير بالقدس، وقد بدأ التصوير كموهبة في بداية التسعينيات، وعمل على صقله وتطويره حتى خدا أحد أبرز المساهمين في توثيق ونقل ما يجري داخل القدس، وما تزخر به المدينة من إرث وتاريخ.

الصور التي التقاطها الصحفيون، يقول عليان: "إن الظرف والأجواء التي أخذت فيها الصورة أدمتها بلمسة جمالية مميزة، فرهبة المكان في الكنيسة، وأجواها، لكنها تمتد عدة أمتار تحت الأرض، حيث ينزل الزوار نحو ٤٠ درجة في باطن الأرض على ضوء الشموع، وبحضور ومشاركة الأطفال في هذه الطقوس الدينية، وتدخل النور الخافت والظلمة، مع ألوان الكنيسة المائة للحمرة. كل هذا أعطى الصورة رونقاً خاصاً، وجاذبية ساحرة جعلتها تحتل المركز الأول متقدمة على أكثر من ٢٦٦ صورة تناهست في المسابقة".

ولا يخفى عليان الذي فاز بعدة جوائز أخرى خلال السنوات الماضية سعادته بفوزه الجديد رغم ما ينطوي عليه من تحديات جديدة، ويقول: "للنجاح والتميز طعم مختلف، لكنه الفوز رائع جداً، ونحن كمصورين في أرض

على النقيض مما قاله الأديب الألماني "يوهان فولفغانج جوته" من أن الموهبة "تمو وتترعرع في جو هادئ مسالم" فأن الفلسطيني أثبت أنها قادرة على التفتح حتى في ظل البطش. إن ما حققه عشرات الصحفيين والمبدعين الفلسطينيين محلياً ودولياً شاهد على ذلك.

المصور الصحافي المقدسي محمود عليان واحد من أثبتوا حضوراً وقدرة على العطاء والإبداع رغم قسوة الظروف. مؤخراً فاز عليان في مسابقة "صور التراث الثقافي العالمي" التي ينظمها برنامج التراث "اليورو متوسطي" بتمويل من الاتحاد الأوروبي و "RehabiMed".

المسابقة تهدف إلى تسليط الضوء على مكانة التراث الثقافي في المجتمعات المتوسطية المعاصرة، وقد تنافست في النسخة الأخيرة منها أكثر من ٢٦٦ صورة قدمها مصورون من ٢٣ دولة؛ لكن الفوز كان من نصيب المصور الفلسطيني محمود عليان عن صورة تجسد "ليلة الحج" داخل كنيسة الجثمانية بمدينة القدس المحlette.

ويوضح مصور جريدة القدس محمود عليان في حديث له "مدى الإعلام" طرائف التقاطه تلك الصورة الفائزة داخل الكنيسة، ويقول: "إن صورة "ليلة الحج" تحكي قصة إخوتنا المسيحيين وهم يحتفلون بمناسبة رقاد العذراء أو ما تسمى "ليلة الحج" التي تشارك فيها عدة طوائف شرقية، يقيمون خلالها شعائر دينية معينة، كتقل تمثال السيدة العذراء من كنيسة القيامة إلى كنيسة الجثمانية في مدينة القدس".

وحول ما يميز هذه الصورة عن غيرها من

برنامج المساعدة القانونية في مركز مدى



يهدف برنامج المساعدة القانونية إلى تقديم المشورة القانونية للصحافيين والدفاع عنهم، كما يقوم المستشار القانوني بزيارة الصحفيين المعتقلين لدعمهم والاطلاع على أوضاعهم وأسلوب معاملتهم لتوثيقها. ومن خلال هذا البرنامج ينفذ مركز مدى عدة أنشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي:

- تقديم الاستشارات القانونية للصحافيين.
- الدفاع عنهم أمام المحاكم إن لزم الأمر.
- تنظيم ورشات عمل في محافظات الضفة والقطاع لزيادةوعي الصحفيين حول القوانين الفلسطينية والدولية المرتبطة بعملهم الصحفي، وكيفية الدفاع عن أنفسهم.
- قام المركز بإصدار وتوزيع دليل قانوني للصحافيين يعتبر الأول من نوعه في فلسطين يحتوي على جميع القوانين المحلية المرتبطة بالعمل الصحفي.
- إطلاق حملة إعلامية حول المادة ١٩ من القانون الأساس الفلسطيني والتي تكفل حرية الرأي والتعبير.
- تنظيم دورات تدريبية للمحامين في الضفة وقطاع غزة حول حرية الرأي والتعبير وقوانين الإعلام الفلسطينية.

